مجلة جيل

الدراسات السياسية والعلاقات الدولية

مجلة علمية دولية محكمة تصدر شهريا عن مركز جيل البحث العلمي

Lebanon - Tripoli / Abou Samra Branche P.O.BOX 8 + 961/71053262 - www.jilrc.com

العام الثالث – العدد 13 : ديسمبر 2017

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية
JIL Journal of Political Studies & International Relations
ISSN 2410-3926

المشرفة العامة: د. سرور طالبي الم

المؤسسة ورئيسة التحرير: د. هادية يحياوي

التعريف:

مجلة علمية دولية محكمة تصدر دوريًا عن مركز جيل البحث العلمي تعني بالأبحاث العلمية في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية، بإشراف هيئة تحرير مشكلة من أساتذة وباحثين وهيئة علمية تتألف من نخبة من الباحثين وهيئة تحكيم تتشكل دوريا في كل عدد.

تتناول المجلة إسهامات مختلف الباحثين والمهتمين بمجال العلوم السياسية سواء ما تعلق بالرصيد النظري أو بقضايا الساعة أو بترجمة الأعمال ذات الأهمية العلمية المعترف بها.

تعد هذه الدورية العلمية تكريسا لحرص المركز على تشجيع الأبحاث والمجهود العلمي، وعلى الإسهام في إثراء الرصيد النظري لمختلف العلوم بنشر الدراسات الجادّة والراقية، استناداً إلى معايير علمية موضوعية ودقيقة.

أسرة التحرير:

أ.د. حاجي دوران
أستاذ العلوم الاجتماعية والإدارة جامعة أديامان –تركيا-

أ.د زواقري الطاهر
عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية –جامعة خنشلة الجزائر

أ.د. قادري حسين
أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة باتنة الجزائر

د.زرارة عواطف
أستاذة القانون بجامعة الشارقة-الإمارات العربية المتحدة-

د. عدنان خلف حميد البدراني
رئيس فرع العلاقات الدولية، جامعة الموصل، العراق

د.ناجي الهتاش
أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية –جامعة تكريت-العراق

الهيئة العلمية التحكيمية للعدد:

د. مسعد عبد العاطي الشتيوي أستاذ القانون الدولي – مصر-

د.محمد بوبوش – أستاذ العلوم السياسية-جامعة وجدة المغرب-

د.آدم حسن أستاذ العلاقات الدولية جامعة نيالا -السودان-

التدقيق اللغوي:

أ.د حازم ذنون إسماعيل جامعة الموصل –العراق-

قواعد النشر

تقبل المجلة الأبحاث والمقالات التي تلتزم الموضوعية والمنهجية، وتتوافر فيها الأصالة العلمية والدقة والجدية وتحترم قواعد النشر التالية:

<u>بالنسبة للمقالات:</u>

- تنشر المجلة المقالات التي تستوفي الشروط الآتية:
- الالتزام بالمعايير العلمية والموضوعية المعمول بها دوليا في الدوريات المحكمة، والتي تستجيب لشروط البحث العلمي.
- تعتمد هيئة التحكيم مبدأ الحياد والموضوعية في تحكيم المواد العلمية المرشحة للنشر مع الحرص على خلو الأعمال من التطرف الفكري أو مساسها بمبادئ بالأشخاص أو الأنظمة.
- يراعى في المقالات المقترحة للنشر في المجلة أن تتسم بالجدية وألا تكون محل نشر سابق أو مقتطف من مذكرة أو أعمال، ملتقى.
- أن تكون المواضيع المقدمة ضمن اختصاص المجلة.
- أن تلتزم المقالات الدقة وقواعد السلامة اللغوية، وألا يتعدى حجم العمل 15 صفحة مع احتساب هوامش، مصادروملاحق البحث.
- ترسل المادة العلمية في ملف مرفق بملخص بلغة البحث وآخر بإحدى اللغات: العربية، الفرنسية أو الانجليزية (حسب لغة البحث).

<u>بالنسبة للأعمال المترجمة:</u>

- تقبل من الأعمال المترجمة تلك التي تتصل باختصاص المجلة.
- تقبل الأعمال المترجمة من وإلى: العربية، الفرنسية، الانجليزية أو الألمانية .
- تخضع المقالات لاستشارة ترجمانيين مختصين في اللغات الذكورة أعلاه.

سياسة التحكيم:

- تحول الأعمال المقدمة المقالات إلى أساتذة من ذوي الخبرة العلمية حسب اختصاص المقالة.
- يبلغ الباحث المرسل بتلقي مادته في غضون 5دقائق من تسلمها.
- تراعي السرية في التحكيم.
- تلتزم هيئة التحكيم بإبداء الرأي واتخاذ القرار في غضون شهر من تمكينها من المادة المقترحة للنشر.
- يحق لهيئة التحكيم أن ارتأت ضرورة إقرار تعديلات على المواد المقدمة للنشر.
- يعلم الباحث المرسل بقبول مادته للنشر على أن يعلم بتاريخ نشرها حسب رزنامة المجلة.

شروط النشر:

- شكل الكتابة: باللغة العربية شكل Traditional Arabic حجم 14.
- بالنسبة للغات الأجنبية شكل Times New Roman حجم 12.
- يرفق الباحث الباعث مادته بسيرة ذاتية علمية مفصلة.
- تهمش معلومات البحث حسب طريقة شيكاغو الأمريكية بترتيب تسلسلي يتبع متن البحث.
- ترتب هوامش المعلومات في نهاية كل صفحة.

نموذج التهميش:

1. **الكتب باللغة العربية أو الأجنبية:** لقب واسم المؤلف، عنوان الكتاب، دار النشر، بلد النشر، سنة النشر، رقم الطبعة.
2. **النصوص التشريعية :البلد**، نوع النص، مضمون النص، سنة الصدور.
3. **المجلات والدوريات:** عنوان المجلة أو الدورية، لقب واسم الكاتب، عنوان المقالة، عدد المجلة، تاريخ الصدور، صفحة الاقتباس.
4. **الرسائل الجامعية:** لقب واسم الطالب، عنوان المذكرة، درجة المذكرة، مؤسسة تسجيل المذكرة، كلية التخصص، السنة الجامعية، صفحة الاقتباس.
5. **التقارير الرسمية :جهة** إصدار التقرير، موضوع التقرير، مكان نشر التقرير، سنة إصدار التقرير ، صفحة الاقتباس.
6. **المراجع الالكترونية:**

يوثق المرجع المنقول عن شبكة" الإنترنت" بذكر معلومات الرابط الإلكتروني كاملا مع ذكر صاحب المادة المنشورة، وتاريخ زيارة الموقع .

ترسل المساهمات بصيغة الكترونية حصراً على عنوان المجلة:

politic@jilrc-magazines.com

الفهرس

الصفحة

- الافتتاحية 9
- من أشكال العلاقة بين الدّعوة والسّياسة في التجارب السياسيّة الإسلاميّة المبكّرة. أ. ربيع رحومة. كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة بالقيروان (جامعة القيروان: تونس). 11
- تطور اللامركزية الإدارية (فرنسا والجزائر نموذجا) كاهنة شاطري جامعة مولود معمري –تيزي وزو (الجزائر). 27
- متطلبات بناء أسس الشرعية الديمقراطية في الأنظمة السياسية المغاربية. د. بن عمراوي عبد الدين. كلية الحقوق بـ بودواو. جامعة امحمد بوقرة بومرداس (الجزائر). 41
- التداعيات الأمنية لبناء الجسر الرابط بين المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية: دراسة استشرافية يحيى بن مفرح الزهراني – كلية العلوم الاستراتيجية – جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. 57
- تحليل أهمية مشاركة المجتمع المدني في تنشيط التنمية السياحية المستدامة بالجزائر" (دراسة وصفية في ولاية المسيلة) أ.د/ الاخضر عزي -جامعة محمد بوضياف-المسيلة-الجزائر/الصالح بزة -جامعة البشير الإبراهيمي برج بوعريريج. 73

تخلي أسرة تحرير المجلة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية
لا تعبر الآراء الواردة في هذا العدد بالضرورة عن رأي إدارة المركز
جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي © 2017

الإفتتاحية

بسم الله الرحمن الرحيم

يتواصل درب العطاء إذ نضع بين أيديكم العدد الثالث عشر من مجلتنا وكلنا طموح أن نفيد الباحثين بأفضل الأبحاث المتخصصة في مجال السياسة والعلاقات الدولية وقضاياه الآنية والمتصلة بعالمنا العربي بعد أهم محطات التحول في تاريخه –الربيع العربي – وما أنجزه من أسس تخدم نماء الديمقراطية في أنظمته وتعيد الثقة المهتزة بينه وبين مجتمعاته بكل مكوناتها وأطيافها: الدينية والوطنية تكريسا لمفهوم الدولة المدنية أو العميقة.

تحتاج الدولة المدنية المصبو إلى بناءها في الدول العربية إلى تنمية حقيقية تنطلق من وجود اقتصاد منتج وخلاق للثروة من خلال نهج إداري محوكم يفيد في توظيف الموارد المتاحة للدول بشكل سليم بعيدا عن الارتهان بموارد قابلة للنضوب وهي التنمية التي يمكن للقطاع السياحي أن يكون فاعلا رائدا في تجسيدها نشير هنا في هذا الصدد إلى النتائج التي تضمنتها الدراسة المنشورة في هذا العدد حول التنمية السياحية بالجزائر ندعو الجميع للاستفادة من محتواها.

والحمد لله رب العالمين الذي بفضله تتم الصالحات

رئيسة التحرير / الدكتورة هادية يحياوي

من أشكال العلاقة بين الدّعوة والسّياسة في التجارب السياسيّة الإسلاميّة المبكّرة

الباحث: أ. ربيع رحومة. كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة بالقيروان (جامعة القيروان: تونس).

ملخص:

ساد منذ العصر الحديث، جدل واسع حول طبيعة العلاقة بين الدعوة والسياسة. وقد استدعى هذا الجدلَ محطّاتٌ ورهاناتٌ تاريخيّةٌ مهمّةٌ، منها محاولات النهوض التي سعت إليها الدولة العثمانيّة في آخر زمانها، ومنها فترة الاستعمار التي مرّت بها المنطقة العربيّة وما رافقها من مساعٍ نحو التحرّر الوطني، وبعدها محاولات بناء الدولة الوطنيّة، وصولا إلى المخاضات التي أفرزها ما يُعرف بـ"الربيع العربي".

ولم يخلُ الجدل في مختلف مراحله من استدعاء النصّيْن الإسلاميْن المؤسِّسَيْن، أي القرآن والسنّة، تأصيلا أو إلى التجارب التاريخيّة لقراءة العلاقة بين النظامين الدعويّ والسياسيّ. وقد قُدِّمت أفهام متباينة لطبيعة العلاقة بين الدعوة والسياسة، واختلفت تلك الأفهام حسب مناهج القراءة ومقاصدها، وحسب رهانات القراءة وسياقاتها وجهاتها. ويمكن أن نشير بإيجاز إلى أنّ الأقوال السابقة في المسألة ثلاثة: قولٌ بالتماهي وقول بالانفصال وقول بالتمايز. و من ثمّ تستهدف هذه المحاولة استقراء أشكال العلاقة بين الدعوة والسياسة من خلال حقب وتجارب تاريخيّة إسلاميّة مُنتخَبة حسب معيار شكل العلاقة.

ويقوم البحث على محورين أساسيّين: محور مفهوميّ يتتبّع مفهومي الدعوة والسياسة في مختلف التصانيف القديمة والحديثة، ومحور استقرائيّ يحاول استقراء أشكال العلاقة بينهما في تاريخهما الإسلاميّ المبكّر، ولذا نحا البحث منهجيّا منحيين اثنين: تاريخيّ يتتبّع حركة التجارب في التاريخ، واستقرائيّ يستقرئ تلك التجارب وما جاورها من نصوص ويستخلص منها شكل العلاقة. وقد توصّل البحث إلى نتائج أبرزها أنّ شكل العلاقة محكوم أبدا بالسياق التاريخيّ ومقاصد الممارستين الدعويّة والسياسيّة، وأنّ شكل النزاع هو الشكل الغالب على تاريخ العلاقة بينهما، وأنّ شكل التوافق هو مِنْ أَثْمَرِ الأشكال حضاريًّا.

وخلص البحث إلى توصيتين اثنتين: ضرورة الاستفادة من مكتسبات المناهج الحديثة لقراءة تاريخنا الدعويّ والسياسيّ وإعادة قراءته، وضرورة الإنصات إلى التجارب التاريخيّة إلى جانب النصوص باعتبار التاريخ نصّا منظورا في سبيل النهوض بواقع أمّة أُخرجت في الأصل لتكون في قمّة الإشهاد الحضاريّ.

الكلمات المفتاحية: الدعوة، السياسة، النزاع، التوافق، الاحتواء، الإسلام.

مقدمة

ساد منذ العصر الحديث، جدل واسع حول طبيعة العلاقة بين الدعوة والسياسة. واستدعى هذا الجدلَ محطّاتٌ ورهاناتٌ تاريخيّةٌ مهمّةٌ، منها محاولات النهوض التي سعت إليها الدولة العثمانيّة في آخر زمانها، ومنها فترة الاستعمار التي مرّت بها المنطقة العربيّة وما رافقها من مساعٍ نحو التحرّر الوطني، وبعدها محاولات بناء الدولة الوطنيّة، وصولا إلى المخاضات التي أفرزها ما يُعرف بـ"الربيع العربي".

ولم يخلُ الجدل في مختلف مراحله من استدعاء النصّيْن الإسلاميْن المؤسِّسَيْن، أي القرآن والسنّة، تأصيلا أو إلى التجارب التاريخيّة لقراءة العلاقة بين النظامين الدعويّ والسياسيّ. وقد قُدِّمت أفهام متباينة لطبيعة العلاقة بين الدعوة والسياسة، واختلفت تلك الأفهام حسب مناهج القراءة ومقاصدها، وحسب رهانات القراءة وسياقاتها وجهاتها. ويمكن أن نشير بإيجاز إلى أنّ الأقوال السابقة في المسألة ثلاثة: قولٌ بالتماهي وقول بالانفصال وقول بالتمايز. و من ثمّ تستهدف هذه المحاولة استقراء أشكال العلاقة بين الدعوة والسياسة من خلال حقب وتجارب تاريخيّة إسلاميّة مُنتخَبة حسب معيار شكل العلاقة، وهي محاولة في الإجابة عن سؤال رئيس:

- ما هي مختلف أشكال العلاقة بين الممارستين الدعويّة والسياسيّة في التجارب السياسيّة الإسلاميّة المبكّرة؟

يقتضي بحث أشكال العلاقة بين الدّعوة والسّياسة في التجارب الإسلاميّة المبكّرة، منهجيّا، استجلاءَ مفهومي الدعوة والسياسة نظرًا وإجراءً كي تستبين قواعد البحث ومسالكه، ويكون البحث على بصيرة.

1- في مفهوميْ الدعوة والسياسة:

1-1- مفهوم الدعوة:

قد لا يخلو مصنّف من مصنّفات المسلمين، قديما وحديثا، من التطرّق إلى الدّعوة تنظيرا أو تقييما أو نقدا، وذلك لما لها من دور وقيمة في معطيات الدين الإسلامي بوصفه حركة ثقافيّة وحضاريّة. ولهذا فقد كثرت الاجتهادات لتعريفها وضبط مفهومها بدأً من النصوص المؤسِّسة للإسلام ومعاجم اللغة وانتهاءً إلى التصورات الحديثة والمعاصرة.

اكتسبت مفردة "دعوة" في القرآن وفي المعاجم العربيّة دلالتين متقاربتين. يأتي هذا بالعودة إلى المساحات التي غطّتها مادّة (د.ع.و) من هذه المتون وبالنّظر في صيغة التعدّي النحوي لها، فإذا تعدّت المادّة بنفسها اكتسبت دلالة النّداء، وإذا تعدّت بوساطة حرف جرّ من قبيل "إلى، على، لـ" دلّت على الطّلب[1].

أمّا في اصطلاح من اهتمّوا بالشأن الإسلامي في هذا المستوى، أي مستوى الدّعوة، فقد تعدّدت محاولاتهم تعريف الدّعوة، ولا ريب أنّ أمر التعدّد عائد إلى اختلاف المواقف منها ووجهات النظر إليها ودوافع التحرير والكتابة فيها.

أنتجت، إذن، هذه المحاولات ركاما من التعريفات للدّعوة تتأبّى على الحصر، إلاّ أنّ قراءة في عيّنة منها كفيلة بالكشف عن اتّخاذ الدّعوة معنيين اثنين. أمّا الأول فهو مرتبط كليّا بمستوى اسميّ ونظريّ، يأتي هذا من القول إنّ الدّعوة "دين الله الذي بعث به الأنبياء جميعا"[2]، أو "العلم الذي تعرف به كافّة المحاولات الفنيّة المتعدّدة الرّامية إلى تبليغ النّاس الإسلام"[3]، أو

[1]- انظر: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، ج 14، ص ص 257 _ 262.

[2]- محمّد الراوي، الدعوة الإسلاميّة "دعوة عالمية"، مكتبة الرشد، الرياض، ط3، 1411هـ/ 1991م، ص 39.

[3]- أحمد غلوش، الدعوة الإسلاميّة: أصولها ووسائلها، دار الكتاب المصري، القاهرة، 1987، ص 10.

"فنّا يبحث في الكيفيات المناسبة التي نجذب بها الآخرين إلى الإسلام"[1]. إنّ الثّابت في هذه التعريفات أنّ كلّ واحد منها يمنح الدعوة اسما من قبيل (دين، علم، فنّ...)، وأنّه يتعامل مع الدّعوة من جهة النظر والعلم والمعرفة.

وأمّا المعنى الثاني فهو معنى فعليّ وإجرائيّ، يحصر الدعوة في أفعال مثل "إنقاذ النّاس من ضلالة"[2] و "تطبيق الإسلام في واقع الحياة"[3] و "بناء المجتمع المسلم"[4] و "نقل الأمّة من محيط إلى محيط"[5]. وهذا المعنى يتتبّع آثار الدّعوة على مستويي الإجراء والممارسة في الأفراد أو الجماعات أو الأمم أو الحضارات.

إنّ ما يستقرّ عندنا من فهمنا الدّعوة هو كونها نشاطا اجتماعيّا من لدن جهة داعية سواء كانت فردا أو مجموعة أو هيئة تنهض على الأساس بعمليّة نقل للمعتقدات أو الشرائع أو المقالات أو الأفكار الإسلاميّة من مصدرها إلى مدعوين، قصد استمالتهم أو تحويلهم من حالهم الراهنة إلى حال أخرى يُدعى إليها.

فالدّعوة بهذا المعنى هي عمليّة نقل في اتّجاهين، اتجاه أوّل من داعية إلى مدعوّين المنقول فيه أفكار أو مقالات أو معتقدات، واتّجاه ثان من حال راهنة إلى أخرى مدعوٍّ إليها المنقول فيه مدعوّين، فهي أشبه ما يكون بحركة المدّ والجزر.

وبناء على ما تقدّم، فإنّ ما نعنيه بالدعوة في هذا البحث هو ذلك النّظام من الممارسات الاجتماعيّة المختلفة الواقعة في سياق معيّن بين جهة داعية وأخرى مدعوّة، وفي نيّة الأولى التأثير في الثانية واستمالتها في الغالب نحوها بأساليب ووسائل مناسبة.

يقيم هذا المفهوم اعتبارا رئيسا للمعطى الإجرائي والطبيعة الاجتماعيّة للنشاط الدعويّ، إذ ينظر لهذا النشاط بوصفه ممارسة وباعتباره خاضعا لقوانين دراسة الظواهر الاجتماعيّة، كما يركّز على جهتيْ هذا النشاط وعلاقة التفاعل بينهما: جهة داعية وأخرى مدعوّة تربطها علاقة فاعل ومنفعل أي مؤثّر ومتأثّر، ويستحضر أيضا آليات ذلك ووسائله المختلفة التي تكون في الغالب متأثّرة بسياق الخطاب ومقصده.

ولعلّ معنى كهذا يشير إلى ما للنشاط الدّعوي من أبعاد مختلفة بين اجتماعيّة وثقافيّة وأخلاقيّة، وأيضا سياسيّة، وهذه الأخيرة هي مدار بحثنا.

1-2- مفهوم السياسة:

يتعيّن لتحديد أوجه العلاقة بين الدّعوة والسّياسة استجلاء مفهوم السّياسة كما صيغ في نصوص الحضارات المختلفة، وهذا الإجراء في الواقع تمليه الضرورة المنهجيّة، إذ يحصل بهذا التحديد، أوّلا وضوح أوجه العلاقة أكثر، وثانيا توضيح ما نعنيه بالأبعاد السّياسيّة في هذا البحث، وأخيرا أن يأخذ البحث منحاه إلى التحليل.

قد لا يبدو هيّنا وفي المتناول تحديد مفهوم للسّياسة، فمصطلح "سياسة" يشوبه قدر من الرّخاوة الاصطلاحيّة يحول دون بلوغ حدّه ومعناه بيسر. وهذا لا يعود إلى اتّساع نطاق استعماله وتداوله فحسب، بل وإلى تشتّت معناه في إطار الجدليّة

---

[1]- عبد الله الشاذلي، الدعوة والإنسان، المكتبة القوميّة الحديثة، مصر، ط 1، د.ت، ص 39.

[2]- محمد الخضر حسين، الدعوة إلى الإصلاح، المطبعة السلفيّة، القاهرة، 1346هـ، ص 17.

[3]- محمد أبو الفتح البيانوني، المدخل إلى علم الدعوة، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط 3، 1995، ص 19.

[4]- فتحي يكَن، الإسلام فكرة وحركة وانقلاب، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 11، 1411هـ /1991م، ص 39.

[5]- البهي الخولي، تذكرة الدعاة، دار العلم، دمشق، ط 5، 1397هـ/ 1977م، ص 35.

الواقعة بين النظر والممارسة السّياسيين والقائمة إلى الآن. ولهذا السّبب أيضا اختلف معناه بين التراث الإسلامي والأدبيّات الحديثة والمعاصرة.

إنّ أوّل المعاني التي اكتسبها لفظ "سياسة" في التراث الإسلامي هو ذلك المعنى اللّغوي المحايث لمعنى "فعل السائس الذي يسوس الدوابّ سياسة، يقوم عليها ويروضها. والوالي يسوس الرعيّة أمرهم"[1] . و يمكن القول إنّ المعنى الاصطلاحي للسّياسة قد بدأ في التشكّل في عصر الدّولة الأمويّة، حين كان "للقاضي فعل السّياسة"[2] من خلال تقدير العقوبات التي كانت تزيد عن الحدّ الشرعي وتنقص، مكتسبا بذلك دلالة قضائيّة تعزيريّة. لاحقا، أُستعملت السّياسة بمعنى تدبير شؤون النّاس وإدارة شؤون الحكم وممارسة السلطة، مكتسبة بذلك دلالة أكثر شمولا. ومن هنا يمكن القول إنّ مفهوم السياسة في التراث الإسلامي يبدو مشتملا لكلّ ممارسة متّصلة بأصول الحكم وتدبير شؤون الناس، سواء بالاستناد إلى الشريعة أم بدونه، وتدور القضايا السياسيّة الكبرى في معظمها حول طرق انتقال السلطة وممارستها.

أمّا الأدبيات الحديثة، فهي محمّلة بتعاريف متنوّعة للسّياسة، فقد ورد في موسوعة السياسة مجموعة من التعريفات تبدو متأثّرة إلى حدّ كبير بالأفكار السياسيّة التي زخر بها تاريخ الأفكار، وبالممارسات السياسيّة المتعاقبة عبر التّاريخ، وبالجملة، يمكن ردّ مجموع التعريفات والمفاهيم التي صيغت للسياسة إلى أربعة رئيسة، فبينما تركّز بعض التعريفات على الفاعلين السياسيين المأثّرين في صناعة الفعل السياسي كالأحزاب والجماعات ومختلف التنظيمات السياسيّة، تركّز تعريفات أخرى على ماهيّة الفعل السياسي بوصفه فعلا للحكم في الحياة العامّة، وفي حين يركّز صنف ثالث من التعريفات على ظاهرة الدولة وطبيعتها وميدان نشاطها، يركّز صنف رابع على الأبعاد الاجتماعيّة، باعتبار أنّ الفعل السياسي هو ممارسة اجتماعيّة في إطار اجتماعي[3]، وهذا ما نميل إليه.

وبالرّغم من تعدّد تعريفات السّياسة واختلافها في هذه الأدبيّات، هنالك معنى جامع بينها يمكن تعريف السّياسة وفقه على أنّها ممارسة السلطة في المجتمع مهما كان شكلها وملامح المجتمع، بكلّ ما تقتضي من أفكار وإجراءات تجتمع حول الحفاظ على الوحدة الاجتماعية والسّلم الدّاخلي والخارجي والنهوض بواقع حياة الفرد والجماعات، بحيث يشتمل هذا المفهوم، من ناحية، على مسائل النظر من آراء وتصورات ورؤى سياسية، وعلى ما يتّصل بالإجراء والممارسة من أجهزة الفعل السياسيّ وحكومة وأنظمة ومؤسسات وأحزاب من ناحية أخرى.

إنّ المتأمّل في المعاني التي تحملها الدّعوة من ناحية ونظائرها التي حملتها السّياسة يلحظ بيسر القدر الكبير من التطابق بينهما. فكلاهما، أي الدعوة والسياسة نشاط اجتماعيّ محيطه المجتمع، فلا غنى للدّاعية عن المجتمع في تبليغ دعوته وليس في وسع السياسي الاستغناء عن المجتمع لترجمة سياسته، فالمجتمع يوفّر لكليهما أصنافا عديدة من المتقبّلين، مدعوين ومواطنين، وفضاءات متنوّعة تسمح لكليهما بتبليغ صوته وممارسة نشاطه وعقد العلاقات مع مختلف الأطراف.

---

[1]- أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين ، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرّائي، سلسلة المعاجم والفهارس، 41 _ 47، وزارة الثقافة والإعلام، دار الحريّة، بغداد، 1982، ج7، ص 335.

[2]- محمّد أمين بن عمر بن عبد العزيز بن عابدين، رد المحتار على الدر المختار، دار الفكر، بيروت، ط1، 2000، ج4، ص 259.

[3]- انظر: عبد الوهاب الكيالي (إشراف)، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ودار الهدى للنشر والتوزيع، بيروت، د.ت، ص ص 362 _ 372.

وهذا النشاط الاجتماعي يقتضي وجود طرفين اثنين، فاعل ومنفعل أو باثّ ومتقبّل، ففي مجال الدعوة نجد داعية ومدعوّين، وفي مجال السياسة سائس ومسوسين. وفي كلا المجالين تربط الطرفين علاقات تواصل متنوعة يمارس في إطارها الفاعل منهما فعله وتأثيره، أي يمارس سلطته.

وكلا النشاطين، الدّعوي والسياسي، يأخذ نفس الأشكال تقريبا، يأخذ النشاط الدعوي شكل الخطبة مثلا ويأخذ النشاط السياسي شكل الخطاب. ويعوّل الداعية على التواصل المباشر أحيانا بالمدعوين، والشكل نفسه يعوّل عليه رجل السياسة في التواصل مع الشعب. والمواسم الدينيّة إطار يأخذ فيها النشاط الدعوي شكل المحاضرات تلقى على مسامع المئات والآلاف من المدعوين أتباعه، والمناسبات الوطنيّة فرصة السياسي لعقد الاجتماعات الشعبية يلقي فيها كلمته أمام جمع غفير من المواطنين والمواطنات أنصاره.

ويزعم الداعية أن الغرض من نشاطه ودعوته "إنقاذ الناس من ضلالة، أو شرّ واقع بهم، وتحذيرهم من أمر يُخشى عليهم الوقوع في بأسه"[1]، أي الحرص على تحقيق ما يصلح بالمدعوّين في العاجل والآجل. ويدّعي السياسي أنه يطمح إلى "إقامة النظام والعدل وتغليب الصالح العام والمصلحة الاجتماعيّة المشتركة"[2]. وفي هذا تطابق واضح على مستوى الغاية من النشاط.

وهذه الغاية لا يتمّ بلوغها وتحقيقها إلاّ بوسائل تناسبها، فإذا كان صاحب الدعوة يتوسّل بالمنبر وحلقات الدرس والكتابة وغيرها لتبليغ دعوته العباد، فإنّ هذه الوسائل نفسها وزد عليها يعوّل عليها رجل السياسة في إيصال فكرته وتقريبها من أفهام الناس.

تتطابق الدعوة والسياسة، إذن، وكما هو واضح، في مستويات عديدة اقتصرنا على خمسة منها أكّدت على أنّ الحدود بين الدعوة والسياسة تكاد، على مستوى النظر، أن تكون معدومة، والجدير بالملاحظة في هذا التطابق، وهو أخطر ما في الأمر، التماهي التام في الأدوار والغايات بين الداعية ورجل السياسة من ناحية، واشتراكهما في محيط الفعل وممارسة السلطة من ناحية أخرى. إلاّ أنّ التماهي والاشتراك أفرزا تاريخيّا، وعلى مستوى الممارسة التاريخيّة للدعوة والسياسة في سياق اجتماعي واحد في الحضارة العربيّة والإسلاميّة، أشكالا متنوّعة في العلاقة بينهما.

2- من أشكال العلاقة بين الدعوة والسياسة:

2-1 – النزاع (Conflit):

يبدو هذا الشكل من العلاقة بين الدعوة والسياسة هو الأغلب على مختلف أشكال العلاقة بينهما تاريخيّا. وقد أخذ بدوره أشكالا متعدّدة منذ أول لحظاته بدايةَ الدعوة المحمدية بين النبيّ صلى الله عليه وسلّم داعية الدين الجديد وأعيان قريش وسادتها.

وتعود أسباب هذا النزاع إلى الأخطار التي قدم بها الدّين الجديد على الصالح العام القُرشي، فهذه الدعوة الجديدة تهدّد الوحدة الاجتماعية والسياسيّة القُرشيّة، والخطر هنا هو تفكيك الاجتماع القُرشي وإعادة تركيبه وترتيبه بشكل يحطّ من مكانة السيّد ويرفع من درجة العبد والمرأة في السلم الاجتماعي القرشي. وتهدّد هذه الدعوة الجديدة كذلك المصالح الاقتصادية لأعيان المنطقة من خلال تركيزها على أصحاب رؤوس الأموال ونجاحها في استقطاب البعض منهم مثل أبي بكر

[1]- محمد الخضر حسين، مرجع سابق، ص 17.

[2]- عبد الوهاب كيالي، مرجع سابق، ج3، ص 362-363.

الصديق، "فأصحاب الجاه لهم أثر كبير في كسب أنصار للدعوة، ولهذا كان أثر أبي بكر رضي الله عنه في الإسلام أكثر من غيره[1]. وكلّ هذه التهديدات التي تستهدف الخاصرات الاجتماعية والسياسيّة والاقتصادية للمنطقة القرشية تمثّل خطرا حقيقيّا على الأمن القومي القرشي.

أخذ هذا النزاع بين النبيّ صلى الله عليه وسلّم وأنصار دعوته من ناحية وأعيان قريش وسادتها من ناحية أخرى أشكالا تطورت مع مرور الزمن وتصاعد وتيرة الأحداث، فكان أوّل هذه الأشكال رفض قريش لهذه الدعوة الجديدة بكلّ تفاصيلها ومعارضتها. وأمام إصرار النبيّ صلى الله عليه وسلّم وأصحابه ومضيّهم في الدعوة الجديدة تقدّم قادة قريش خطوة في طريق المعارضة والصدّ وتنفير الناس من هذه الدعوة فشنّوا هجمة إعلاميّة قادها المغيرة بن شعبة لتشويه النبيّ صلى الله عليه وسلّم ودعوته، "فأغروا برسول الله صلّى الله عليه وسلّم سفهاءهم فكذّبوه وآذوه، ورموه بالشعر والسحر والكهانة والجنون"[2]. ثمّ تحولت، من بعد، اللهجة القرشية من الصيغة الإعلاميّة إلى صيغة التهديد والوعيد بكلّ أذى وسوء.

ولمّا لم يستجب النبيّ صلى الله عليه وسلّم وجماعته لتهديدات قريش أخذت العلاقة بين الطرفين، دعاة الدعوة الجديدة وساسة قريش، شكلا أكثر حدّة مثّل طورا جديدا من أطوار معارضة الدعوة المحمدية وهي التعذيب، إذ تسجّل كتب السيرة إقدام قريش على إيذاء النبيّ صلى الله عليه وسلّم وتعذيب أصحابه معنويّا وماديّا "فجعلوا يحبسونهم ويعذبونهم بالضرب والجوع والعطش، وبرمضاء مكة إذا اشتد الحَرُّ، من استضعفوا منهم يفتنونهم عن دينهم، فمنهم من يُفتن من شدة البلاء الذي يصيبه، ومنهم من يَصلُب لهم ويعصمه الله منهم"[3].

وصعّد أشراف قريش في معارضتهم، فعملوا على الضغط أكثر على الدعوة الجديدة وأصحابها، فرأوا، بعد أن امتنعت عشيرة النبيّ صلى الله عليه وسلّم على تسليمه للقتل، أن يضيّقوا على محمّد وجماعته ومن يتعاطف معه في نوع من الحصار الاجتماعي والاقتصادي، وكان هذا الحصار يقضي، كما تبيّن الصحف والمواثيق والعقود التي أبرموها في الغرض، بقطع العلاقات الاجتماعيّة والاقتصاديّة ببني هاشم التي منعت النبيّ صلى الله عليه وسلّم من القتل، "فلا ينحكوا إليهم، ولا ينكحوهم، ولا يبيعوهم شيئا، ولا يبتاعوا منهم، ولا يدعوا سببا من أسباب الرّزق يصل إليهم، ولا يقبلوا منهم صلحا، ولا تأخذهم بهم رأفة، ولا يخالطوهم، ولا يجالسوهم، ولايكلموهم، ولا يدخلوا بيوتهم... ثمّ تعاهدوا وتواثقوا على ذلك، ثمّ علّقوا الصحيفة في جوف الكعبة توكيدا على أنفسهم"[4].

ولم تنته أشكال النزاع بين صاحب الدين الجديد والدعوة الجديدة وأصحابه من جهة، ومناوئيه من جهة أخرى، عند هذا المستوى، أي الحصار، وإنّما تعقّدت الأمور أكثر واشتدّ النزاع أكثر إلى درجة أخذ فيها أعيان قريش قرار الإبعاد من مكّة في حقّ النبيّ صلى الله عليه وسلّم وأتباعه، وذلك بالضغط أكثر لإرغامه على الرّحيل أمام امتناعه عنهم لمكانته من عمّه أبي طالب. وأمام الوضع الصّعب الذي وضعت فيه قريش الدعوة الجديدة وأتباعها و"لما رأى رسول الله –صلّى الله عليه وسلّم- ما يصيب أصحابه من البلاء، وما هو فيه من العافية... قال لهم: لو خرجتم إلى أرض الحبشة فإنّ بها ملكًا لا يظلم عنده أحد"[5]. وكان

---

[1]- علي محمد الصلابي، السيرة النبويّة: عرض وقائع وتحليل أحداث، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط7، 1429هـ/ 2008م، ص 90.

[2]- عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري، أبو محمد، جمال الدين (المتوفى: 213هـ)، السيرة النبويّة لابن هشام، علّق عليها وخرّج أحاديثها وصنع فهارسها د. عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1410هـ/1990م، ج1، ص 391.

[3]- نفسه، ص 344.

[4]- نفسه، ص 350.

[5]- نفسه، ص 350.

لقريش ما أرادت، "فخرج عند ذلك المسلمون من أصحاب رسول الله صلّى الله عليه وسلّم إلى أرض الحبشة"[1]، وكان هذا هو الإبعاد الأوّل قبل إبعاده مرّة ثانية إلى المدينة فيما أصبح يعرف في التاريخ الإسلامي بـ"الهجرة"[2].

ولما انتهى الإبعاد بالنبيّ صلى الله عليه وسلّم ودعوته إلى الاستقرار بالمدينة، وتمكّنه من تشكيل "الأُمّة" وبسط الأمن الاجتماعيّ دخلت العلاقة بين الدعوة المحمّدية والسياسة القرشيّة طورا جديدا من النزاع، وهو ما بات يعرف بـ"الغزوات"، أي طور من النزاع المسلّح لكسب مكّة من جهة المعسكر المحمّدي ولمنعها من النبيّ صلى الله عليه وسلّم من جهة المعسكر القرشي. فبعد حيازة المدينة، اتّجه تفكير النبيّ صلى الله عليه وسلّم نحو حيازة مكّة لما لها من قيمة سياسيّة باعتبارها تأوي قبائل السيادة وأعراقها وأهميّة اقتصاديّة بوصفها سوقا مركزيّة مفتوحة تتقاطع فيها كلّ الحركات التجاريّة الكبرى باتجاه الشام شمالا وباتّجاه اليمن جنوبا، ولموقعها الجغرافي الآمن من الغارات الرومانيّة بحرا والفارسيّة برّا، إذ تبعد مكّةُ عن البحر الأحمر اثنين وسبعين كيلومترا، ويفصلها عن التراب الفارسي وقتئذ بحر فارس والرّبع الخالي. وهو أيضا موقع يربط كلّ أمصار المنطقة وقبائلها.

وقد شهدت فترات أخرى من تاريخ الإسلام شكلَ النزاعِ في العلاقة بين الممارستين الدعويّة والسياسيّة، فبعد فترة الخلافة الرّاشدة، أي مع صعود بني أميّة سدّة الحكم واستقرار الحكم بحوزتهم ملكا عضوضا ردحا من الزمن، نشبت نزاعات متفاوتة الحدّة بين الدعاة ممثّلين في أشخاص أئمة الصلاة والفقهاء والعلماء وبين سلاطين بني أميّة وولاّتهم، ومن أشكال ذلك "رفض ابن المسيّب ولاية العهد للوليد وسليمان ابني عبد الملك إلاّ بعد وفاة والدهما، مستدلاّ على موقفه بالنهي عن البيعتين في الإسلام، وضُرب ضربا مبرحا"[3].

ولم ينته الأمر عند الرّفض، بل تجاوزه إلى ما يسمّى بالمتاركة، أي ترك تولّي الوظائف الدينيّة في أجهزة الدولة، وهي أشبه ما يكون بالعصيان المدني وهو صورة من صور الاحتجاج آنذاك من الدعاة على سياسات بني أميّة. "فلقد حاول الحجّاج أن يولّي أبا قلابة الجرمي البصري القضاء ففرّ إلى الشّام، وأراد الوليد بن عبد الملك أن يولّي يزيد بن مرثد الهمداني الدمشقي القضاء فرفض، ورفض أبو حازم بن دينار أن يكون من خاصّة سليمان بن عبد الملك وأهل مشورته... وعندما طلب إليه سليمان أن يزوره، قال له أبو حازم: "إنّا عهدنا الملوك يأتون العلماء، ولم يكن العلماء يأتون الملوك، فصار في ذلك صلاح الفريقين، ثمّ صرنا في زمان صار العلماء يأتون الملوك، والملوك تقعد عن العلماء، فصار في ذلك فساد الفريقين جميعا"[4].

إنّ شكلا آخر من أشكال النزاع كان له حضور بارز أيّام حكم بني أميّة، وهو التحريض على القتال، فمن قول سعيد بن جبير يوم دير الجماجم يحرّض على سلاطين بني أميّة "قاتلوهم على جورهم في الحكم، وخروجهم من الدين وتجبّرهم على عباد الله، وإماتتهم الصلاة، واستذلالهم المسلمين"[5]، وكذلك قول الشّعبي: "يا أهل الإسلام ، قاتلوهم ولا يأخذكم حرج من قتالهم ، فوالله ما أعلم قوما على بسيط الأرض أعمل بظلم ولا أجور منهم في الحكم ، فليكن بهم البدار ، وقال سعيد بن جبير:

---

[1]- نفسه، ص350.

[2]- يُنظَر تحت عنوان: هجرة أم تهجير؟ هشام جعيّط، تاريخيّة الدعوة المحمّديّة في مكّة، دار الطليعة، بيروت، ط4، 2016، ص 291 وما بعدها.

[3]- محمد العبد الكريم، صحوة التوحيد: دراسة في أزمة الخطاب السياسي الإسلامي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 2012، ص 36.

[4]- محمد طاهر الكردي المكي، التاريخ القويم لمكة وبيت الله الكريم، دار خضر للطباعة، بيروت، ط1، 1420هـ/2000م، ج4، ص 525.

[5]- أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (ت 230هـ)، الطبقات الكبرى، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1410هـ/1990م، ج6، ص 275.

قاتلوهم ولا تأثموا من قتالهم بنية ويقين وعلى آثامهم ، قاتلوهم على جورهم في الحكم ، وتجبرهم في الدين ، واستذلالهم الضعفاء ، وإماتتهم الصلاة"[1].

وانتقل شكل النزاع بين الدعاة والسّاسة في نفس الفترة من التحريض على القتال إلى الثورات المسلحة كتعبير عن رفض السياسات الأمويّة ودليل على الوعي بخطورة الملك العضوض. ومن هذه الثورات تلك التي شارك فيها فريق من القرّاء والفقهاء والعبّاد والزهّاد، وهي ثورة أهل المدينة وأهل مكّة مع عبد الله بن الزبير من سنة ثلاث وستّين إلى سنة ثلاث وسبعين، انتهت بمقتل عبد الله بن الزبير على يدي الحجّاج بن يوسف الثقفي، وذهب ضحيتها خلق كثير[2]. ومنها أيضا الثورة التي انضمّ إليها جميع من في البصرة "من الفقهاء والقراء والشيوخ والشباب، وهي ثورة أهل البصرة وأهل الكوفة على عبد الملك بن مروان ونائبه الحجّاج بن يوسف مع عبد الرحمن بن محمّد بن الأشعث الكندي، من سنة إحدى وثمانين إلى سنة ثلاث وثمانين"[3].

انتهى العصر الأموي، إذن، بثورتين مسلّحتين شارك فيهما جمع من الدعاة والفقهاء والعلماء، سيطر على مشاهدهما عنف دموي كبير وفتن عديدة كان لها أثر كبير في تعامل الدعاة مع التقلّبات السياسيّة وعلاقتهم بالحكّام في العصر الموالي.

لم يخل العصر العبّاسي هو الآخر من مشاهد النّزاع بين رجال الدعوة ورجال الحكم بدرجات متفاوتة، ولعلّ فتنة خلق القرآن من أبرز الشواهد على توتّر العلاقة بين المنظومتيْن الدعوية والسياسيّة، حيث طغى على مشاهدها صور التعذيب والتنكيل، ولعلّ قطع الأرزاق شكل من أشكال التعذيب في هذه الفتنة. إنّ أولّ داعية "امتحن في خلق القرآن عفان بن مسلم، فقال له إسحاق بن إبراهيم: يا أبا عثمان. قال له: ما تريد؟ قال: كتب إليّ أمير المؤمنين أن أمتحنك. قال: في أي شيء؟ قال: تزعم أن القرآن مخلوق. قال: ما أقول، ثم قرأ {قل هو الله أحد} حتى ختمها. إذا لا أقول قال الله عز وجل {وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله} {وكلّم الله موسى تكليما} إذا لا أقول، هذا الكفر بالله، فقال له إذا تقطع أرزاقك، قال عفان قال الله تبارك وتعالى {وفي السماء رزقكم وما توعدون} أما لك باب لا وقفت عليك أبدا ... فما أقام إلا أياما حتى مات"[4].

ومن أشكال التعذيب والتنكيل أيضا التهديد الذي تعرّض له أحمد بن حنبل في مرحلة أولى، فقد "كتب المأمون إلى عامله بطرسوس ووجّه إليه بكتاب، فقال اقرأه عليه، فإن أقر بما فيه وإلا اقطع يديه ورجليه"[5]، ثمّ في مرحلة ثانية التعليق والضرب الذي تلقّاهما أيّام المعتصم الذي "أحضر أحمد، وأمر الجلادين فعلقوه بين السماء والأرض، ووقف له ستين جلادا، ثلاثين ناحية وثلاثين ناحية، فقام إليه المعتصم فقال: ويحك يا أحمد إني أسأل الله أن لا يبتليني بك، ما تقول في القرآن؟ فقال له: يا أمير المؤمنين ما أعرف الكلام إنما طلبت أمر ديني وصلاتي وأُعلّم الناس، فقال له: ما تقول في القرآن؟ قال: القرآن كلام الله وكلام الله غير مخلوق، فأمر به فضرب، ثم سأله فأعاد قوله الأول كلام الله، فأمر فأعادوا عليه الضرب..."[6].

---

[1]- محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (ت 310هـ)، تاريخ الأمم والملوك، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1407هـ، ج3، ص 635.

[2]- انظر: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت 774هـ)، البداية والنهاية، تحقيق علي شيري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1408هـ/ 1988م، ج8، ص362 وما بعدها.

[3]- ابن كثير، مرجع سابق، ج9، ص 46.

[4]- محمد بن أحمد بن تميم التميمي المغربي الإفريقي، أبو العرب (ت 333هـ)، كتاب المحن، تحقيق د. يحي وهيب الجبّوري، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، ط1، 2006، ص ص 339 _ 340.

[5]- نفسه، ص 340.

[6]- نفسه، ص 341.

شهد، إذن، تاريخ العلاقة بين الدعوة والسياسة فصولا طويلة من النزاع متفاوتة الحدّة ومنتوعة الأشكال لعلّ أدناها درجة من جانب الدعاة الرفض والمتاركة وأقصاها الخروج على الحاكم في ثورات، ولعلّ التهديد من أخفّ درجات النزاع من جهة الحكّام والقتل من أقصاها، وهذا ممّا كان له أثر جليّ في عدول العلاقة بين الداعية والسياسي عن شكل النزاع إلى الشكل النقيض له.

2-2 - التوافق (compatibilité)

التوافق بين الداعية والسياسي، كما ذكرنا، هو في الأصل عدول عن النزاع الذي يرهق الطرفين، وقد عرفت محطّات عديدة وبارزة في تاريخ العلاقة بين الدعاة والساسة توافقات عديدة لأسباب متنوعة وبأشكال متباينة.

ففي سنوات الإسلام الأولى، وبعد إبعاد قريش النبيّ صلى الله عليه وسلّم بدعوته وجماعته من مكّة، لم يجد الأخير بدّا من التوافق مع أعيان المدينة بمختلف مِللهم ونِحلهم وإلاّ تكرّرت مشاهد مكّة، أدناها المعارضة والصدّ وأقصاها الترحيل والتهجير والإبعاد.

إنّ مسوّغات التوافق الذي أُبرم بين النبيّ صلى الله عليه وسلّم وأعيان المدينة كثيرة، منها ما له صلة بالداعية الجديد ومنها ما يرتبط بمصالح أعيان الحاضنة الجديدة، أي المدينة. فالنبيّ صلى الله عليه وسلّم مدفوع بالحاجة إلى مكان استقرار لدعوته وجماعته يضمن له مزيدا من المناصرين، وبطلب دعائم ماديّة تدعم دعوته وربّما تموّلها وتوفّر لها حاجاتها المختلفة، وأكثر من هذا بالبحث عن الحصانة والحماية، أي عن غطاء أمني يضمن منعه من أعدائه وقابل للاستثمار في طلب الأنصار والأمصار لفائدته ولفائدة دعوته، ألم يمكث النبيّ صلى الله عليه وسلّم "عشر سنين يتبع الناس في منازلهم بعكاظ ومجنة، وفي الموسم بمنى يقول: من يؤويني من ينصرني حتى أبلغ رسالة ربي وله الجنة ؟"[1]؟ وأعيان المدينة بدورهم لا يرغبون في تفويت فرصة استثمار الدين الجديد بأشكال مختلفة، فدين جديد في ذلك الزمان من المعطيات المهمّة في عمليّتي التعبئة والانتماء خاصّة أمام انعدامهما في اليهوديّة وتهرّئ المسيحيّة وعجزها عن ضمانهما في ظلّ بُعدها آنذاك وفي منطقة الحجاز عن معقلها الماثل في الامبراطوريّة الرومانيّة. فسرعة استجابة أعيان المدينة للدعوة المحمّدية لم تكن على أساس عقدي بقدر ما كانت بدوافع سياسيّة واجتماعيّة واقتصاديّة واضحة. فلو كان للعقيدة وأعمال القلوب اعتبار في الاستجابة لاستغرق الأمر عقودا من الزمن، ولكنّ الاعتبار الرئيس في المسألة كان لأعمال العقول وإعمالها.

إنّ ما يؤكد اعتبار الصالح السياسي والاجتماعي والاقتصادي في التوافق الحاصل بين النبيّ محمّد وسادة المدينة هو فصول الاتفاقيّتين اللتين أُصطلح على تسميتهما بـ"بيعتا العقبة". أما البيعة الأولى التي اشتهرت باسم بيعة النساء، فيتحدّث أحد من شهدها، وهو عبادة بن الصامت، عن بنودها، فيقول: "كنت فيمن حضر العقبة الأولى، وكنا اثنى عشر رجلا، فبايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على بيعة النساء، وذلك قبل أن تفترض الحرب، على أن لا نشرك بالله شيئا، ولا نسرق، ولا نزني، ولا نقتل أولادنا، ولا نأتي ببهتان نفتريه من بين أيدينا وأرجلنا، ولا نعصيه في معروف"[2].

يبدو واضحا أنّ بنود هذه البيعة تستهدف تنظيم الاجتماع المدني بالدرجة الأولى، فضبطت شكل العلاقات والمعاملات الاجتماعيّة وحدودها، وهذا إجراء يسدّ المنافذ أمام انتهاك الحرمات التي كان احترامها أمانا وانتهاكها حربا في ذلك العصر وهي المال (لا نسرق) والعِرض (لا نزني، لا نأتي ببهتان) والدمّ، وهذا أيضا إجراء يطلب النموّ الدّيمغرافي لتكوين المجال الاجتماعي سريعا (لا نقتل أولادنا) ويطلب كذلك شيئا من الولاء والطّاعة السياسيين (لا نعصيه في معروف).

---

[1]- نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت 807هـ)، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، دار الفكر، بيروت، 1412هـ، ج6، ص 54.

[2]- ابن هشام، مرجع سابق، ج1، ص 433.

وأمّا بيعة العقبة الثانية، فقد كانت بنودها أكثر وضوحا وصراحة من سابقتها. تقضي بنودها بأن يضمن أهل المدينة الطّاعة السّياسيّة لصاحب الدعوة الجديدة كما يظهر في قوله، الذي نقله أحد الحاضرين وهو جابر بن عبد الله، "بايعوني على السمع والطاعة في النشاط والكسل[1]"، وبضمان النفقة اقتصاديّا كما في تصريحه "وعلى النفقة في العسر واليسر"[2]، وتقضي كذلك بنصرته وتوفير الحماية الأمنيّة كما استأنف قائلا "وعلى أن تنصروني إذا قدمت عليكم يثرب تمنعوني مما تمنعون منه أنفسكم وأزواجكم وأبنائكم"[3]. وهذا البند هو الذي سوّغ تسمية هذه البيعة بـ"بيعة الحرب".

يتّضح من بنود البيعتين حرص النبيّ صلى الله عليه وسلّم على ضمان مناخ آمن ومستقرّ يوفّر له الولاء والطاعة، واجتماعٍ يضمن حشد الأنصار لدعوته وعُدّةٍ حربيّةٍ تتكفّل بنشرها في الأمصار المجاورة، وهذا عدولٌ صريح عن شكل النزاع الذي كانت عليه علاقته بساسة قريش إلى شكل التوافق مع أعيان المدينة، وعن خطاب المصادمة في مكّة إلى خطاب المشاركة في المدينة، وهذه استفادة كبيرة من التجربة المكيّة التي لم تجلب له ولدعوته ولمن تبعه سوى المصائب والويلات.

إنّ مشهدا آخر من مشاهد أيّام الدعوة المحمّديّة يكرّس شكل التوافق بين صاحب هذه الدعوة وقريش في شهر ذي القعدة من السنة الهجريّة السادسة وهو صلح الحديبيّة الذي كان يقضي بـ"وضع الحرب عن الناس عشر سنين يأمن فيهن الناس ويكف بعضهم عن بعض، على أنه من أتى محمّدا من قريش بغير إذن وليّه ردّه عليهم، ومن جاء قريشا ممن مع محمّد لم يردوه عليه وأنّ (بين الفريقين) عيبة مكفوفة، وأنه لا إسلال ولا إغلال، وأنه من أحبّ أن يدخل في عقد محمّد وعهده دخل فيه، ومن أحبّ أن يدخل في عقد قريش وعهدهم دخل فيه"[4].

إنّ هذه البنود أشبه ما تكون بالهدنة بين الفريقين، وهي أدخل في باب سياسة النبيّ محمّد الخارجية التي توخّاها مع قريش المعارض الأوّل لدعوته، وهي تأجيل لصدام ليس في صالح الفريقين على السواء وإن كان لا بدّ منه في مثل هذه الظروف من الصراع على النفوذ السياسي والجغرافي، وهي أيضا شكل من أشكال التوافق المؤقت الذي لن يصمد طويلا أمام معطيات تنذر بالنزاع في أيّة لحظة.

ليس التوافق في التحقيق سوى شكل من أشكال العلاقة بين الدعوي والسياسيّ ولحظة من لحظات التقائهما أو التقاء مصالح بين الطرفين إمّا طوعا واختيارا (بيعتا العقبة) أو كرها واضطرارا (صلح الحديبيّة)، وهو كما يبدو شكل مثمر من أشكال العلاقة بينهما، فالملاحظ أنّ مراحل التوافق بين الدعويّ والسياسيّ جرت في محطّات تاريخيّة مثمرة سواء على مستوى عمل الفرد أو على مستوى عمل الجماعة. وليس التوافق الشكل الوحيد أو اللحظة الأخيرة، فقد عرف تاريخ العلاقة بين الداعية والسّياسيّ شكلا مغايرا ولحظة مختلفة لا هي نزاع ولا هي توافق.

3-2 – الاحتواء: (Endiguement)

الاحتواء علاقة بين فاعل ومنفعل في العلاقة بين الدعوة والسياسة، وقد عرف تاريخ هذه العلاقة تبادلا للدورين بين قطبي الدعوة والسياسة، فتارة يُنسب الفعل لأحدهما وتارة يُسلَّط عليه.

---

[1]- أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت 458هـ)، دلائل النبوّة، وثق أصوله وخرج أحاديثه وعلق عليه : د. عبد المعطى قلعجي، دار الكتب العلميّة – ودار الريان للتراث، ط1، 1408هـ/1988م، ج2، ص 443.

[2]- نفسه.

[3]- نفسه.

[4]- ابن هشام، مرجع سابق، ج3، ص 264.

2-3– 1- احتواء الدعويّ للسياسيّ:

احتوى الدعويُّ السياسيَّ في تاريخ العلاقة بينهما في فترات ومحطّات مختلفة، لأسباب عديدة، وبأشكال متنوعّة. ولعلّ المرحلة المدنيّة من مراحل تكوين الدعوة المحمّديّة وتمكّنها من اللحظات التي تجلّت فيها هذه العلاقة بوضوح.

إنّ من أسباب احتواء النبيِّ صلى الله عليه وسلّم الشأن السياسي في المدينة هو عزمه الجهر بدعوته والدخول في الطور الرسميّ منها، وهو ما دفعه نحو السعي إلى امتلاك أسباب القوّة والمناعة والسّلطة بمختلف أشكالها، وكأنّ الرجل ما زال يعيش تحت تأثير المشاهد التي عاشها في مكّة والتي انتهت بإبعاده، وما عامله به ثقيف وبنو عمرو من رفض وضرب وإهانة حين سعى إلى الطائف داعيا إلى دعوته. فدعوته لم تعد تحتمل الإخفاقات تارة أخرى، والإخفاق في المدينة هذه المرّة قد يعقّد عليه الأمور أكثر، وقد يعسّر عليه المضيّ في دعوته، وربّما ينتهي به الأمر ودعوته نحو طريق مسدود. لذلك كان في تلك المرحلة الدقيقة حريصا كلّ الحرص على ألاّ يُفوّت فرصة منحته إيّاها المدينة والمهاجرين والأنصار.

اتّجه تفكير النبيّ صلى الله عليه وسلّم في بداية المهمّة في المدينة، بعد أن ضمِن أسباب الاستقرار فيها، نحو توفير أسباب التمكين، فكانت أولى خطواته أن بنى المسجد الذي كان من أهمّ الركائز في بناء المجتمع المدني، والذي كان بمثابة مركز القيادة وعقد الاجتماعات، " وملتقى رسول الله صلى الله عليه وسلم بأصحابه والوافدين عليه، طلباً للهداية ورغبة في الإيمان بدعوته... ومدرسة يتدارس فيها المؤمنون أفكارهم وثمرات عقولهم، ومعهدا يؤمّه طلاب العلم من كل صوب... وقلعة لاجتماع المجاهدين إذا استنفروا، تعقد فيه ألوية الجهاد، والدعوة إلى الله، وتخفق فيه فوق رؤوس القادة الرايات للتوجه إلى مواقع الأحداث... منه تصدر الأخبار، ويبرد البريد، وتصدر الرسائل، وفيه تتلقى الأنباء السياسية سلماً أو حرباً وفيه تتلقى وتقرأ رسائل البشائر بالنصر، ورسائل طلب المدد... ويتعرف منه على حركات العدو المريبة"[1].

ثمّ آخى بين المهاجرين والأنصار، وكانت هذه الخطوة من أقوى الدعائم في بناء هيكل الأمة في المدينة، باعتبارها تكريسا حقيقيّا لمبدأ المواطنة، يضمن تماسك البناء الاجتماعي المدني المكوّن من ملل مختلفة ونحل عديدة وأعراق متنوعة من ناحية، ومن أخرى حلّ مشاكل الاقتصاد المستحدثة والمتمثلة في الفقر والجوع والتعب والعزلة والغربة التي ترتبت على الهجرة من مكّة.

ثمّ أصدر ما يعرف بـ"وثيقة أو صحيفة المدينة"، والتي أطلقت عليها بعض الأبحاث الحديثة لفظ "دستور"، وفصّلتها إلى سبعة وأربعين فصلا أو مادّة[2] تجتمع حول تنظيم العلاقات الاجتماعيّة، وتتضمن مبادئ عامة كما هو شأن الدساتير الحديثة، وفي طليعة هذه المبادئ تحديد مفهوم الأمة، فالأمّة -حسب وثيقة المدينة أو صحيفتها أو دستورها- تضمّ المسلمين جميعا مهاجريهم وأنصارهم ومن تبعهم، ممن لحق بهم وجاهد معهم، وهذا عدول صريح عن العقد القبلي الذي كان ينظم العلاقات صلب المجتمعات العربية القديمة، وسعي واضح لوسم المجتمع المدني بطابع خاصّ يميزه عن المجتمعات المجاورة[3].

وتكفّلت فصول هذا النص الدستوري أيضا بضبط المرجعيّة العليا في سائر التشريعات، "فالفصل في كل الأمور بالمدينة يعود إلى الله ورسوله صلى الله عليه وسلم، فقد نصت على مرجع فض الخلاف في المادة الثالثة والعشرين التي جاء فيها: "وأنكم مهما اختلفتم فيه من شيء، فإن مرده إلى الله وإلى محمد صلى الله عليه وسلم"[4]، والمغزى من هذا واضح كما صرّح

---

[1]- علي محمد الصلابي، مرجع سابق، ص ص 306 _ 308.

[2]- محمّد حميد الله، مجموعة الوثائق السياسيّة للعهد النبوي والخلافة الراشدة، دار النفائس، بيروت، ط5،1405هـ/1985م، ص ص 41 _ 47.

[3]- الأذان والقبلة والتحايا هي الأخرى من السمات التي وسم بها النبيّ صلّى الله عليه وسلّم مجتمع المدينة الجديد.

[4]- علي محمّد الصلابي، مرجع سابق، ص 329.

محمّد رشيد رضا في تفسير المنار"وهو تأكيد سلطة عليا دينية تهيمن على المدينة وتفصل في الخلافات منعاً لقيام اضطرابات في الداخل من جراء تعدّد السلطات، وفي نفس الوقت تأكيد ضمني برئاسة الرسول صلى الله عليه وسلم على الدولة"[1]، وبالتالي منحت الصحيفة السلطات الثلاث؛ التشريعية، والقضائية، والتنفيذية للنبيّ صلى الله عليه وسلّم، وهذا كلّه إجراء مستحدث في تاريخ الحياة السياسية والاجتماعية في الجزيرة العربيّة آنذاك.

وكخطوة أخيرة، كوّن النبيّ صلى الله عليه وسلّم جيشه الذي منه انبثقت سرايا الحرب والمقاومة، واكتسب المنعة من أعدائه في الداخل والخارج، وهذا إجراء عسكري بالغ الأهميّة في مسيرة الدعوة المحمّدية، فقد سجلت محطات مهمّة من تاريخ هذه الدعوة أنّ هذا العتاد العسكريّ يسبق في أحيان النبيّ صلى الله عليه وسلّم أو دعاته إلى دعوته، وأحيانا يكون محمّلا بالدعوة ذاتها إمّا في شكل رسالة مكتوبة أو رسالة شفويّة منه إلى رؤساء الأمصار المجاورة، وأحيانا يكون لاحقا لها أو يكون مرحلة ثانية بعد إرسال الرسل والدعاة داعين إلى دعوته، وكان هذا العتاد ينتظم في شكل سرايا اعتراضيّة مثل سريّة حمزة بن عبد المطلب إلى سيف البحر وسريّة عبيدة بن الحارث إلى رابغ وسريّة عبد الله بن جحش إلى نخلة، أو في شكل سرايا تعقّبية مثل سريّة سعد بن أبي وقّاص إلى خرّار وسريّة كرز بن جابر لمطاردة المفسدين من الأعراب، أو في شكل بعثات تعليميّة ودعويّة مثل بعث الرجيع وبعث بئر معونة وغيرهما، أو سرايا ذات مهمّات خاصة مثل سرية عبد الله بن غالب الليثي إلى بني الملوح، أو سرايا تحطيم الأوثان مثل بعث خالد بن الوليد إلى العزى، وسرية سعد بن زيد الأشهلي إلى مناة[2].

تمكّن النبيّ صلى الله عليه وسلّم، إذن، عبر هذه الخطوات الأربع من احتواء الشأن السياسي المدني بكلّ تفاصيله ومن بسط نفوذه عليه سالكا في هذا الإجراء نهج التدرّج بمخاطبة الوجدان واستنفار حماسة العامّة، إلى جانب سياسة الوعد والوعيد، فكان يتنقّل بين العامة ويُدعى من قِبلهم ويرسل رسالاته بصفته نبيّا وداعية، والحال أنّه الحاكم والمشرّع والقاضي والمنفّذ، ينظّم الاجتماع المدني، ويضبط اقتصاده، ويفصل في النّزاعات، ويعقد الصفقات، ويبرم المعاهدات والمواثيق، ويعلن الحرب والهدنة، وعلى سياسة الاحتواء نفسها سار خلفاء النبيّ صلى الله عليه وسلّم من بعده إلى حين وقوع الأزمة السياسيّة في عهد الخليفة الثالث عثمان بن عفّان لتكسر هذا الاحتواء ولتجعله عكسيّا في مراحل لاحقة.

2-3- 2- احتواء السياسيّ للدعويّ:

كان لهذا الاحتواء حضور في تاريخ العلاقة بين الشأنين الدعويّ والسياسيّ، ومثّلت الدولتين العبّاسيّة والفاطميّة صورتين جليّتين لهذا الاحتواء، لأسباب مختلفة وبأشكال متنوّعة.

كان للأزمات السياسيّة المتتالية التي مرّ بها المسلمون بعد مقتل الخليفة الثالث عثمان بن عفّان وعلى امتداد حكم بني أميّة أثرا واضحا على الدعاة والساسة على السواء أيّام الدولة العباسيّة، فمشاهد الفتن التي عصفت بالأمّة ومزّقت أشلاءها لازالت لم تفارق ذاكرة الدّعاة والانقلابات المتتالية على حكّام بني أميّة لازالت حاضرة في أذهان حكّام بني العبّاس.

حاول الدعاة والعلماء والفقهاء تجنّب الانخراط في كلّ ما يمكن أن يبعث الفتنة من جديد في الأمّة، وكان لممارسات حكّام بني أميّة وولاّتهم تجاههم الأثر السلبي على مشاركتهم في الحياة السياسيّة. وأدرك الحكّام العبّاسيون من جهتهم أنّ فسح المجال أمام هذه الشريحة يمارسون نشاطاتهم بحريّة سيمنحها صدارة المجتمع والتصرّف السيادي داخل الدولة.

---

[1]- محمد رشيد رضا، تفسير المنار، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، 1947، ج12، ص 309.

[2]- انظر سرايا النبي على سبيل المثال في: بريك بن محمد بريك أبو مايلة العمري، السرايا والبعوث النبوية حول المدينة ومكة، إشراف: أكرم ضياء العمري، دار ابن الجوزي، الرياض، ط1، 1417هـ/1996م. وسيّد الجميلي، غزوات النبي صلّى الله عليه وسلّم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 1416هـ.

لهذا المعطى، اتّجه تفكير بني العباس نحو تجميد الشقّ المتعلّق بالسياسة في نشاطات هذه الفئة وافتكاكها من العامّة وكسبها لدولتهم والاستفادة من باقي نشاطاتها في تركيز حكمهم وتقوية شوكته والدعاية له، وذلك إمّا بالسيف سحقا وقمعا، أو بالمال فتنة وإغراءً. فانصرفوا بذلك نحو هيكلة الدعاة والفقهاء والعلماء ضمن مؤسسات الدولة، وبذلك يكون هؤلاء تحت عين الرقيب السياسي، وتسحب من الأمة إرادتها لتختزل في إرادة هؤلاء وبمسوّغهم بوصفهم "أهل الحلّ والعقد".

ليس إحداث خطّة "أهل الحلّ والعقد" ضمن مؤسسات الدولة العباسيّة سوى شكل من أشكال احتواء الحكام العباسيّين المنشط الدعوي الذي يضمن لسلطانهم الطاعة المطلقة. وقد كانت هذه الأفكار الجديدة من بنات رؤوس كتّاب الدواوين، لعلّ أبرزهم عبد الله بن المقفّع وعبد الحميد الكاتب، اللذيْن نالا حضوة داخل البلاط الملكيّ، فروّجوا للمفاهيم السلطويّة، وقتلوا طموح الدعاة والفقهاء وذوّبوهم في جزئيات الدولة الجديدة وصرفوهم عن شأن الحكم وما يتعلّق به. وهذا أمر جعل من الدعاة على اختلاف مذاهبهم يدركون "عجزهم التام عن مواجهة سلطة الدولة، فرضوا بمواقعهم تحت سلطة التفرّد، وتفرّغوا للأعمال العلميّة والجدل العقدي والفقهي"[1].

نتج عن هذا الإجراء السياسي الساعي إلى احتواء المنشط الدعويّ أن صار للسلطان العبّاسي ومذهبه دعاة وعلماء خاصة في العصر العباسيّ الأول كأحمد بن أبي دؤاد أيّام المأمون والمعتصم، وصار أن حادت رسالة الداعية عن استقلاليّتها، ونشط الكلام في فترة حكم العباسيين وازدهرت مدارسه وخاصّة المعتزلة، وذاع صيت المتكلّمين كواصل بن عطاء، وأبو الهذيل العلّاف، وإبراهيم النظّام، وعمرو بن بحر الجاحظ، وبشر بن غياث، وثمامة بن أشرس، وكثرت المناظرات في قصور الخلفاء والمساجد وبيوت الحكمة حول قضايا كلاميّة مشهورة كقضيّة خلق القرآن وأفعال العباد وغيرهما.

وبنفس الإجراء الهيكلي، سعى الفاطميون إلى احتواء الدعاة وإن بشكل هيكلي مغاير، فلما استقر الفاطميّون بمصر شعرت الخلافة الفاطمية بالحاجة إلى مضاعفة جهودها لتثبيت نفوذها خاصّة وأنّ التحدّيات في مصر أعسر من تلك التي كانت في بلاد المغرب من قبل، فالمجتمع المصريّ مجتمع متمدّن خبر الأحداث الدينية والسياسية والفكرية.

لقد كانت الدعاية السريّة أهمّ دعائم الخلافة الفاطمية في بثّ دعوتها وغزو الأذهان بطريقة منظمة، لأن الدعاية المنظمة هي خير الوسائل لغزو الأذهان وحشد الأنصار لتأييد الدعوة المنشودة. ولذلك كان لهم دعاة في سائر الأقطار الإسلامية؛ وكانت مصر منبر هذه الدعوة ومركزها ومجمعها، تنطلق منه نحو باقي أمصار الإمبراطورية الفاطميّة الشاسعة وإلى سائر الأقطار الإسلاميّة الأخرى.

أخذت دعوة الفاطميّين في البداية شكل الدعوة إلى قراءة علوم آل البيت (علوم الشيعة) والتفقه فيها، وكان يقوم بإلقاء هذه الدروس قاضي القضاة وغيره من أكابر العلماء المتضلّعين في فقه الشيعة، وكانت تلقى أحياناً في القصر وأحياناً في الجامع الأزهر، بيد أن هذه الدعاية المذهبيّة الظاهرة التي بدأت في صورة الدروس الفقهيّة المذهبيّة سرعان ما اتّجه الفاطميّون نحو هيكلتها وإكسابها طابعا مؤسسيّا، فتمّ إحداث "خطة دينية تضارع في المرتبة والأهمية خطة الوزارة ذاتها؛ وكان هذا المنصب الخطير من أغرب الخطط الدينية التي أنشأتها الدولة الفاطميّة وانفردت بها؛ وكان الذي يشغل هذا المنصب يُنعت بداعي الدعاة وهو أيضاً من أغرب الشخصيات الرسميّة التي خلقتها الدولة الفاطمية، وكان داعي الدعاة يلي قاضي القضاة في الرتبة ويتزيّا بزيه ويتمتع بمثل امتيازاته، ويُنتخب من بين أكابر فقهاء الشيعة المتضلّعين في العلوم الدينيّة وفي أسرار الدعوة ويعاونه في مهمّته اثنا عشر نقيباً وعدّة كبيرة من النّواب يمثلون في سائر النواحي"[2].

---

[1]- محمد العبد الكريم، مرجع سابق، ص 41.

[2]- محمد عبد الله عنان، داعي الدعاة ونظم الدعوة عند الفاطميين، مجلة الرسالة، عدد 192، مصر،1937،ص22.

تتمثّل مهمّة داعي الدّعاة على الأساس في عقد المجالس لتلقين الدعوة الفاطمية وأخذ العهد على الراغبين في الدخول فيها، و كان يؤدّي له النجوى من استطاع، وكان يستهدف بهذا كلّ الشرائح الاجتماعيّة عامّتها وخاصّتها، رجالها ونساءها، وقد تعدّدت المجالس وتنوّعت بتنوّع الشريحة الملقَّنة، فمنها ما كان "يُعقد بالقصر لبعض الهيئات والطبقات الممتازة من أولياء المذهب - ورجال الدولة والقصر - ونساء الحرم والخاص، ويسودها التحفّظ والتكتّم، ويُحظر شهودها على الكافّة، وتُعرض فيها الدعوة الفاطميّة على يد دعاة تفقّهوا في درسها وعرضها؛ وكان تلقين هذه الدعوة، هو أخطر مهمة يقوم بها الدعاة"[1]، وكان "للكافّة أيضاً نصيب من تلك المجالس الشهيرة، فيُعقد للرجال مجلس بالقصر، ويُعقد للنساء مجلس بالجامع الأزهر ويُعقد مجلس للأجانب الراغبين في تلقي الدعوة؛ وكان الداعي يشرف على هذه المجالس جميعاً إمّا بنفسه أو بواسطة نقبائه ونوّابه، وكانت الدعوة تُنظّم وتُرتّب طبقاً لمستوى الطبقات والأذهان فلا يتلقّى الكافّة منها سوى مبادئها وأصولها العامة، ويرتفع الدعاة بالخاصة والمستنيرين إلى مراتبها وأسرارها العليا"[2].

إنّ هذا الإجراء الإداري الفاطميّ الذي استحدث خطّة داعي الدعاة في الأصل احتواء صريح للدعويّ من قبل السياسة الفاطميّة، وليس الغاية من هذا سوى تدعيم أركان الحكم الفاطميّ وإلباسه حلية دينيّة، وسلب الرعيّة إرادتها وعقلها ووجدانها، وكسب أسباب انتشار الدعوة وتوسيع رقعة نفوذها، وبالتالي الاستحواذ على كلّ أسباب السلطان والتفرّد بها ومنعها ممّن سوى الحاكم.

يبدو الاحتواء، إذن، من الأشكال التي عرفتها العلاقة بين الدعوة والسياسة في فترات زمنية مختلفة، تدفع نحوه أسباب معيّنة، إلاّ أنّ اللاّفت للانتباه عند دراسة هذا النمط من العلاقة أنّ احتواء الدعويّ للسياسيّ لا ينجرّ عنه كبير عنف أو صراع كما مرّ معنا مع تجربة الاحتواء المحمّديّة، وأنّ الاحتواء المعاكس لا يكون إلاّ بالتسلّط وتكميم الأفواه والإقصاء والتعنيف والتهديد كما هو الحال مع التجربتين العبّاسيّة والفاطميّة. وإنّ ما يلفت الانتباه أكثر هو أنّ هذا الاحتواء، وفي الاتجاهين، كان ملغومًا غير قادر على صمود، وإن كانت المساحات التي غطّاها من تاريخ المسلمين مشرقة فإنّها كانت إلى حين، إذا لم يقب احتواءً إلّا ثورةٌ.

خاتمة:

بين الدعوة والسياسة، إذن، علاقات مختلفة سواء على مستوى النظر والمبادئ أو على مستوى الإجراء والممارسة التاريخيّين، ومهما اختلفت هذه العلاقات وتباينت أنماطها ومستوياتها، فإنّ نقاط الالتقاء بين الدعوة والسياسة عديدة ومتنوّعة بتعدّد استحقاقات سياق الالتقاء ورهاناته وتنوّعها. فللسّياق دور كبير وآثار واضحة على مستوى العلاقة بين الدعوة والسياسة. وتتجلّى انعكاسات ذلك بوضوح على الدعوة خطابا. فالخطاب الدعوي في تفاعل مستمرّ مع سياقاته المختلفة القريبة والبعيدة، المباشرة وغير المباشرة يرسم بذلك أوجه مختلفة من العلاقات معها.

ويمكن الاستفادة، نظريّا، من مكتسبات المناهج المعاصرة لدراسة التفاعلات المختلفة بين النشاطين الدعويّ والسياسيّ، من ذلك المقاربة السياقيّة "Approche contextuelle"، كما يرجى إعادة التفكير في ضبط العلاقة بين الدعوة والسياسة في عصرنا بأنْ لا يقتصر الجدال على استدعاء النصوص استدعاءً عسفيّا للانتصار للرأي في إطار التصامم الإيديولوجيّ، وإنّما باستدعاء التجارب التاريخيّة وتحليلها وتخيّر ما ينفعنا منها من مبادئ عامّة لا تستنسخ التجارب استنساخا وإنّما تؤسّس لبناء تجارب فريدة تقصد إعادة الاعتبار لأمّة جُعِل الدّين في أصل تأسيسها وأُخرجت في الأصل لتشهد على النّاس.

[1]- نفسه.

[2]- نفسه.

قائمة المراجع:

1. أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي، (ت 458ه)، دلائل النبوّة، وثق أصوله وخرج أحاديثه وعلق عليه : د. عبد المعطى قلعجي، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1408ه/1988م.
2. أحمد غلوش، الدعوة الإسلاميّة: أصولها ووسائلها، دار الكتاب المصري، القاهرة، 1987.
3. إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، أبو الفداء، (ت 774ه)، البداية والنهاية، تحقيق علي شيري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1408ه/ 1988م.
4. بريك بن محمد بريك أبو مايلة العمري، السرايا والبعوث النبوية حول المدينة ومكة، إشراف: أكرم ضياء العمري، دار ابن الجوزي، الرياض، ط1، 1417ه/1996م.
5. البيهي الخولي، تذكرة الدعاة، دار العلم، دمشق، ط 5، 1397ه/ 1977م.
6. الخليل بن أحمد الفراهيدي، أبو عبد الرحمن، كتاب العين ، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرّائي، سلسلة المعاجم والفهارس، 41 _ 47، وزارة الثقافة والإعلام، دار الحريّة، بغداد، 1982.
7. سيّد الجميلي، غزوات النبي صلّى الله عليه وسلّم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 1416ه.
8. عبد الله الشاذلي، الدعوة والإنسان،المكتبة القوميّة الحديثة، مصر، ط 1، د.ت.
9. عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري، أبو محمد، جمال الدين (المتوفى: 213ه)، السيرة النبويّة لابن هشام، علّق عليها وخرّج أحاديثها وصنع فهارسها د. عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1410ه/1990م.
10. عبد الوهاب الكيالي (إشراف)، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ودار الهدى للنشر والتوزيع، بيروت، د.ت.
11. علي محمد الصلابي، السيرة النبويّة: عرض وقائع وتحليل أحداث، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط7، 1429ه/ 2008م.
12. محمّد أبو الفتح البيانوني، المدخل إلى علم الدعوة، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط 3، 1995.
13. محمّد أمين بن عمر بن عبد العزيز بن عابدين، رد المحتار على الدر المختار، دار الفكر، بيروت، ط1، 2000.
14. محمّد بن أحمد بن تميم التميمي المغربي الإفريقي، أبو العرب، (ت 333ه)، كتاب المحن، تحقيق د. يحي وهيب الجبّوري، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، ط1، 2006.
15. محمّد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (ت 310ه)، تاريخ الأمم والملوك، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1407ه.
16. محمّد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (ت 230ه)، الطبقات الكبرى، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1410ه/1990م.
17. محمّد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3،1414ه.

18. محمّد حميد الله، مجموعة الوثائق السياسيّة للعهد النبوي والخلافة الراشدة، دار النفائس، بيروت، ط5،1405ه/1985م.

19. محمّد الخضر حسين، الدعوة إلى الإصلاح، المطبعة السلفيّة، القاهرة، 1346ه.

20. محمّد الراوي، الدعوة الإسلاميّة "دعوة عالمية"، مكتبة الرشد، الرياض، ط3، 1411ه/ 1991م.

21. محمّد رشيد رضا، تفسير المنار، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، 1947.

22. محمّد طاهر الكردي المكي، التاريخ القويم لمكة وبيت الله الكريم، دار خضر للطباعة، بيروت، ط1، 1420ه/2000م.

23. محمّد العبد الكريم، صحوة التوحيد: دراسة في أزمة الخطاب السياسي الإسلامي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 2012.

24. محمّد عبد الله عنان، داعي الدعاة ونظم الدعوة عند الفاطميين، مجلة الرسالة، عدد 192، مصر،1937.

25. نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت 807ه)، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، دار الفكر، بيروت، 1412ه.

26. فتحي يكَن، الإسلام فكرة وحركة وانقلاب، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 11، 1411ه /1991م.

27. هشام جعيّط، تاريخيّة الدعوة المحمّديّة في مكّة، دار الطليعة، بيروت، ط4، 2016.

تطور اللامركزية الإدارية (فرنسا والجزائر نموذجا)

كاهنة شاطري جامعة مولود معمري –تيزي وزو- الجزائر

ملخّص

تعد اللامركزية أحد الآليات الضرورية التي يجب أن تقوم عليها النظم الديمقراطية الحديثة، كونها أساس قياس الحكم الراشد في الدّول، بحيث أضحى من الصعب على الدّولة لوحدها (النظام المركزي المتشدد)، على استيعاب مجمل متطلبات وتطلعات المواطنين، ومن هنا، تشغل اللامركزية المجال العام بين الدولة والمواطنين، وتكمن أهميتها انطلاقا من أنّها تهدف إلى إشراك المواطنين في عملية التنمية المحلية، كما وتمنح الفرد فرصة المساهمة في اختيار أسلوب وكيفية تسيير الجماعة الإقليمية، مع العلم أنّ درجة الأخذ باللامركزية يختلف من دولة إلى أخرى، وسنتطرق في بحثنا هذا إلى تطور اللامركزية في كل من النموذجين الفرنسي والجزائري، نظرا لأنّ الأخير أخذ بالنموذج الأول، مع التركيز على تقييم اللامركزية في النّموذج الجزائري.

مقدّمة

يستدعي ارساء الديمقراطيات الحديثة، مجموعة من الأسايب والمقاربات، ومن بينها تبني النظام اللامركزي، بهدف تنويع اقترابات وسبل تحقيق التنمية المحلية في الدول، بين الدّور الوحيد والمركزي للدّولة في تحقيق التنمية، واقتراب المشاركة المجتمعية، إلى جانب الحكومة بوسائل تمويل مستقلة للمساهمة إلى جانبها في تحقيق التنمية المجتمعية في ظل: المساءلة، النّزاهة والشفافية، بدل من أن تكون الحكومة المركزية الطرف المهيمن في إدارة شؤون الدّولة والمجتمع وصنع السياسية العامة وحدها، مما يُنتج خطط تنتموية بعيدة عن تطلعات المواطنين.

منه، تعمل اللامركزية على تحقيق جملة من المزايا منها: المشاركة الشعبية الواسعة وتمكين الشعب من تسيير شؤونه عن طريق ممثليه في المجالس المنتخبة، بالإضافة إلى تقريب الادارة من المواطن، والأهم من كل ذلك إشراك المواطنين في عملية التنمية المحلية، وتحقيق التوازن بين المطالب الشعبية والسياسات الحكومية.

بالتالي، بات الاهتمام بتفعيل ونشر تطبيقات اللامركزية، الموضوع الأكثر أولوية في أجندة التنمية بالنسبة للدول المتقدمة والنامية معا، خاصة أنّ تجسيد التنمية الشاملة تتطلب مشاركة حقيقية من قبل الجماعات المحلية التي يستند وجودها إلى إطار قانوني يتحدّد حسب كل دولة، وقد حظيت اللامركزية بمكانة مهمة من خلال تطبيقاتها، سواء في الضفة الشمالية للمتوسط (فرنسا)، أو الضفة الجنوبية له (الجزائر)، مستندة في تطورها وتنظيمها الى مجموعة من القوانين لتحديد صلاحياتها واختصاصاتها.

وعلى ضوء ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

- ماهي مراحل التطور القانوني للامركزية في كل من فرنسا والجزائر؟ وهل يمكن الحديث عن استقلالية الجماعات المحلية في حدود الصلاحيات التي تتمتع بها للقيام بالأدوار التنموية المرجوة؟

الفرضية

- كلما كان هناك شراكة حقيقية بين السلطات المركزية والجماعات المحلية، تعزّزت سبل خدمة الصالح العام وترسيخ التنمية المستدامة.

المحور الأول: ضبط مفاهيمي

يعد الضبط المفاهيمي للمصطلحات أساس كل بحث علمي، وعليه ارتأينا في البداية تحديد مجموعة من المفاهيم المفتاحية:

1- تعريف اللامركزية

يمكن تعريف النظام اللامركزي بأنّه: "ذلك النّظام الذي يقوم على أساس تفتيت وتوزيع سلطات الوظيفة الإدارية في الدّولة بين الإدارة المركزية (الحكومة) من جهة، وبين هيئات ووحدات إدارية أخرى مستقلة ومتخصصة على أساس إقليمي جغرافي من ناحية، وعلى أساس فني موضوعي (مصلحي) من ناحية أخرى، مع وجود رقابة وصائية إدارية على هذه الوحدات والهيئات اللامركزية لضمان وحدة الدّولة السياسية والدستورية والوطنية، ولضمان نجاح عملية التنسيق بين رسم السياسة العامة والخطط الوطنية وبين عملية تنفيذها وإنجازها"[1].

كما يُعرّفها الدكتور "سامي جمال الدين" على أنّها: "توزيع الوظيفة الإدارية بين أجهزة الحكم المركزية وأشخاص معنوية أخرى"[2].

عرف نظام اللامركزية تعريفات عديدة وصياغات مختلفة، ولكنّها تجتمع وتلتقي عند حقيقة حصر أهميته كأسلوب من أساليب توزيع سلطة الوظيفة الإدارية للنظام الإداري السائد في الدّولة، إذن، اللامركزية هي تفتيت وتقسيم الوظائف والمهام بين السلطات الحكومية والهيئات الاقليمية الأخرى لتجسيد وتنفيذ خطط تنموية تعتمد على محورية اشراك المواطنين.

2- مفهوم الجماعات المحلية

هي عبارة عن مجموعة من السكان يقطنون حدودا ترابية معينة من خريطة الدّولة، يتميّزون بخصائص محدّدة وبقيم اجتماعية، لها علاقة بالعادات والتقاليد التي تعزّزها الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للجماعة التي تنتخب من بين أعضائها من يمثّلها في المجلس الجماعي الذي يشرف على تنظيم الشؤون العامة للجماعة، وتساعد

[1]- عوابدي عمار، القانون الإداري، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، د.س.ن، ط4، ص ص 239-240.

[2]- مجلة الكوفة للعلوم السياسية والقانونية، حاتم فارس عبد الرحيم ، اللامركزية في العراق في ظل قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم 21 لسنة 2008، ، جامعة الكوفة (العراق)، العدد 02، 2008، ص 117.

المواطنين على تنظيم شؤونهم الخاصة، كما يعمل على إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية من أجل النهوض بالجماعة على جميع المستويات في إطار التنسيق مع الإقليم وعلى المستوى الوطني[1].

3- مفهوم التنمية المحلية

ظهر مفهوم التنمية المحلية بعد ازدياد الاهتمام بالمجتمعات المحلية لكونها وسيلة لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى القطري، فالجهود الذاتية والمشاركة الشعبية لا تقل أهمية عن الجهود الحكومية في تحقيق التنمية، عبر مساهمة السكان في وضع وتنفيذ مشروعات التنمية، مما يستوجب تضافر الجهود المحلية الذاتية والجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والحضارية للمجتمعات المحلية، ويقوم مفهوم التنمية المحلية على العناصر التالية[2]:

- المشاركة الشعبية في جهود التنمية المحلية، والتي تقود إلى مشاركة السكان في جميع المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم ونوعية التي يعيشونها معتمدين على مبادراتهم الذاتية.
- توفير مختلف الخدمات ومشروعات التنمية المحلية بأسلوب يشجّع الاعتماد على النّفس والمشاركة.
- أمّا من حيث الأهداف المرجوة منها فإنّ التنمية المحلية تهدف إلى الاتي:

✓ تطوير عناصر البنية الأساسية كالنقل والكهرباء والمياه، حيث يعتبر النهوض بهذه القطاعات أساسا لعملية التنمية ولتطوير المجتمع المحلي.

✓ زيادة التعاون والمشاركة بين السكان، مما يساعد على نقل المواطنين من حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفاعلة.

✓ زيادة حرص المواطنين على المحافظة على المشروعات التي يساهمون في تخطيطها وتنفيذها

✓ تعمّق التنمية المحلية من مبدأ المشاركة في التنمية بهدف تحقيق ديمقراطية التنمية المحلية، فمنطلق التنمية المحلية إذن هو تبني مبدأ البناء من الأسفل، بأن نجعل من تنمية الجماعات المحلية نقطة الانطلاق الأساسية لتنمية المجتمع ككل.

4- مفهوم الاستقلالية المحلية

عرّفت الاستقلالية المحلية على أنّها حق الوحدات المحلية في القيام بنوع من الاختيار أو المبادرة، كما عُرّفت على أنّها: "حق الجماعات المحلية في اتّخاذ القرارات والقيام بالمبادرات المحلية للنهوض باختصاصاتها المحدّدة بمقتضى القوانين والتنظيمات تحت اشراف وتوجيه السلطة الوصية"[3].

كما عرّفها الفقهين "ماسيتول" و "لاروك" على أنّها:"الاستقلالية القائمة على تمتع الوحدات المحلية بالشخصية المعنوية وباختصاصات تباشرها بنفسها"[4].

---

[1]- عوابدي عمار ، مرجع سابق الذّكر، ص 17.

[2]- ولد حامدون سليمان ، اللامركزية الإدارية ومساهمتها في التنمية المحلية، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2016/04/18، على الرابط الالكتروني التالي: htm http://www.siironline.org/alabwab/derasat%2801%29/598.

[3]- مجلة معارف، بوعمران عادل، دعاس كمال، استقلالية الجماعات المحلية: مدلولها، معاييرها وبيان مسترلزماتها، العدد 8، جوان 2010، ص 25.

[4]- المرجع نفسه، ص 26.

5- مفهوم الرقابة

الرقابة هي الوجه المقابل للاستقلالية، ولذلك فإنّ الاستقلال جزئي ونسبي[1]:

- ❖ جزئي: لا يتعلق إلا بوظيفة واحدة من وظائف الدولة وهي الوظيفة التنفيذية، أما الوظائف التشريعية والقضائية فتبقى في ظل اللامركزية الاقليمية مركّزة في العاصمة، وهذا هو ما يميّز اللامركزية الإدارية واللامركزية السياسية.
- ❖ نسبي: لأنّ الجماعات المحلية تخضع بمناسبة ممارستها لوظائفها التنفيذية المخولة إليها إلى رقابة تمارس على مستوى عمالها، هيئاتها وأعمالها، وهي رقابة متعدّدة.

المحور الثاني: أركان اللامركزية الإدارية ومبررات قيام النظام اللامركزي وأبعاده

تقوم اللامركزية الادارية على العديد من العناصر والأركان يمكن اعتبارها كشروط لقيام النّظام اللامركزي، مثلما توجد مجموعة من الدوافع التي على أساسها يتم اللجوء إلى اللامركزية، وهو ما سنبينه فيما يلي.

1- أركان اللامركزية الادارية

يتحقق وجود وإقامة النظام الإداري اللامركزي بوجود وتوفر أركانه ومقوماته الأساسية التالية:

أوّلا: منح الشخصية المعنوية لجزء من إقليم الدّولة

ينص القانون في اللامركزية على منح الشخصية المعنوية لجزء من إقليم الدّولة الأمر الذي يترتب عليه النتيجتين الآتيتين:

أ- الإعتراف بوجود مرافق عامة محلية متميزة عن المرافق العامة الوطنية: إنّ وجود مرافق عامة محلية تخص سكان جزء من إقليم الدّولة، باعث أساسي لتطبيق النظام اللامركزي الإداري لأنّه هناك مرافق عامة تقدّم خدمات إلى السكان المحليين، لا يمكن أن تقوم بعملها بالشكل المطلوب إلا إذا كانت بين السكان المحليين الذين يعرفون احتياجاتهم أكثر من السلطة المركزية، كمرفق تجهيز الكهرباء ومرفق تجهيز الماء ومرفق الصحة، أما فيما يخص الجهة التي تحدد المرافق المحلية، هي السلطة التشريعية[2].

ب- استقلال الهيئات المحلية عن السلطة المركزية: إنّ استقلال الهيئات المحلية عن السلطة المركزية هو نتيجة طبيعية لمنح هذه الهيئات الشخصية المعنوية، فالنتائج المترتبة عن منح الشخصية المعنوية العامة هو استقلال هذه الشخصية بذمتها المالية عن السلطة المركزية واستقلالها بالمسؤولية ومشاركة السلطة المركزية بجزء من سلطتها.

ومدى استقلال الهيئات المحلية ليست مطلقة بل نسبية، إذ أنّ هذا الاستقلال يمكن أن يكون واسعا، ويمكن أن يكون محدودا ويمكن أن يكون بينهما، وذلك راجع إلى عوامل عدّة أبرزها:

- كيفية اختيار أعضاء الهيئات المحلية: إنّ طريقة اختيار أعضاء الهيئات المحلية لها أثرها الكبير على استقلال هؤولاء الأعضاء، وهنالك طريقتان لاختيار أعضاء الهيئات المحلية، وهي طريقة الانتخاب وطريقة التعيين، فقد تكون المجالس المحلية ورؤسائها ورؤساء الوحدات الإدارية كلّهم منتخبين، أو يكون جزء منهم منتخب وجزء آخر معيّن. وعليه فاستقلال الهيئات المحلية عند الكثير من الفقهاء مرتبط بعدد الأعضاء المنتخبين وعدد الأعضاء المعينين، فكلّما زاد عدد الأعضاء المنتخبين،

[1]- مجلة مجلس الأمة، شهوب مسعود ، المجموعات المحلية بين الاستقلالية والرقابة، العدد 3، جانفي-جوان 2003، ص 48.

[2]- حاتم فارس عبد الرحيم ، مرجع سابق الذّكر، ص 118.

كانت الهيئات المحلية أكثر استقلالا عن السلطة المركزية، ويقل هذا الاستقلال كلما ازداد عدد الأعضاء المعينين، بحيث هناك فريق من الفقهاء من يرى في أسلوب الانتخاب هو ركن من أركان اللامركزية الإدارية الإقليمية[1].

– الوصاية الإدارية أو الرقابة الإدارية: إنّ حصول الهيئات المحلية على الشخصية المعنوية ينتج عنه استقلال هذه الهيئات عن السلطة التنفيذية أو ما يطلق عليه بالسلطة الإدارية المركزية، وذلك عندما تمارس النشاط الاداري، لكن هذا لا يعني الانفصال عن هذه السلطة، وإنّما هو استقلال بجزء من الاختصاصات في مجال الوظيفة الإدارية، وتبقى السلطة المركزية هي مسؤولة دستوريا بشكل نهائي عن الوظيفة الإدارية في جميع إقليم الدولة، أي أنّها المسؤولة عن سير المرافق العامة في الدّولة بشكل مباشر أو غير مباشر، لذلك فإنّ منح الشخصية المعنوية لوحدات إقليمية لا يؤدي إلى إعفاء السلطة الإدارية المركزية بشكل نهائي عن أداء المرافق العامة المحلية، وعليه فإنّه يجب أن تراقب سير المرافق العامة في كل إقليم الدولة. إضافة إلى ذلك، فالسلطة المركزية مسؤولة عن مراقبة عدم خرق القانون من قبل الهيئات المحلية، لذل فإنّ الوصاية الإدارية هي رقابة السلطة الإدارية المركزية على الهيئات المحلية من الناحية الفنية ومن الناحية القانونية، إضافة إلى أنّها ضمان لوحدة الدولة[2].

ثانيا: توزيع الوظيفة الإدارية بين السلطة التنفيذية والأشخاص المعنوية العامة الإقليمية

يكفي وجود الشخصية المعنوية لتميز اللامركزية الإدارية عن المركزية الإدارية، إذ أنّ الأخيرة تختلف عن الأولى بعدم وجود الشخصية المعنوية، وهو معيار التفرقة بين هاذين النظامين الإداريين، وأنّ معيار التميز بين اللامركزية الإدارية واللامركزية الفيدرالية، يتمثّل في كون اللامركزية الإدارية تعني توزيع للوظيفة الإدارية بين السلطة التنفيذية وأجزاء من إقليم الدّولة، أما اللامركزية السياسية أو الفيدرالية فهي توزيع للسلطات العامة (التشريعية والتنفيذية والقضائية) بين السلطة المركزية وأجزاء من إقليم الدّولة[3].

وعليه، يجب أن يتوفر في النظام الإداري اللامركزي ركن أساسي وهو تفتيت سلطات وامتيازات الوظيفة الإدارية في الدولة وتوزيعها بين الهيئات والسلطات الإدارية المركزية والهيئات والسلطات الإدارية اللامركزية، ويتم ذلك عن طريق إقامة وتكوين إدارة ذاتية مستقلة عن السلطات والوحدات الإدارية المركزية لتقوم بإدارة وتنظيم و تسيير مجموعة المصالح المشتركة والمترابطة-الإقليمية الجهوية أو المصلحية الفنية، ويتم هذا بواسطة وجود نظام قانوني[4].

إذن، تقوم اللامركزية على أساس مجموعة من المقومات، التي يتم على أساسها الحكم على نجاعة النظام اللامركزي، وهي التمتع بالشخصية المعنوية من ناحية، وتفتيت سلطات الوظيفية الادارية في الدولة وتوزيعها بين السلطة التنفيذية والأشخاص المعنوية العامة الإقليمية من ناحية أخرى، وأي خلل يحدث في الركنين، فنحن أمام إشكالية حول حقيقة وجود نظام لامركزي في بلد ما.

2- مبررات قيام النظام اللامركزي وأبعاده

يقف وراء قيام دولة ما بتبني النظام اللامركزي جملة من الدوافع، والعديد من الأبعاد والأهداف لتحقيق الأهداف المرجوة.

---

[1]- المرجع نفسه، ص 121.

[2]- المرجع نفسه، ص ص 123-124.

[3]- المرجع نفسه، ص128.

[4]- عوابدي عمار ، مرجع سابق الذّكر، ص 240.

أولا: مبررات وأسباب قيام النظام الإداري اللامركزي

سبق تقرير وتأكيد حقيقة حتمية الجمع بين أسلوبي النظام الإداري المركزي والنظام الإداري اللامركزي، وتطبيقهما معا في الدولة الحديثة، نظرا لأنّهما أسلوبان وعنصران متكاملان ومتساندان في أسسهما وأهدافهما.

ومن ثم كان النظام الإداري المركزي كأسلوب من أساليب تنظيم سلطة الوظيفة الإدارية، أسلوب عاجز وناقص في تنظيم وتوزيع وتقسيم سلطة الوظيفة الإدارية في الدّولة، فكان من الحتمي إقامة وتطبيق النظام اللامركزي ليكمل ويساعد السلطة المركزية في تنظيم نظام الدولة. فكان لأسلوب النظام اللامركزي في الدولة الحديثة أسسه ومبرراته الإيديولوجية والدستورية والسياسية والاجتماعية والفنية، التي تؤسسه وتدعم وجوده في أي نظام من التنظيمات الإدارية السائدة في الدولة الحديثة، ومن أبرز مبررات قيام النظام اللامركزي، ما يلي:

- يعتبر نظام اللامركزية الإدارية الوسيلة القانونية والفنية التي تجسّد مبدأ الديمقراطية[1].
- يعتبر نظام اللامركزية الوسيلة القانونية والفنية المثلى لانجاز تطبيق مبادئ النظام الاشتراكي في الدولة الاشتراكية، ومبدأ مركزية مثل الجزائر –مبدأ الديمقراطية الاشتراكية-، ومبدأ مركزية التخطيط ولامركزية التنفيذ، ومبدأ الديمقراطية المركزية.
- يعدّ أسلوب اللامركزية الإدارية وسيلة فنية عملية ناجعة لتوعية وتكوين الجماهير والمواطنين سياسيا واجتماعيا، وتكوين وتربية الروح والأخلاقيات الديمقراطية لديهم عن طريق ممارسة حق المشاركة في تنظيم وتسيير إدارة شؤونهم العامة على مستوى الهيئات والجماعات المحلية اللامركزية.
- إنّ أسلوب اللامركزية وسيلة قانونية وفنية لتفتيت وتوزيع سلطة الوظيفة الإدارية في الدّولة بين السلطات الإدارية المركزية والسلطات الادارية المحلية اللامركزية.
- يؤدّي تطبيق اللامركزية إلى تفجير قوى الابداع والابتكار والانتاج لدى القواعد العريضة لجماهير ومواطني الدّولة، فاللامركزية تحرّك وتفجّر عبقرية الزمان والمكان في الدّولة.
- يصطدم التصور لدور الجماعات المحلية كأطراف حصرية للتعاون اللامركزي بتنوع التنظيمات الإدارية للدول المختلفة، وتخلّفها في الدّول النامية المستقلة حديثا.

ثانيا: أبعاد النّظام اللامركزي

للامركزية أبعاد عديدة، أهمها[2]:

- البعد المكاني: ويُقصد به تشكيل الوحدات الجغرافية اللامركزية، فإذا تم ذلك بموجب الدّستور تكون اللامركزية قوية، وإذا حصل ذلك وفق قانون تكون اللامركزية متوسطة، أمّا إذا تشكلت هذه الوحدات بموجب قرار إداري فتكون اللامركزية ضعيفة.
- البعد التنظيمي: ويعني مدى استقلالية الوحدات الادارية المحلية في وضع نظامها الدّاخلي، فإذا كانت هذه الوحدات تتمتع في ذلك بالاستقلال الكافي، تكون اللامركزية قوية، وإذا ما قامت الحكومة بتحديد إطار عام للنظام الداخلي للسلطات

[1]- المرجع نفسه، ص 248.

[2]- ولد حامدون سليمان ، مرجع سابق الذّكر.

المحلية فتكون اللامركزية متوسطة، وإذا وضعت الحكومة المركزية النظام الداخلي للوحدات الادارية المحلية أو حدّدت تعليمات تفصيلية لهذه الغاية فتكون اللامركزية ضعيفة.

- البعد المؤسسي: إذا توفرت للوحدات الادارية المحلية البناء المؤسسي المعتاد للحكومات من برلمان وقضاء مستقل، فتكون اللامركزية قوية، وإذا توفرت جميع المؤسسات باستثناء القضاء وبعض المؤسسات الأخرى فتكون اللامركزية متوسطة، إذا كانت الإدارات المحلية مجرّد سلطة إدارية عندئذ تكون اللامركزية ضعيفة.
- تعيين المسؤولين: إذا كان تعيين المسؤولين في الوحدات الادارية المحلية يتم بواسطة الانتخاب من قبل السكان تكون اللامركزية قوية، وإذا تم تعيين المسؤولين في هذه الإدارات بموافقة السلطة المركزية فتكون اللامركزية عندئذ متوسطة، وفي حالة تعيين المسؤولين من قبل الحكومة المركزية تكون اللامركزية ضعيفة.
- صلاحية التشريع: إذا تمتعت الوحدات الادارية المحلية بصلاحية التشريع كاملة في جوانب معيّنة تكون اللامركزية قوية، وإذا كانت صلاحية التشريع في جوانب معينة موزعة ما بين الإدارة المحلية والسلطة المركزية فتكون اللامركزية متوسطة، وفي حالة عدم امتلاك الوحدات الادارية المحلية لأي سلطة تشريعية تكون اللامركزية ضعيفة.
- فرض وجمع الضرائب: إذا كانت من صلاحيات الوحدات الادارية المحلية استيفاء ضرائب الدولة المختلفة في المناطق التي تمارس فيها صلاحياتها تكون اللامركزية قوية، أما إذا اقتصرت صلاحياتها في هذا المجال على استيفاء الضرائب المحلية فتكون اللامركزية متوسطة، وإذا لم تمتلك هذه الوحدات أي صلاحيات في استيفاء الضرائب تكون اللامركزية ضعيفة.
- صلاحية الإنفاق: وهو تمتع الوحدات الادارية المحلية باستقلالية في الصرف وبدون شروط.
- تمثيل المصالح المحلية على المستوى الوطني: إذا كانت المصالح الإقليمية المحلية ممثلة بمؤسسات على المستوى الوطني، مثلا في مجالس برلمانية تكون اللامركزية قوية، وإذا اقتصر تمثيل المصالح المحلية على المستوى الوطني بشخص أو أكثر تكون اللامركزية متوسطة، وإذا غاب الشرطان تكون اللامركزية ضعيفة.

المحور الثالث: تطور اللامركزية في الجزائر وفرنسا

عرف تطور اللامركزية العديد من المراحل، سواء في النموذج الفرنسي الذي كرس نظام الادارة المحلية عبر العديد من الفترات، أمّا من ناحية التأطير القانوني للامركزية الفرنسية، فبدأ مع دستور 1958 وصولا إلى قانون 2 مارس 1982، وهو أول قانون مؤسس للامركزية (تدشين اللامركزية)، أما اللامركزية في الجزائر فقد ورثت الكثير من الإدارة الفرنسية، اما ترسيخ اللامركزية بعد الاستقلال، جاء بعد الإصلاح في المجال التشريعي، الذي كرسه دستور1963.

1- تطور الامركزية في فرنسا

من ناحية نشأة نظام الإدارة المحلية في فرنسا، يمتد إلى ما قبل الثورة الفرنسية 1789، حيث كان هناك برلمانات إقليمية تقوم بسن التشريعات المحلية وجباية بعض الضرائب وفض النزاعات، وأعضائها ينتخبون مباشرة من الشعب، وعليه فسلطات الحكم قبل الثورة الفرنسية كانت مركزة في يد الملك حيث ساد نظام الملك، ولقد حلت هذه البرلمانات بمجرّد ممارستها للسيطرة الرجعية، ويمكن تلخيص أهم تحولات هذه المرحلة في[1]:

- الإدارة القاضية Administration juge: تأكيدا لاتجاه الثورة الفرنسية في الفصل بين السلطات، صدر قانون 16-24 أوت 1790، الذي نص على إلغاء المحاكم القضائية (البرلمانات)، وإنشاء ما يسمى بالإدارة القاضية أو الوزير القاضي، ومهمته استقبال شكاوي المواطنين.

[1]- حاتم فارس عبد الرحيم، مرجع سابق الذّكر، ص ص 119- 120.

- انشاء مجلس الدولة الفرنسية: وذلك بتاريخ 12 ديسمبر 1797 في عهد نابليون بونابرت، وهنا وُضعت اللبنة الأولى للقضاء الإداري الفرنسي، وتمّ إنشاء مجالس الأقاليم (les conseils de préfectures)، يقوم بفحص المنازعات.
- مرحلة القضاء المفوض Justice délégué: صدر في 24 ماي 1872 قانون يمنح مجلس الدّولة الفرنسي اختصاص البث نهائيا في المنازعات الادارية دون تعقب جهة أخرى، وتوالت إصدارات المراسيم بسبب تراكم العديد من العقبات أمام مجلس الدّولة لإصلاح القضاء الإداري.

أمّا من ناحية التأطير القانوني للامركزية الفرنسية، نص دستور 1958 الذي نص على أنّ الجهوية في الجمهورية الفرنسية تتكون من الجماعات المحلية والأقاليم بالإضافة إلى أقاليم ما وراء البحار، وأشار علاوة على القواعد المتعلقة بالعلاقات بين السلطات العامة المختلفة، ونجد تلك القواعد المتعلقة بالمنظمات الدستورية للجمهورية، وهذه تتعلق بالهيكل الاداري والمحلي للدولة، فجد في المادة الأولى: "فرنسا جمهورية غير قابلة للتجزئة، مع الاعتراف بوجود الجماعات المحلية"، وهذا موجود في المواد: (72)، (73)، (74)، (75)[1].

وتنص المادة (74) صراحة في دستور 4 أكتوبر 1958 على أنّ: "الجماعات المحلية للجمهورية الفرنسية هي: البلديات (les communes)، المحافظات (les départements)، المناطق (les régions)، بالإضافة إلى مناطق أعالي البحار (les collectivité d'outre-mer)"[2].

ومع مقارنة هذه المواد وتحليلها المواد (72، 73، 74،75)، نستنتج أنّ إقليم الدّولة الفرنسية منظم وفق ركنين يضمنان من جهة وحدته (المركزية)، ومن جهة أخرى التنوع (اللامركزية)، وبالرغم من الامتيازات التي حُصنت بها اللامركزية في دستور 1958، إلا أنّ اللامركزية في هذه المرحلة عرفت عدّة عواقب منها: الثقافة اليعقوبية التي تستند إلى قاعدة أنّ: "الجمهورية الفرنسية غير قابلة للتجزئة"، بالإضافة إلى السلطة المركزية الشديدة التي كانت تُمارس في عهد نابليون.

توالت التشريعات إلى آخر تعديل في قانون 2 مارس 1982، وهو أول قانون مؤسس للامركزية (تدشين اللامركزية)، ولقد منح الأقاليم الشخصية المعنوية الاعتبارية، إلى جانب المحافظات والبلديات، وتمتاز الإدارة بمقتضى هذا القانون بوحدة بنائها القانوني، أي تخضع هيئاتها المحلية لقانون واحد، بالإضافة إلى شمولية وعمومية اختصاص هذه الهيئات، بعدها تلتها عدّة تعديلات من خلال عدّة قوانين، منها[3]:

- جانفي 1984: قانون يحمل خلق الوظيفة المحلية.
- 6 جانفي 1992: سجلت اللامركزية تطورا هاما، كما توضحه هذه الأهداف: تطوير الديمقراطية المحلية لكي لا تكون اللامركزية في خدمة المنتخبين فقط، إيجاد أشكال جديدة للتعاون بين الجماعات المحلية، وإعادة تنظيم الدولة في ظل اللامركزية الجديدة.

---

[1] - Revue du conseil d'état, Pavia Marie-Luce, la décentralisation : principe d'organisation territoriale de la république Française, , N°3, janvier-juin 2003, p89.

[2]- collectivités territoriale Française, consultation le : 13 /10/2015, sur le site web suivant: www.marche-public.fr

[3] - Pavia Marie-Luce, Op.Cit, pp 89-90.

وعليه يشكل قانون 2 مارس 1982 ميلاد اللامركزية الفعلية في فرنسا، والمؤسس لحقوق وحريات البلديات، المحافظات والمناطق.كما أعطى قانون 6 فيفري 1992 صلاحية توقيع الجماعات المحلية الفرنسية اتفاقيات مع جماعات محلية أجنبية، مع احترام القدرات الدولية الفرنسية الخاصة بالتعاون اللامركزي، بالإضافة إلى احترام حدود اختصاصاتها[1].

ومنه، تُقسّم الوحدات المحلية في فرنسا إلى ثلاث مستويات متدرجة، تكون هذه الوحدات المحلية متماثلة، أو ما يُعرف بـ"أسلوب وحدة النمط" بمقتضى أحكام الدستور الفرنسي لعام 1958، وبعد مراجعة مارس 2003، وبمقتضى أحكام القانون 82-213 المتضمّن حقوق وحريات البلديات والمحافظات والأقاليم، تتمثّل هذه الأقاليم في[2]:

- البلديات les communes: وتمثل الجماعات الإقليمية القاعدية تتواجد بها حوالي 36500 بلدية
- المحافظات (المديريات) les départements: وهي وحدات أكبر حجما من البلديات، وتمثل المستوى الثاني للجماعات الإقليمية، عددها حوالي 100 محافظة.
- الأقاليم les régions: تمثل المستوى الثالث، وهي الأكبر حجما، عددها الإجمالي حوالي 26 إقليم، منها 4 أقاليم وراء البحار، هذه الأقاليم أصبحت جماعات محلية إقليمية بموجب المادة (59) من القانون 82-213.

وهناك شكلين من الرقابة بهدف ضمان سير المصالح العامة، وهي: الرقابة المالية (يمكن بواسطتها استدعاء أو استجواب الفرق الإقليمية للمداخيل"les chambres régionales des comptes")، والرقابة الادارية العادلة (تسمح للمحافظ "le préfet" بتعيين القاضي الإداري، والرقابة هنا بعدية)[3].

إذن، لقد شهدت اللامركزية الفرنسية في الدولة النابليونية عهد الانحطاط، وهذا نظرا للتهميش الذي عاشته الجماعات المحلية، وهذا النّظام اليوم يعتبر بمثابة هدم للقانون بالنسبة لاستقلالية الجماعات المحلية، لكن بعد قانون 1982، أصبحت الجماعة المحلية إقليمية وشخص معنوي من أشخاص القانون العام، أين السلطات منتخبة وفق اقتراع على مستوى المواطنين المحليين المعنيين، كما جاء هذا القانون ليلغي الوصاية الادارية، المالية والنفسية.

2- تطور اللامركزية في الجزائر

تأخذ الجزائر في إدارة الجماعات المحلية بالأسلوب اللامركزي، حيث اقتضى ذلك تقسيم الإقليم إلى وحدات متدرجة وفي قمة هذا التدرج توجد الولاية وعلى رأسها الوالي، وتقسيم الولاية إلى دوائر والدوائر إلى بلديات، وهذا هو الأسلوب الذي اعتمده المشرع الجزائري، وهو يقوم على أساس توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية والهيئات الإقليمية المستقلة، وتأخذ الدّولة الجزائرية بأسلوب اللاّمركزية إلى جانب أسلوب المركزية، رغبة في التوازن الاقتصادية والاجتماعي بين جميع الأقاليم، وتوزيع النشاط وإشراك المواطنين في إدارة شؤونهم. ولقد عرف التنظيم الإداري المحلي في الجزائر عدة تطورات عبر مراحل تاريخية معينة.

[1] - le code des collectivités territoriales Française, sur le site web suivant: consultation le : 12/6/2015, sur le site web suivant : www.cncd.fr

[2] - Pavia Marie-Luce, Op.Cit, p 101.

[3] - Ibid, pp 90-91.

أوّلا: التنظيم الإداري المحلي في الجزائر إبان العهد العثماني: تتميز هذه المرحلة بتنظيم إداري خاص يتسم بالسعي إلى ضمان السيطرة المستبدة للدّولة على جميع مرافق الدّولة، لاسيما مرفق الأمن، حيث عرفت هذه المرحلة نظاما مركزيا شديدا، سيطر فيه القادة العسكريون (البايات) على مقاليد الحكم والإدارة سيطرة تامة، و هذا بسبب الصراع الدّاخلي والخارجي الموجود[1].

ثانيا: التنظيم الإداري المحلي في الجزائر أثناء فترة الاحتلال الفرنسي: لقد اندلعت الثورة العالمية الأولى سنة 1914، وكان من أهم نتائجها انهيار الإمبراطورية العثمانية، وتوقيع اتفاقية سايس بيكو بين بريطانيا وفرنسا، والتي نصت على أن تكون منطقة المغرب العربي ضمن الأراضي الواقعة تحت النفوذ الفرنسي، وعليه خضعت الجزائر إبان المرحلة الاستعمارية للتشريع الفرنسي، وكان أوّل نص تنظمي صدر في هذا الشأن هو قرار الماريشال "دوبرمون" المؤرّخ في 6 جويلية تضمّن: إنشاء لجنة لسير الأملاك والمصالح والمرافق المدنية بالعاصمة من طرف السلطات الفرنسية، وبعد ذلك تم تحديد قواعد للنظام الإداري الإقليمي والمحلي في الجزائر.

شكلت الولاية دعامة أساسية استندت إليها الإدارة الفرنسية لفرض وجودها من خلال سياستها، فعمدت في شهر مارس 1848 إلى إصدار قانون يضم الجزائر إلى فرنسا، وقسمتها إلى ثلاث ولايات، وهي: الجزائر، وهران وقسنطينة، ويرأس كل منها والي يساعده مجلس للولاية، على غرار النّمط الذي كان سائدا في فرنسا[2]. بالتالي، كانت البلدية والولاية أداة لتحقيق طموحات الإدارة الاستعمارية، وفرض هيمنها ونفوذها، وكان يديرها مواطن من الإدارة الاستعمارية، وكانت البلدية في خدمة الإدارة الفرنسية، دون خدمة تطلعات الشعب الجزائري.

ثالثا: التنظيم الإداري المحلي في الجزائر بعد الاستقلال

لقد جاءت أولوية وسرعة التفكير في إقامة نظام للإدارة المحلية بعدما تبيّن إفلاس التنظيم الموروث عن العهد الاستعماري، رغم الإصلاحات التي أُدخلت عليه، وبرزت اللامركزية الإقليمية كأولوية من خلال الاهتمام بإرساء نظام لها منذ الاستقلال، ولقد ورثت الجزائر غداة الاستقلال أجهزة إدارية فرنسية كانت منظمة حسب المستويات التالية: الدوائر (les arrondissement)، المحافظات (les département)، النواحي (les régions)، البلديات (les communes)[3].

لكن الإصلاح في المجال التشريعي، فقد كرسه دستور1963، حيث اعتبر البلدية القاعدة الأساسية للمجموعة الترابية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية، كما ورد في المادة (09) منه، وفي هذا السياق ذهب الميثاق الجزائري لسنة 1964، حيث جاء فيه: "ضرورة إعطاء الجماعات المحلية سلطات تتطلب مراجعة إدارية جذرية هدفها جعل مجلس البلدية قاعدة التنظيم السياسي والاجتماعي للبلاد..."، وبعد ذلك صدر الأمر رقم 25/67 في 18 جانفي 1967 والمتضمّن قانون البلدية، ثمّ صدور الأمر رقم 38/69 المؤرخ في 23 ماي 1969 والمتضمن لقانون الولاية، ومن خلال هذين القانونين أوكلت للبلدية والولاية عدّة مهام أساسية منها: سياسية، اقتصادية، اجتماعية وثقافية، وبعد نظام التعددية الحزبية، تماشيا مع هذا الاصلاح، جاء

[1]- كواشي عتيقة ، اللامركزية الإدارية في الدول المغاربية دراسة تحليلية مقارنة، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة (الجزائر)، 2010-2011، ص 82.

[2]- المرجع نفسه، ص 84.

[3]- المرجع نفسه، ص ص 86-87.

القانون البلدي رقم 08/1990 وقانون الولاية رقم 09/1990 ليحدّد مسار التنظيم المحلي[1]. وتتمثل المستويات المحلية في: البلدية* والولاية*.

إنّ مركز الوالي المميّز في التنظيم الاداري، جعله يتوسّط المستويين المحلي والمركزي، مما ينعكس على علاقته بمختلف الأجهزة في الدّولة، فنجده يخضع للإدارة المركزية عن طريق السلطة السلمية (الرئاسية) باختلاف درجاتها بداية من رئيس الجمهورية، ونزولا إلى مختلف الوزارات من جهة، ومن جهة أخرى نجده في مركز الهيمنة على الحياة الإدارية والسياسية في المستوى المحلي ولائيا وبلديا، وذلك بداية من العملية الانتخابية للمجالس الشعبية، والرقابة التي يمارسها على أعضاء هذه المجالس التي يصل إلى حد السلطة الرئاسية على رؤساء المجالس البلدية، بينما نجد في المقابل أنّ الرقابة الممارسة على الوالي تكون ضعيفة في حالات ومنعدمة في اغلبها، مما يضفي الخصوصية الفعلية على هذا المركز، ويدعو إلى ضرورة إعادة النظر في مسألة الرقابة المتبادلة بينه وبينم المجالس المحلية لتحقيق التوازن بين التسيير الإداري، وبين التسيير الشعبي القائم على المبادئ والأسس الديمقراطية[2].

المحور الرابع: الرقابة في النظام اللامركزي الفرنسي والجزائري

شهدّ نظام الرقابة على الجماعات المحلية في فرنسا مرحلتين، الاولى مرحلة الرقابة الادارية الشديدة، والثانية مرحلة إلغاء الرقابة الادارية والاكتفاء برقابة القضاء، اما في الجزائر، تمارس السلطة المركزية رقابة إدارية على المجالس الشعبية للبلديات والولايات، وهي رقابة صارمة على المجلس ككل، الأعضاء والأعمال.

1- الرقابة في النظام اللامركزي الفرنسي

مرّ نظام الرقابة على الجماعات المحلية في فرنسا بمرحلتين، الاولى مرحلة الرقابة الادارية الشديدة، والثانية مرحلة إلغاء الرقابة الادارية والاكتفاء برقابة القضاء (وهو الاتجاه الجديد).

أولا: النموذج التقليدي: فضلا عن خضوع قرارات الجماعات المحلية للطعن القضائي، فإنّها تخضع لرقابة ادارية شديدة تمارسها السلطة المركزية، وتشتمل هذه الرقابة أعضاء المجالس المحلية، كما تشمل أعمالها، فعلى مستوى الأعضاء، تتمتع السلطة المركزية بحق إيقاف وحل أعضاء المجالس طبقا للشروط التي يحدّدها القانون، كما تتمتع بحق إيقاف وحل المجالس

---

[1]- المرجع نفسه، ص ص 88-89.

*- بمقتضى القانون رقم 09-03 المؤرخ في 23 فيفري 2009، في المادة الأولى (01): "البلدية هي الجماعة الاقليمية القاعدية للدولة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وتحدث بموجب القانون"، وبمقتضى هذا القانون البلدية هي القاعدة الاقليمية للامركزية، ومكان لممارسة المواطنة، وتشكّل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية، وتمارس البلدية صلاحياتها في كل مجالات الاختصاص المخوّلة لها بموجب القانون، وتساهم مع الدولة بصفة خاصة ادارة وتهيئة الاقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمن، وكذا الحفاظ على الاطار المعيشي للمواطنين وتحسينه، وحسب المادة (15) تتوفر البلدي على هيئتان وهما: المجلس الشعبي البلدي ورئيس المجلس الشعبي البلدي، للمزيد أنظر: المواد من 1 الى 15 من القانون رقم 09-03 المؤرخ في 25 فبراير 2009، الجريدة الرسمية، السنة 48، العدد 37، يوليو 2011.

*- بمقتضى قانون رقم 12-06 المؤرخ في 12 يناير 2012، وحسب المادة (01): "الولاية هي هيئة أو مجموعة محلية لا مركزية إقليمية فهي ذات شخصية معنوية واستقلال مالي، ولها اختصاصات سياسية، اقتصادية، ثقافية، وهي أيضا تنظيم إداري للدّولة". وبمقتضى المادة (03) انّ " الولاية بصفتها الجماعة الاقليمية اللامركزية، تتمتع بميزانية خاصة بها لتمويل الأعمال والبرامج المصادق عليها من المجلس الشعبي الولائي، ولا سيما تلك المتعلقة بالتنمية المحلية ومساعدة البلديات تغطية أعباء تسييرها، والمحافظة على أملاكها وترقيتها"، وحسب المادة (02) للولاية هيئتان: المجلس الشعبي الولائي: وهو مجلس منتخب، والوالي وهو معين. للمزيد أنظر: المواد 1-3 من القانون رقم 12-06 المؤرخ في 12 يناير 2012.

[2]- عشي علاء الدين ، والي الولاية في التنظيم الإداري الجزائري، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص 85.

المنتخبة طبقا للشروط والإجراءات المحددة في القانون، أما على مستوى الأعمال، فتتمتع السلطة المركزية بجملة من السلطات تجعلها في نهاية الأمر ليست فقط شريكا للمجموعات المحلية في تسيير شؤونها، وإنّما أيضا في مركز أقوى من المجالس المعنية، ويظهر ذلك من خلال تقنيات[1]:

أ- التصديق: إنّ سلطة التصديق هي إحدى الكيفيات المتقدمة جدا للتدخل في الشؤون المحلية، حق فيتو شبه مطلق يؤدي في نهاية الأمر إلى ما يسمى بالإدارة المشتركة للشؤون المحلية بين السلطة المركزية والسلطة المحلية.

ب- الإلغاء: وهو حق السلطة المركزية في إعدام قرارات الجماعات المحلية الصادرة خلافا للقانون ودون اللجوء إلى القضاء، يؤكد هذا الحق سمو السلطة المركزية على السلطة المحلية، حتى عندما يتعلق الأمر بالشؤون المحلية.

ت- الحلول: الصورة الغالبة لحلول السلطة المركزية محل السلطة المحلية في أداء العمل، هي في النفقات الإلزامية وإعادة توازن الميزانية المحلية، حيث تتدخل السلطة المركزية بنفسها في النفقات الإلزامية، وإعادة توازن الميزانية عندما تنبه السلطة المحلية إلى ذلك وترفض الحلول، يعني في نهاية الأمر التسيير المباشر للشؤون المحلية من قبل السلطة المركزية (نمط تسيير مركزي).

ث- الوصاية: من مظاهر التدخل في الشؤون المحلية أو إدارتها بالاشتراك، إجراءات التنفيذ التي ابتكرتها الوصاية التقنية، وهي بمثابة تصرفات أو أعمال تملي الدولة بموجبها على الجماعات المحلية السلوك الواجب اتباعه في التسيير حتى قبل اتخاذ القرار، ويؤدي هذا الأسلوب إلى اصطدام لامركزية سلطة القرار بمركزية وسائل التنفيذ وإجراءاته.

وعليه، لقد جعلت صور الوصاية هذه مبدأ الاستقلالية مفرغا من محتواه لصالح تبعية شبه مطلقة للسلطة المركزية.

إنّ المطالبة بمراجعة نظام الوصاية الإدارية لا ينصرف فقط غلى جعلها أكثر مرونة، وإنّما أيضا إلى إشراك البلدية في مستقبل البلاد، وترتيبا على ذلك تضمّن قانون 1982، المشار إله سابقا إلغاء نظام الوصاية الإدارية أو الاستغناء عنها بنظام الرقابة القضائية (وهو الاتجاه الجديد).

ثانيا: الاتجاه الجديد: ويتسم بما يلي[2]:

أ- إلغاء الوصاية الإدارية: وتعويضها برقابة قضائية، حيث تعتبر قرارات الجماعات المحلية، نافذة بمجرد نشرها أو تبليغها وممثل الدولة اللجوء إلى القضاء لطلب الإلغاء بالنسبة للقرارات المحلية التي يراها غير شرعية، وتحريك دعوة الإلغاء ليس وقفا على ممثل الدّولة، فهو أيضا حق للأشخاص الطبيعية والقانونية لممارسة مباشرة أو بواسطة ممثل الدّولة عندما تطلب منه تحريك الدّعوى.

ب- إلغاء الوصاية المالية: تحويل اختصاص تقدير الحسابات الخاصة بالميزانية والرّقابة على تسييرها إلى الغرف الجهوية les chambres régionales des comptes، وهي هيئات قضائية توجيهية إرشادية تستهدف الأخذ بيد المجموعات المحلية، ولذلك تقوم محكمة la cour des comptes، بناءا على ملاحظات الغرف الجهوية، بتخصيص جزء من تقديرها السنوي إلى كيفية التسيير المحلي.

[1]- مجلة مجلس الأمة، مرجع سابق الذّكر، ص ص 48-49.

[2]- المرجع نفسه، ص 50.

ت- تخفيف الوصاية التقنية: نص القانون على عدم جواز فرض السلطة المركزية على الجماعات المحلية أية إجراءات إلا إذا كانت صادرة تطبيقا لقانون، ولا ينبغي أن ترفق القروض والمساعدات المقدمة للجماعات المحلية شروط تتعارض مع هذه المبادئ.

2- الرقابة في النظام اللامركزي الجزائري

تمارس السلطة المركزية رقابة إدارية على المجالس الشعبية للبلديات والولايات، والسلطة المركزية القائمة بالرقابة هي: رئيس الجمهورية في حالات معينة، وزير الدّاخلية بصفة أساسية على الولاية، وزير المالية، إذا كان الموضوع جوانب مالية، الوزراء المعينون إذا ما تعلق الأمر بالقطاع الذي يشرفون عليه، وأخيرا ممثلا السلطة المركزية في الولاية (الوالي بالنسبة للبلديات خصوصا)، وتأخذ الرّقابة الإدارية عدة صور[1]:

أولا: الرّقابة على المجلس ككل: وتتمثل في حل المجلس ونظرا لخطورة إجراء الحل وحرصا على استقرار الأوضاع، يشترط القانون في حالة حل المجلس ضرورة اجراء انتخابات في مهلة أقصاها ستة (06) أشهر بالنسبة للبلدية، أو لمدّة يحدّدها مرسوم الحل بالنسبة للولاية (م.36 ق ب/م. 45. ق.و)، وحرصا على المصلحة المحلية فإنّ قانون البلدية يشترط تشكيل مجلس مؤقت خلال الفترة الواقعة بين قرار حل المجلس وتنصيب المجلس الجديد، ويكلف المجلس المؤقت بتسيير الشؤون الإدارية للبلدية في حين يغفل قانون الولاية النص على مثل هذا الإجراء (م.36. ق.ب).

ثانيا: الرقابة على الأعضاء: تم تخفيف هذه الرقابة وحصرها على حالة واحدة، وهي وقف النائب المحلي عند المتابعة الجزائية، حيث يوقف النائب البلدي بقرار من الولاية عند الإدانة، بعد إعلان المجلس عن ذلك، ويوقف النائب في الولاية بقرار من وزير الداخلية بعد إعلان من المجلس ونفس الشيء بالنسبة للإقصاء.

ثالثا: الرقابة على الأعمال: وتتناول التصديق، الإلغاء والحلول

- ✓ التصديق: القاعدة العامة أنّ قرارات البلديات واولاية قابلة للنفاذ دون حاجة الى موافقة السلطة الوصية، فتنفّذ قرارات المجلس الشعبي البلدي بعد مضي خمسة عشر (15) يوما من ايداعها دار الولاية، وتنفذ قرارات المجلس الشعبي الولائي بعد مضي 15 يوما من قيام الوالي بنشرها أو تبليغها للمعني، والإستثناء من القاعدة هو اشتراط تصديق السلطة الوصية على بعض القرارات لتصبح نافذة، وقد حدّد القانون هذه المواضيع على سبيل الحصر، وسلطة الوصاية في هذه المواضيع هي الوالي بالنسبة للبلديات، ووزير الداخلية بالنسبة للولايات.
- ✓ الإلغاء (الابطال): ويشمل نوعين: القرارات الباطلة بحكم القانون، وقرارات قابلة للإبطال:
- ✓ البطلان المطلق: تعتبر باطلة بحكم القانون، وهي تشمل: القرارات المخالفة للدستور أو المرسوم (عيب عدم الشرعية)، القرارات التي تتخذ خارج الاجتماعات الرسمية والقرارات التي تتناول موضوعا خارج عن اختصاص المجلس (عيب عدم الاختصاص).
- ✓ البطلان النسبي: تكون قابلة للبطلان القرارات التي يشارك فيها أعضاء المجلس الشعبي ذوي المصلحة فيها شخصيا أو بصفتهم وكلاء الغير في القضية. يصدر قرار الإلغاء مسببا عن سلطة الوصاية، الوالي بالنسبة للبلديات ووزير الداخلية بالنسبة للولايات.

[1]- المرجع نفسه، ص ص 51-55.

✓ الحلول: الصورة الغالبة للحلول هي في عمليات توازن الميزانية وإدراج المصاريف الالزامية، حيث تتدخل السلطة الوصية، فتدرج بنفسها النفقات الالزامية التي يرفض ادراجها المجلس المحلي بالرغم من تنبيهه أو تضبط بنفسها الميزانية غير المتوازنة بالطريقة التي حدّدها القانون.

إنّ نظام اللامركزية في الجزائر ملوث، وهذا نظرا للتعديلات التي طرأت على مختلف قوانين المالية، والتي تصب في مجملها إلى أنّ الجماعات المحلية تعتمد على نفسها، والقروض التي تقدمها الدولة لتمويل مشروعاتها، وبالنظر إلى الجماعات المحلية فأزمة التمويل المحلية تخلق لامركزية، فالدولة هي سيدة اللعبة، وهذا ما ينعكس على عدم قدرة البلديات لمتابعة التطورات والاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية[1].

منه، فتردد كل من ميثاق البلدية والولاية بصدد الاستقلال المحلي، هو ما ترجمه المشرّع في نصوص القانون إلى رقابة صارمة مستوحاة من النموذج الفرنسي التقليدي للرقابة، فجاءت صور الرقابة على البلديات والولايات شديدة واسعة على مستوى النصوص التي أخذت بجميع تقنيات الوصاية الإدارية الفرنسية، وفي الواقع تتسع الرقابة أكثر بحيث تظهر تبعية المجموعات المحلية أمرا واقعا مسلما به في أكثر من مجال.

يجب أن تقف وسائل الرقابة التي تعتمدها السلطة المركزية في مراقبة مالية البلديات، عند المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه فكرة اللامركزية الإدارية، فلابدّ أن تكون هذه الرقابة مضبوطة بشكل دقيق، لأنّ أي تجاوز لها يؤدي حتما إلى فقدان اللامركزية[2].

خاتمة

نخلص إلى أنّ الإشكالية المطروحة في اللامركزية هي محدودية الموارد المالية المحلية، وضعف استقلالية الجماعات المحلية، في الوقت الذي تتزايد فيه متطلبات الحياة، الأمر الذي يتطلب المزيد من النفقات في سبيل إشباع الخدمات العامة.

في الجزائر، لم يحترم مبدأ اللامركزية لعدّة اعتبارات سياسية بالدرجة الأولى، وأيضا باعتبار أنّ الجزائر عانت من مخلفات الاستعمار، ولم تعرف الديمقراطية إلا حديثا، إضافة إلى طغيان المصلحة السياسية الشخصية أكثر من المصلحة العامة من قبل صناع القرار السياسيين، على اعتبار أنّ الشخص القانوني المعنوي الوحيد الذي يتمتع بالسيادة هي الدولة، وبالتالي الجماعات المحلية الإقليمية في الجزائر لا تخرج عن إطار الدّولة.

وعليه، فتعزيز اللامركزية في الجزائر مرتبط بمدى شمولية وفعالية الأطر القانونية لها ومدى تطبيقها على ارض الواقع، من خلال تعزيز القوانين المتعلقة بالبلدية والولاية لتحقيق تنمية جهوية متوازنة، من خلال ضرورة تمتع الجماعات المحلية بمصادر تمويل ذاتية وبعث الاستقلالية فيها وتخفيف نظام الرقابة، والرهان الأساسي المطروح هو: كيفية الموازنة بين اللامركزية والمركزية بما يتماشى وظروف كل دولة؟

[1]- Revue IDARA , Boumoula Samir, contribution à l'identification des contraintes financières des communes en Algérie, , volume 20, N° 02, 2010, p.20.

[2]- مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، موفق عبد القادر، الاستقلالية المالية للبلدية في الجزائر، العدد 02، ديسمبر 2007، ص 108.

متطلبات بناء أسس الشرعية الديمقراطية في الأنظمة السياسية المغاربية

د. بن عمراوي عبد الدين أستاذ محاضر بقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية.
كلية الحقوق بـ بودواو. جامعة امحمد بوقرة بومرداس (الجزائر).

ملخص عام:

إن عملية بناء أسس الشرعية الديمقراطية عملية تطورية تاريخية حضارية مؤسساتية، تقتضي في حال الدول المغاربية لاسيما الأقطار الثلاثة (تونس، الجزائر والمغرب) ما قد تقتضيه العملية البنائية من شروط ومستلزمات، وأول هذه الشروط هو مكافحة جل العوائق التي تحول دون استنبات وولادة تلك الأسس الحديثة، ولن يتأتى ويتحقق ذلك إلاّ من خلال وضع قطيعة مع كل ما يتنافى مع المصادر التقليدية للشرعية، أي إعادة صوغ مصادر الشرعية على النحو المتعارف عليه عالميا، وتحكيم العقل في تدبير الشأن السياسي والأخذ بمبادئ الديمقراطية التي هي الوجه السياسي للحداثة في الوقت الراهن على المستوى العالمي، ولبلوغ ذلك على أنظمة دول المغرب العربي إعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع على أساس ديمقراطي، وإنجاز تحولا ديمقراطيا حقيقيا، أي الانتقال من أنظمة باتريمونيالية قائمة على المصادر التقليدية/ الرعوية إلى أنظمة ديمقراطية قائمة على مصادر حديثة مجتمعية.

Abstract

The process of building a Democratic legitimacy is an evolutionary, historical, civilizational and institutional operation that involves-in the case of the Maghreb, notably the three poles (Algeria, Tunisia and Morocco)- what a construction (building) operation needs as conditions & requirements; The first is to avoid the difficulties facing the emerging modern patterns. Hence, it can be achieved only through a rupture with all what differs with the traditional sources of legality, it means remodeling the sources of legality as it's known internationally; preponderating mind in ruling the political affairs and taking in consideration the principles of democracy which is the political features of modernity at the present time in the world. Hence to attain that goal the Maghreb Arab countries has to alter the relation between the state and the society on democratic bases. Finally, it has to carry out a real democratic transition; E.I to change from patrimonial systems based on traditional fundamentals/ rental, to democratic systems standing on societal modern sources.

مقدمة:

لقد شهدت الدولة الجزائرية – على غرار معظم دول العالم الثالث- مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات انتشارا للمد الديمقراطي في إطار الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي، تلقت فيه قدرا من قوة الدفع باتجاه الديمقراطية، انعكس هذا التحول في محاولة النظام السياسي الجزائري تجديد شرعيته والاستجابة لمتطلبات الواقع السياسي والاقتصادي المحلي والدولي، عن طريق إتاحة المزيد من الحرية السياسية لقوى المعارضة، والتنصيص على مجموعة من المبادئ الديمقراطية كمصادر حديثة للشرعية.

وبعد فترة غير بعيدة؛ انكشف أن تلك التطورات لم تغير كثيرا من جوهر الوضعية السابقة، فتلك التحولات ما هي إلاّ محاولة استغلتها النخبة الحاكمة لتجديد نفسها وضمان استمراريتها، وما الإصلاحات التي أقدمت عليها منذ تلك الفترة إلى اليوم، وأقرت بموجبها بعض الآليات الحديثة للديمقراطية كالتعددية والانتخابات...، إلاّ ترتيب لإضفاء الشرعية على نفسها، وهو الأمر الذي يؤكد استمرارية نظام الحكم - الفاشل في تحقيق مطامح الشعوب- في إفتقاره لأسس ومقومات الشرعية الديمقراطية، وعلى ذلك تكرس يقين، وهو أنه لا مجال لإنجاز تحولا ديمقراطيا دون أن يتمتع النظام بالشرعية الكافية التي تكون محط توافق شعبي اجتماعي كبير، ولن يتحصل على هذا التوافق دون استحضار البيئة الموائمة والمستلزمات الضرورية لبناء أسس الدولة الحديثة/الديمقراطية.

على هذا الأساس جاء هذا البحث للإجابة على هذه الإشكالية: فيما تتمثل شروط ومستلزمات بناء أسس الشرعية الديمقراطية في الأنظمة السياسية المغاربية؟

أولا: إصلاح الدولة: في الإصلاح السياسي/الديمقراطي.

إن قضية الإصلاح السياسي في دول المغرب العربي هي ببساطة قضية إصلاح الدولة ككل، إذ مطلب الإصلاح السياسي يلخص– اليوم- سائر مطالب الإصلاح (على تعددها وتنوع مجلاتها) ويمثل الأسَّ منها جميعا، أو المدخل الرئيس إلى طرق عناوينها الأخرى، كما يرتبط مطلب الإصلاح السياسي أيضا بمطلب الديمقراطية، إذ يستحيل الفصل بينهما[1]، ومهما تعددت أراء الباحثين حول مفهوم الإصلاح السياسي إلاّ أنهم يكاد يتفقون جميعا على أنه يعني مرور النظام السياسي بعمليات تغيير واسعة النطاق تتناول بنية النظام، بحيث يبدو التحول الديمقراطي أحد أوجه الإصلاح الشامل[2].

نظرا لما يحمله الإصلاح السياسي الديمقراطي من أهمية، فهو يعتبر أحد المداخل الرئيسية لبناء الشرعية الديمقراطية في حال النظم السياسية لدول محل الدراسة المفتقرة لذلك البناء، وفي ظل ذلك الفقر المدقع لأسس الشرعية الديمقراطية، وظروف أخرى لا تختلف عن ظروف البلاد العربية عموما، يعني الإصلاح السياسي* – حسب عبد الإله بالقزيز- أمورا ثلاثة:[3] الانتقال من نظام سياسي مغلق إلى نظام سياسي مفتوح، والانتقال من الشرعية التقليدية إلى الشرعية السياسية

---

[1] - مناصر ماركسي، حول الإصلاح الدستوري والسياسي في دول المغرب الكبير، قرائة في تجربة مجهضة، كنعان، ع703، في الموقع: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=46106.

[2] - ثناء فؤاد عبد الله، "الإصلاح السياسي: خبرات عربية مصر دراسة حالة"، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع12(خريف2006)، ص9.

*- الإصلاح السياسي أو إصلاح الدولة مفهوم واسع يختلف بحسب أوضاع الدولة المطلوب إصلاحها وبنقائصها واختلالاتها، وبالتالي هذا المفهوم مختلفا في معناه وفي نطاقه من بلد إلى آخر، وقد أخذناه هنا بنفس المعنى لدول محل الدراسة والدول العربية عموما كما يرى ذلك عبد الإله بالقزيز، نظرا للتشابه في الظروف والنقائص.

[3] - عبد الإله بالقزيز، في الإصلاح السياسي والديمقراطية(سورية: دار الحوار للنشر والتوزيع، ط1، 2007)، ص101.

الحديثة، ثم الانتقال من حياة سياسية قائمة على العنف إلى أخرى قائمة على المنافسة السياسية السلمية والديمقراطية، وهي أهداف مترابطة لا تقبل الفصل.

هذه الأمور الثلاثة التي تعتبر بمثابة المتطلبات التي على أنظمة الدول المغاربية أخذها بعين الاعتبار من أجل إصلاح سياسي ديمقراطي حقيقي، هي في المجموع مستلزم من مستلزمات بناء الشرعية الديمقراطية، إذ من خلالها تنشر ثقافة سياسية ديمقراطية تحقق المعادلة المتمثلة في دعم الثقة السياسية بين المواطن والنظام السياسي من ناحية، وحق المواطن في نقد السلطة والمشاركة في تصحيح توجهاتها من ناحية أخرى[1].

أ/ فتح المجال السياسي المغلق.

وضحنا آنفا كيف يتفق العديد من الباحثين السياسيين المهتمين بالشأن المغاربي، والعربي عموما، على أن التكوين الاجتماعي والسياسي للدولة كان عصبويا في الأساس، كما واصلت ممارسة السلطة في سياق التوازنات العصبوية وليس كممثلة لعموم المجتمع، ولا شك أن عجز دول المغرب العربي عن تجاوز الجذور التاريخية العصبوية لنشأتها الخاصة، قد أعاق أي مشروع لبناء إجماع وطني بين الجماعات التي يضمها الإقليم الجغرافي لكل دولة من جهة، أو بينها وبين مؤسسات المجتمع المدني من جهة أخرى[2]، وهذا ما يؤكده الأستاذ عبد النور بن عنتر في حال الدولة العربية عموما بقوله: " لم يسبق وأن وجدت مشاريع سياسية عربية أديرت وفقا للقاسم المشترك وخدمة الصالح العام ومراعاة اهتمامات كل الأطراف من خلال الحوار للتواصل إلى تسوية تراعي مصالح الجميع، وتحظى بالإجماع اللازم، بل إن في الإدراك السياسي العربي، مفردة تسوية اختزلت في معنى التنازل، بينما عي تعني الحل الوسط الذي يراعي مصالح الجميع ويشكل إجماعا وطنيا صلبا"[3].

وبقدر ما تشير ظاهرة العصبوية إلى فقدان دول محل الدراسة لطابعها كممثل حقيقي للقوى الاجتماعية المتجددة، بقدر ما تشير إلى غياب المجال السياسي المفتوح الذي يعد بمثابة التربة الخصبة التي تنمو فيه –وفقط- نبتة الشرعية الديمقراطية، شرعية نظام الحكم المفتوح، القائمة على أساس عقلاني ديمقراطي، لا على أساس استعمال العنف والإرهاب مثلما هي عليه الدولة التسلطية ذات نظام حكم مغلق، التي تسعى إلى تحقيق الاحتكار الفعال لمصادر القوة والسلطة في المجتمع لمصلحة النخبة الحاكمة، برأي خلدون حسن النقيب[4].

نظرًا لاعتبارات النشأة الخاصة، ومعطيات الطبيعة العصبوية للدولة العربية، والمغاربية منها، وانعكاساتها الواضحة على علاقاتها بمحيطها الاجتماعي، وتبنيها لنظام سياسي مغلق بأكثر من معنى[5]، فإنها اليوم أي الدولة العربية مطالبة بأن تدرك الحاجة إلى فتح ذلك النظام السياسي المغلق، وعلى ذلك بناء اجتماع سياسي جديد، أو ما يطلق عليه عبد الإله بالقزيز بالهدنة

---

[1] - ثناء فؤاد عبد الله، الإصلاح السياسي خبرات عربية، مرجع سابق، ص17.

[2] - حسين علوان، إشكالية بناء الثقافة المشاركة في الوطن العربي(بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2009)، ص31-33.

[3] - عبد النور بن عنتر، إشكالية الاستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي، في: ابتسام الكتبي(وآخرون)، الديمقراطية والتمية الديمقراطية في الوطن العربي(بيروت: مركز راسات الوحدة العربية، ط1، 2004)، ص64.

[4] - خلدون حسن النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1991)، ص177.

[5] - نظام الحكم في الدولة العربية نظم مغلق بأكثر من معنى، حسب عبد الإله بالقزيز أي أنه قائم على فئة سياسية ضيقة تتداوله من دون سائر الفئات والقوى الاجتماعية الأخرى، وبمعنى أنه مغلق على خارج اجتماعي يبدو منفصلا عنه ومنعزلا بسبب أزمة التمثيل الاجتماعي السياسي التي يعاني منها، ثم بمعنى أنه مغلق على مفهوم للسياسة تقليدي لم يحِد عنه، ومقتضاه أنها شأن خاص بالنخبة الحاكمة.، لمزيد من التفصيل انظر: عبد الإله بالقزيز، في الاصلاح السياسي والديمقراطية، مرجع ساق، ص101-102.

السياسية المستديمة، والحاجة إلى كل هذا يمثل شرطا من شروط الانتقال الديمقراطي الذي لا يكتمل بدون إستيلاد صفقة سياسية تاريخية بين السلطة والمعارضة، كما لا معنى لهذه الصفقة بدون إرساء البنى الإرتكازية (التحتية) لإنجاب النظام الديمقراطي، أي قيام تعاقد سياسي بين السلطة والمعارضة على إنجاز انتقال سياسي سلمي نحو النظام الديمقراطي، والاتفاق على مختلف حلقاته المرحلية بكل شفافية[1].

من أجل فتح الأنظمة السياسية - لدول محل الدراسة- المغلقة، وعلى ذلك ولادة مجال سياسي حديث ومنفتح، أي أنظمة ذات شرعية ديمقراطية حديثة، يتطلب استنبات مقومات النظام الديمقراطي وأسس الدولة الحديثة، والتي على رأسها وأكثر أولوية في هذا المجال: إقرار كل من النظامين الدستوري الديمقراطي والتمثيلي النيابي، وكذا فتح السلطة أمام التداول السياسي السلمي[2].

01/ إقرار الدستور الديمقراطي: لبناء دستور ديمقراطي يجب مراعاة ثلاثة أمور وهي:

أ/ أن يكون عقدا سياسيا واجتماعيا يراعي الواقع ويأخذ في الاعتبار ضرورات التوافق السياسي، حيث يجب أن يكون محصلة توافق على قواسم مشتركة من خلال عملية التفاوض السياسي بين القوى المقتنعة بضرورة السيطرة على مصادر العنف والساعية إلى إدارة أوجه الاختلاف سلميا وفق شرعية دستورية تحكم جميع الأطراف لها[3]، فدول المغرب العربي في حاجة إلى مثل هذا العقد من أجل الانتقال من مرحلة الدساتير غير التوافقية إلى دساتير تعاقدية بمضامين ديمقراطية، وهو الأمر الذي يسهل عملية بناء مجتمع المواطنة[4].

ب/ تنظيم سلطات الدولة وتحديد اختصاصات كل منها وتعزز على نحو متوازن، وبما يقدم الضمانات الكفيلة لتقييد السلطة وإخضاعها للرقابة الشعبية، أي الأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات، ويجب أن يكون الفصل بشكل واضح لكي تبقى الحكومة المركزية ديمقراطية، ويجب تقييد أعمال الشرطة والمخابرات والجيش بشكل قوي يمنع أي تدخل قانوني سياسي[5].

ج/ كفالة الحقوق والحريات العامة للأفراد وإعلاء من شأن سلطة القانون فوق الجميع، وتنمية وعي الأفراد بذلك، وتمتعهم بالمساواة في مواجهة القانون[6]، أي الأخذ بمبدأ المواطنة كعملية توافقية بشأن المضمون والضمانات والوسائل، وهذا ما لم تنطوي عليه الدساتير المغاربية، إذ لم تصدر في عمومها عبر حوار وتوافق وطنيين[7]، فمن الضروري إذا التأكيد على الحريات خاصة الحرية السياسية لأنها المخرج من المأزق البنيوي الذي تعانيه الدولة المغاربية، فلا مواطنة دون حرية سياسية.

02/ إقرار النظام التمثيلي: يجري إقراره بقوانين خاصة تُفصِّل ما جرى النص عليه مجملا في الدستور، وتكون تلك القوانين محل توافق سياسي بين الجميع، وفي امتداده يجري إقرار نظام الإقتراع الديمقراطي الحر لإفراغ مؤسسات تمثيلية محلية

---

[1] - عبد الإله بالقزيز، في الديمقراطية والمجتمع المدني مراثي الواقع مدائح الأسطورة(المغرب: إفريقيا الشرق، ط1، 2001)، ص138-143.

[2] - المرجع نفسه، ص143.

[3] - هاشم نعمة، "نظرة في مستلزمات بناء الدولة الوطنية الديمقراطية"، طريق الشعب، ع79(2008)، ص6.

[4] - امحمد ماكي، الاندماج الإجتماعي وبناء مجتمع المواطنة في المغرب الكبير، في: بلعبكي أحمد (وآخرون)، جدليات الإندماج الإجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي(بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2014)، ص706.

[5] - جين شارب، ترجمة: خالد دار عمر، من الدكتاتورية إلى الديمقراطية إطار تصوري للتحرر(بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2009)، ص102.

[6] - لمزيد من التفصيل في ما يخص مرتكزات دولة القانون والمؤسسات، أنظر: - ديدي ولد السالك، "الممارسة الديمقراطية مدخل إلى تنمية عربية مستدامة"، المستقبل العربي، ع356(اكتوبر 2008)، ص31.

[7] - امحمد مالكي، مرجع سابق، ص 706-707.

ووطنية على قاعدة احترام صوت الناخب وإرادته، دون تزوير، وبما يجعل تلك المؤسسات منبثقة بشكل نزيه وشفاف عن إرادة المواطنين، وذات مصداقية من وجهة نظر الشرعية الدستورية والشرعية الشعبية[1].

03/ إقرار نظام التداول السلمي على السلطة: يتمثل هذا الإقرار في فتح مجالات المشاركة السياسية لجميع القوى السياسية، مع إقرار إمكانية أي من هذه القوى الوصول إلى مواقع السلطة والحكم، بالاستناد إلى قاعدة الانتخاب والاحتكام إلى أصوات الناخبين من خلال صناديق الاقتراع[2]، وقاعدة الانتخاب يجب أن تربط تولي السلطة وممارسة الحكم بمبدأ حكم الأغلبية، تحقيقا للشرعية القائمة على رضا الشعب وقناعته وقبوله للسلطة، فالحاكم الذي ينبثق عن الأغلبية ويحوز على رضائها وفقا للدستور، ويمارس السلطة لمدة محددة ترتضيها الأغلبية، يعطي نموذجا صادقا للنظام الديمقراطي.

على أساس ما سبق فإن كل من الإقرارات الثلاث (الدستور الديمقراطي، التمثيل النيابي، التداول السلمي على السلطة)، وما تشترطه من مبادئ (التوافق السياسي، الفصل بين السلطات، الحرية والمساواة، المواطنة، المشاركة السياسية، التعددية السياسية، حكم الأغلبية...)، لابد أن تزود بها مجتمعات دول المغرب العربي وأن تتكأ عليها أنظمتها السياسية، والاستناد إليها من أجل إرساء الشرعية الديمقراطية، وحسب عبد الإله بالقزيز فإن الصفقة السياسية التي تستند إلى هذه المرتكزات الثلاث تمثل حاجة تاريخية للدولة العربية عزيزة ونفيسة، لأنها بمثابة الوسيلة الوحيدة التي عن طريقها يتم فتح شرايين المجال السياسي المختنقة[3].

ب/ بناء سلطة سياسية مدنية.

ما هو معلوم في منظور بناء الدولة الحديثة هو وجوب انتقال السلطة سلميا إلى نخب سياسية مدنية، ولكي تكون تلك النخب المدنية مستقلة وقوية عليها أن تستند إلى شرعية دستورية ديمقراطية[4]، وهذا ما تفتقر إليه دول محل الدراسة، إذ لتزال في هذا المجال تعيش تحت وطأة الماضي السياسي ومخلفاته الراهنة، والمتميز بانعدام سلطة سياسية مدنية، فمغرب الاستقلال دولة مخزنية متأثرة بالفكر السلفي، واضعاً على ذلك الموروث الديني في جوهر شرعيته، أما دولة تونس ورثت الحركة الوطنية مؤسسات الدولة التقليدية، في حين الحركة الوطنية في الجزائر لم ترث هياكل الدولة التقليدية التي وقع تحطيمها من طرف الاستعمار، فجيش التحرير الوطني وبدرجة أقل حزب جبهة التحرير مثلاً المؤسستان اللتان انتظم حولها المجتمع، وجميع هذه النخب والمؤسسات الحاكمة في علاقتها مع المجتمع كانت نخبا مستبدة وطاغية[5].

وفي كل من الدول الثلاث أُستثمِر الخزان الرمزي والمادي لما سمّي الشرعية الوطنية لتقوية السلطة، وتوسيع دائرة نفوذها، وتشكيل زبائن وموالين داعمين لها، وفي الوقت نفسه استبعدت القوى المضادة بالترهيب والترغيب، ففي المغرب الأقصى ظلت التعددية الحزبية رقما بلا روح منذ إقصاء المعارضة الوطنية من السلطة في عام 1960 وحتى لحظة الانفتاح عليها في عام 1998، وفي طيلة هذه العقود الأربعة احتكرت الملكية المجال السياسي، متحصنة بنخبة حزبية وفية، واستمرت دون سواها من الأحزاب خارج دائرة التداول على السلطة الذي لم يكن واردا في الأصل، ووجهت الذهنية نفسها في تونس، حيث استبعد بالتدريج جميع أطياف المعارضة وتعابيرها السياسية والاجتماعية والثقافية، ليسود الحزب الدستوري، وتطول

---

[1] - عبد الإله بالقزيز، في الديمقراطية والمجتمع المدني مراثي الواقع، مدائح الأسطورة، مرجع سابق، ص143.

[2] - صالح بالحاج، أبحاث وآراء في مسألة التحول الديمقراطي بالجزائر(الجزائر: مؤسسة الطباعة الشعبية للجيش –EPA -، ط1، 2012)، ص31.

[3] - عبد الإله بالقزيز، في الديمقراطية والمجتمع المدني، مرجع سابق، ص143-144.

[4] - صالح بالحاج، مرجع سابق، ص29.

[5] - حكيم بن حمودة، الجزائر بين تسلط الدولة والعنف الأسى للحركات الدينية، في: سمير أمين(وآخرون)، المجتمع والدولة في الوطن العربي في ظل السياسيات الرأسمالية الجديدة – المغرب العربي- (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1998)، ص79-80.

قبضته على السلطة، سواء في الحقبة البورقيبية(1957-1987) حين هيمنت الشخصية الكاريزمية لبورقيبة، أو حقبة بن علي أين تم إشاعة ثقافة الاستقطاب المؤسَّس على الزبونية، وأما في الجزائر فلم تشذ عن هذا المنحى المميز لنظم بلاد المغرب الكبير، إذ ضل قلب النظام مشدودا إلى ثلاثية الجيش والحزب الواحد والجهاز الإداري (البيروقراطية)، وما زالت سجينة هذا الواقع المركب حتى اليوم.

استمرارية هذه النخب الحاكمة في ممارسة الحكم، إدعاءًا الأحقية في ذلك استنادا إلى المصادر التقليدية للشرعية (النضال و الدين) - التي وصلت عن طريقها إلى السلطة-، وتحولها بعد ذلك إلى أوليغارشيات معزولة ومنفصلة عن المجتمع، جعل من الحياة السياسية تنتهي إلى الانسداد، وهذا النمط من الانغلاق والانسداد في نظام الحكم سمة من سمات الدولة التسلطية، يُعبر عن حالة غير طبيعية في سيرة الدولة الحديثة[1]، كما يتناقض وحياة سياسية تعددية حرة، بما تفرزه من نخب سياسية غير مدنية[2]، ويوفر لها كل الاعتبارات والرموز ومهما كانت صفتها من أجل الاستمرارية.

وفقا لما سبق على دول المغرب العربي من أجل بناء أنظمة سياسية ديمقراطية تشتغل وتمارس الحكم فيها نخب سياسية مدنية باسم الشعب، كمصدر أساسي من مصادر الشرعية الديمقراطية، أن تصحح أوضاعها موفرة شروط الانفتاح الايجابي على منطق التطور الديمقراطي، والإستجابة لأحكامه وموجباته، ولعل عنوان هذا التصحيح هو إسباغ المعنى الجمهوري الديمقراطي (في الحالتين التونسية والجزائرية)أ أو الملكي الدستوري (المغرب) الفعلي لنظمها، بتحريرها من مضمونها الأتوقراطي ومنزعها الملكي المطلق، ونزعتها العسكرية الديكتاتورية، وذلك بإجراء حوار وطني سياسي صريح حول نوع النظام السياسي الذي تختاره وتريده الجماعة الوطنية التي تمنح الشرعية للنخب الحاكمة[3].

إذ من الصعب العسير الحديث عن سلطة سياسية مدنية فاعلة من دون أن تكون قد اكتسبت شرعية من مصادر تكوينها، وأن تثبت قدرة فائقة في التعاطي حيال حقائق العصر الجديدة وفق آليات التنمية والدمقرطة القادرة بدورها على إحداث تغيير وتحول حقيقي، والانتقال بالمجتمع إلى مرحلة أكثر تطورا وفق أسس علمية ممنهجة ومُمأسسة في المجالات المختلفة على المستوى الداخلي[4]، دون هذه الشروط لن تحظى أي سلطة عن الرضا والتأييد الشعبي على المستوى الداخلي للدولة أي تفتقد إلى مدنيتها، كما لا تستطيع التعامل مع الخارج وهو الأمر الذي يجعل السلطة في حالة أزمة، بمعنى أنه لم يعد أمام النظم السياسية لدول المغرب الكبير، أي إمكان موضوعي للتكيف مع الأزمات، وإعادة إنتاج الشرعية بالقوة، فدمقرطة السلطة أولوية وضرورة ومطلب يحظى بما يشبه إجماع المجتمعات.

ليس غرض الدمقرطة المطلوبة تغيير بنية السلطة ومفاصلها فحسب، بل غرضها أيضا، وبدرجة مركزية، تيسير مشاركة المواطنين وانخراطهم في سيرورة بناء نظام الشرعية الديمقراطية، فالديمقراطية تتحقق لوجود مواطنين ديمقراطيين، وتُوطَّد بحرصهم، ورعايتهم لها، كما أن الدمقرطة تزرع روح الثقة في نفوس المحكومين، وتحفزهم على التجاوب ايجابيا مع نظمهم، وتقوي بالنتيجة ولائهم للدولة، وتعزز احترامهم لحكم القانون والمؤسسات[5].

---

[1] - عبد الإله بالقزيز، في الإصلاح السياسي والديمقراطية، مرجع سابق، ص102.

[2] - صالح بالحاج، مرجع سابق، ص29.

[3] - عبد الإله بالقزيز، في الديمقراطية والمجتمع المدني، مرجع سابق، ص144-145.

[4] - فتحي العفيفي، فراغ السلطة في الوطن العربي، في: حافظ عبد الرحيم (وآخرون)، السيادة والسلطة: الأفاق الوطنية والحدود العالمية(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2006)، ص39.

[5] - امحمد مالكي، مرجع سابق، ص714.

ج/ إعادة صوغ مصادر شرعية السلطة.

حتى اليوم، ما زالت مصادر الشرعية للسطة في دول المغرب العربي مصادر تقليدية تستند إلى العصبية والتاريخ والدين، إلى غير ذلك من الأنماط والرموز السالفة الذكر، وهو الأمر الذي يجعل من إعادة بناء شرعية نظم الحكم القائمة في هذه الدول مطلب ضروري وحاجة ماسة، وذلك بالانتقال في العموم من الشرعية التقليدية إلى الشرعية الحديثة: الشرعية الدستورية الديمقراطية القائمة على التعاقد، والاختيار الحر النزيه[1].

وليس في هذا الشأن ما يدعو إلى زوال أنظمة الحكم القائمة (لأن سلطاتها غير قائمة على الشرعية الحديثة هذه)، وإنما هي دعوة إلى تطوير مصادر الشرعية فيها على النحو الذي يضمن لتلك النظم قبولا ورضا شعبي بها، للتكيف مع طبيعة التحولات وأفكار العصر ومطالبه.

يرى الأستاذ عبد الإله بالقزيز أن إعادة صوغ مصادر شرعية السلطة على النحو الذي تلغى فيه المصادر العصبوية والتوتاليتارية والثيوقراطية لتحل محلها الشرعية الديمقراطية الدستورية المستمدة من إرادة الشعب ومن التوافق الوطني العام، هو التتويج الفعلي لمسلسل بناء الصفقة السياسية بين السلطة والمعارضة التاريخية المطلوبة اليوم في حال الوطن العربي، والمغاربي منه، وذلك من أجل بناء عملية الانتقال الديمقراطي، إذ بدونها لن تكون الإجراءات الديمقراطية الأخرى (كوجود دستور، الإنتخابات، التعددية السياسية...إلى غير ذلك من المبادئ السالفة الذكر)، أكثر من مخادعة تكتيكية لتكميم الأفواه والتحايل على التغيير الديمقراطي[2].

الحاجة إلى تجديد الشرعية على النحو الديمقراطي، تقتضي المصلحة تقوية النظام بشرعيات مختلفة تمثل في المجموع الشرعية الديمقراطية، وأهم هذه الشرعيات التي على أنظمة دول المغرب العربي الاستناد إليها والالتزام بها لإرساء معالم دولة الشرعية الديمقراطية ما يلي:[3]

أ/ شرعية الالتزام بالمرجعية: أي ضرورة التزام الدولة بالمرجعية العليا للمجتمع التي تعود إلى قواعد النظام العام، فليس من حق النظام السياسي فرض عقيدة دينية أو اختيار مذهبي على المجتمع الذي منحه الشرعية، بل من واجبه حماية اختيارات الأمة ومرجعيتها بكل تعدديتها وتنوعها وتحقيق أفضل السبل لحماية الحريات الدينية والمدنية بها، دون أن يؤثر ذلك على الهوية الدينية للأمة التي فوضته لحكمها وارتضته لقيادتها السياسية.

ب/ شرعية العدالة: أي لا بد لقيم العدالة والحرية أن تخترق كل مجالات الشرعية وأبعادها، فهي ليست شرعية مستقلة بقدر ما هي ممارسات وسياسات نافذة في كل المنظومة السياسية، ترتبط بالمحافظة على الحقوق الإنسانية الأساسية، وتقوم أيضا على قاعدة من سد الحاجات المختلفة، بما تعني من فعالية للدولة في إقامة العدل والمؤسسات الشرعية القادرة على أن تحدث حركة في المجتمع وتؤدي إلى فاعليته.

ج/ شرعية التعاقد الحر: أي أنه على جوهر النموذج السياسي للحكم أن يتأسس على دولة تعاقدية، تنبثق فيها الإرادة التعاقدية من خلال اختيار حر وواع بين الحاكم والمحكوم، فالدولة ليست دولة غلبة وإكراه وانقلاب عسكري أو إلغاء لموقع

---

[1] - عبد الاله بالقزيز، في الاصلاح السياسي والديمقراطية، مرجع سابق، ص109.

[2] - عبد الإله بالقزيز، في الديمقراطية والمجتمع المدني، مرجع سابق، ص146.

[3] - سلمان أبو ننعمان، أسئلة دولة الربيع العربي نحو نموذج لاستعادة نهضة الأمة(بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، ط1، 2013)، 229-236.

الناس ورضاهم من إدارة شؤون الدولة، بحيث ينوب أهل الدولة وفق انتخاب حر واختيار حر، عن المجتمع في إدارة شؤونه المختلفة.

د/ شرعية المصالح والانجازات: أي على الدولة إشراك مؤسسات المجتمع في جميع القضايا المعبرة عن الصالح العام (شرعة المصالح)، كما عليها تحقيق انجازات تنموية، وسد حاجيات الناس وضروراتهم الأساسية وحل مشاكلهم الحقيقية (شرعية الانجاز)، وهو الأمر الذي يزيد من درجة شرعية النظام السياسي.

هـ/ شرعية السياسات والممارسات: أي على النظام صنع السياسات وبناء الآليات وتفعيل الممارسات وتكوين المؤسسات الحاضنة لمشروع التنمية القائمة على تلبية مطالب الناس وتحقيق ذلك بالعدل.

و/ شرعية المشاركة والتوزيع: أي أن تتكامل شرعية المشاركة (إشراك المجتمع في صنع السياسات) مع بناء شرعية تتعلق متعلقة بتجاوز أزمة توزيع الخيرات والعدالة في توزيع الثروات وتكافؤ الفرص في الاستفادة منها وفق معايير عادلة، مما يجعل التنمية شاملة حيث لا يتم تهميش طرف لصالح استفادة فئة من ثروات الوطن على حساب باقي طبقات المجتمع ومجالات الوطن، وهذا يقتضي محاربة اقتصاد الريع.

ز/ شرعية المراقبة والمحاسبة: أي يستلزم لبناء وتحصين شرعية الرقابة والمسائلة للحاكم وربط المسؤولية بالمحاسبة، فكلما زادت سلطته زادت مسؤوليته، وبالتالي زادت محاسبته ومساءلته، مما يبرز الحاجة إلى مراقبة مؤسسية وشعبية لأداء السلطة وتقويم سياساتها، فالحاكم البعيد عن المراقبة بعيد عن الشرعية.

على أساس ما سبق على الدول الثلاث (تونس، الجزائر، المغرب) أن تعمل على تعرية نظمها السياسية من كل الشرعيات التقليدية المتعددة المتمركزة حول دولها المتسلطة (شرعيات تاريخية أو دينية أو ثورية أو تحريرية...)، واستبدالها بشرعيات مجتمعية حديثة الذاكرة أنفا.

في الأخير يجب الإشارة إلى أن عملية الإصلاح السياسي لا تكتمل بدون إصلاح مجالات أخرى كالمجال الثقافي الاجتماعي والمجال الاقتصادي بالخصوص، حيث يرتبط تدعيم المسار الديمقراطي وفاعلية عناصره بالتنمية الاقتصادية[1]، لأن العلاقة بين النمو السياسي والنمو الاقتصادي علاقة تبادلية متكاملة، فمثلا حتى يكون للمجتمع المدني حضور فعال لابد من وجود حركة اقتصادية، إذ لا معنى لمجتمع مدني حديث كمقوم من مقومات نظام الشرعية الديمقراطية في ظل الإقتصاد الريعي، ومهما بلغ حجم هذا الريع[2].

كما أن تحسين الظروف الإجتماعية للفرد المغاربي بما يسمح له بالمشاركة في المجهود الحكومي لإعادة بناء الدولة والاقتصاد، جانب مهم في قضية الإصلاح الديمقراطي وبناء الشرعية بأسس حديثة وذلك عن طريق مكافحة الفساد[3]، وتحقيق قدر من التنمية الاقتصادية والرخاء الاجتماعي، إذ يقول في هذا الشأن سيمور ليبست " كلما كانت الأمة في رخاء

[1] - حسب الباحث الاقتصادي رشيد بالنذيب فإن المقصود بالتنمية الاقتصادية اللازمة لإحداث تحول ديمقراطي هي التنمية الرأسمالية بمعنى سيادة مبدأ التوسع الرأسمالي والسوق الحر على حساب الاقتصاديات الوطنية. لمزيد من التفصيل أنظر:

-Rachid Bendib, L'eta rentier en crise elements pour une économie politique de la transition en Algérie(Alger : office des publications universitaires, place centrale de Ben-Aknoun,2006), P.59.

[2] - أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربي، 2000)، ص218.

[3] - محمد حليم لمام، ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر الأسباب والآثار والإصلاح(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2011)، ص275.

وسعة عيش عظمت فرصها في الحفاظ على الديمقراطية"[1]، فالتحديث والثروة والعدالة الاجتماعية عوامل مواتية لتحقيق الشرعية الديمقراطية.

وتحقيق التنمية والثروة هنا يبقى يعاني نوع من الخلل وغير كافي لبناء الشرعية الديمقراطية بدون تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة، فـ"الحكومة التي تعجز عن توفير العيش الكريم لمواطنيها وفق مبدأ العدالة الاجتماعية ستضل حكومة فاقدة للشرعية مهما كانت الأسس التي تستند إليها هذه الشرعية، بل هناك من يذهب إلى القول بأن افتقار النظام السياسي في الدولة إلى الديمقراطية التي تستهدف تحقيق مطالب الشعب قد يعود أصلا إلى عدم تحقق درجة معقولة من العدالة الاجتماعية(...) والمساواة"[2]، لتحقيق مطلب العدالة الاجتماعية يقتضي في حالة دول المغرب العربي وجود إرادة سياسية مستقلة، وتغيير المقاربة الاقتصادية على نحو ما يخدم مصالح المواطنين عامة.

ثانيا: إعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع على أساس ديمقراطي.

في ظل مجموعة من التغيرات الداخلية والعالمية المتعلقة بتغيير أدوار الدولة وبروز مؤسسات المجتمع المدني، أصبحت أنظمة دول المغرب العربي بحاجة ماسة إلى إعادة صياغة العلاقة بين الدولة ومواطنيها، الصياغة التي من شأنها أن تغير من طبيعة ودور الدولة في ضوء انسحابها من التزامات الدولة الراعية، إلى الدولة الشريكة في عملية التنمية مع مختلف الأطراف التي يحتضنها المجتمع[3]، أي الحاجة إلى إعادة توزيع الأدوار بين المجتمع والدولة ككل، وإعادة تأسيس النظام العام، و ترتيب معادلة جديدة في علاقة الدولة بالمجتمع، تفضي إلى تصحيح معادلة الشرعية السياسية، يكون أساسها حاكمية الشعب على نفسه، بدل التضخم المفرط للدولة والسلطة، والتحكم في كل مساحات المجتمع لإضعافها.

إن أحد المشاكل الرئيسية في تكوين دول محل الدراسة هو أنها لم تنشأ في حضن المجتمع وتعبيرا عنه، بل نشأت من أنقاضه وفي مواجهته[4]، بعد الاستقلال كانت الإيديولوجية والممارسات الشعبوية تنظر إلى الشعب وكأنه إبن قاصر أبوه الدولة (دولنة المجتمع)، وعلى ذلك قيدت المبادرة الخاصة فلا وجود سياسي للمجتمع، إذ منع من إنشاء أطر مستقلة عن السلطة للتعبير عن نفسه، طبيعة علاقة الدولة بالمجتمع التي تميزت بها المراحل الأولى من الاستقلال المتأزمة لم تتغير إلى اليوم، حيث

---

[1] - نقلا عن: غيورغ سورنسن، ترجمة: عفاف البطانية، الديمقراطية والتحول الديمقراطي السيرورة والمأمول في عالم متغير(بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2015)، ص52.

- من بين أهم الاقتصاديين الذين ارتبطت أعمالهم بين التحديث والتنمية الاقتصادية، وينظرون إلى التنمية على أنها عامل يساعد على قيام الديمقراطية، اختبارًا لفرضية وجود علاقة بين الإصلاح الهيكلي والتحول الديمقراطي، كل من روستو و كيزنيتس و ليبست. لمزيد من التفصيل أنظر: أحمد زايد، علم الاجتماع النظريات الكلاسيكية والنقدية(القاهرة: مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2005)، ص130-131.

[2] - مصباح الشيباني، "الثورة التونسية والعدالة الاجتماعية"، العميد، ع01(مارس 2014)، ص224-225.

[3] - صدفة محمد محمود، العلاقة بين الدولة والمجتمع في إطار الحكم الرشيد والمواطنة والثقة المتبادلة(القاهرة: مركز العقد الاجتماعي، ع3، جانفي 2009)، ص3.

[4] - يتفق أغلب الباحثين العرب على أن الدولة المغاربية، والعربية عموما، لم تنشأ في حضن الأمة، وتعاني من أزمة بنيوية مركبة، لمزيد من التفصيل، يمكن الرجوع إلى: - برهان غليون، المحنة العربية الدولة ضد الأمة(بيروت: المركز العربي للأبحاث والدراسات، ط4، 2015)، ص100-101.

- في بعد غلبة الطابع المتأزم في علاقة الدولة بالمجتمع كلعد من أبعاد الأزمة البنيوية المركبة للدولة العربية، أنظر: حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية والاتجاهات الحديثة في دراستها(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2005)، ص 58-70.

- يمكن الرجوع أيضا لبحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع مركز كارينغي للشرق الأوسط والجمعية العربية للعلوم السياسية، عادل مجاهد الشرجبي (وآخرون) : أزمة الدولة في الوطن العربي(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2011).

الإصلاحات التي عرفتها الدول المغاربية في منتصف الثمانينات وأواخرها لم يكن القصد منها بناء الديمقراطية وإنما معالجة الوضع الجديد المتأزم اقتصاديا وسياسيا، لأن تلك الإجراءات المؤسساتية الجديدة لم ترفقها نظرة جديدة للعلاقة بين الدولة والمجتمع في إطار تصور جديد للحريات، يقيد سلطة الدولة وينظم مشاركة المجتمع في الحياة السياسية وفي ممارسة السلطة، من خلال الأطر التنظيمية المستقلة، واختيار ممثليه في مؤسسات الدولة[1].

تجاوز هذه الأزمة المتمثلة في الإنفصام والإنفصال بين الدولة والمجتمع، يحتاج إلى تركيب جديد يسعى إلى إعادة النظر في هوية الدولة ودورها وموقعها من النسق السياسي والاجتماعي العام، وهذا التركيب الجديد الهادف إلى إعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع على أساس ديمقراطي، وعلى ذلك بناء الشرعية الديمقراطية، يتطلب مجموعة من الشروط أهمها:

أ/ عقد اجتماعي سياسي جديد وثقافة سياسية ديمقراطية.

من أجل بناء دولا ذات نظم الشرعية الديمقراطية، علاقتها بالمجتمع علاقة متوازنة ومتكاملة في حال دولة المغرب العربي، الحاجة ملحة إلى وضع عقد اجتماعي وسياسي جديد ينزع روح التسلط ويؤهلها لأن تصبح إطارا مقبولا وشرعيا للعيش المشترك[2]، فالدولة الحديثة تستمد قوتها من قوة المجتمع وفاعليته وحيويته ومن انخراطه في الحياة العامة في سياق تكاملي بين الدولة والمجتمع، إذ لا يعني تقوية المجتمع ومؤسساته الاستغناء عن الدولة وانكفاءها، بل الحاجة ملحة باستمرار إلى إبداع تركيب خلاق بين النموذجين معا، لا يستغني أحدٌ فيها عن الأخر، ويتطور في الممارسة والتدافع المجتمعي[3].

يتطلب على هذا العقد الاجتماعي السياسي الجديد بين نموذج الدولة ونموذج المجتمع أن يتأسس على الخيار الديمقراطي، بوصفه تنافسا سلميا، وعلى تدبير للاختلاف والتعددية والتنافسية السياسية بين تطورات وأراء وبرامج وسياسات لمصلحة المجتمع ككل، مؤسس على المواطنة، ولتحقيق هذا يجب أن تكون الدولة حديثة ذات نظام ديمقراطي من جهة[4]، ومجتمعا متقدما على صعيد ثقافته السياسية ومدركاته لما له وما عليه من جهة أخرى، وهذا ما تفتقر إليه المجتمعات المغاربية، وما زاد من ذلك الفقر واتساع الفجوة بين المجتمع والدولة هو أن هذه الأخيرة لم تتأسس شرعيتها على عنصر الرضا والقبول الطوعي لها، والاستعداد الواعي للمساهمة والمشاركة في مؤسساتها، والحال أن لفرط افتقاد الدولة المغاربية، والعربية في العموم، لهذين المقومين استمرت في المخيال الجماعي كيانا قهريا ليس إلاَّ، لتتعمق في الأخير أزمة الثقة بين الطرفين[5].

لإعادة بناء الثقة بين الدولة والمجتمع، كشرط أساس لقيام العقد الاجتماعي والسياسي الجديد في حال دول محل الدراسة يتطلب ذلك ما يلي:

01/ مصالحة وطنية: التأييد حول فكرة المصالحة الوطنية القادرة على إطلاق دينامية التغيير الديمقراطي السلمي، بما يعمل على إمكانات إعادة بناء الثقة بين الدولة والمجتمع، تلك المصالحة المؤسسة على العدالة والنزاهة، خاصة بين المعارضة المتمثلة في الأحزاب الإسلامية (حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ الجزائرية، وحزب النهضة التونسي، حركة العدل والإحسان المغربية) والدولة.

---

[1] - صالح بلحاج، مرجع سابق، ص34-35.

[2] - محمد مالكي، "العلاقة بين الدولة والمجتمع في البلاد العربية المجال العام والمواطنة"، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع13(شتاء 2007)، ص154.

[3] - سلمان بونعمان، مرجع سابق، ص177.

[4] - المرجع نفسه، ص178.

[5] - امحمد مالكي، العلاقة بين الدولة والمجتمع في البلاد العربية المجال العام والمواطنة، مرجع سابق، ص154.

ولبناء الثقة بين الدولة والمجتمع وما يجعل الطرفين في طريق المصالحة السليمة والمسؤولية، يشترط على دول المغرب العربي إنجاز المعالم الكبرى لعملية الإصلاح (من إطلاق الحريات العامة، وتنقية مفاصل الدولة من الفساد...الخ)، فمنطق الإصلاح والتغيير الديمقراطي يقطع مع تسلط الدولة ويجعل المجتمع طرفا مستقلا وفاعلا في الشأن المدني والمشاركة السياسية[1].

02/ ثقافة سياسية جديدة: إن للثقافة السياسية تأثير كبيرا على النظام السياسي بوجه خاص، والحياة السياسية بوجه عام، إذ تدفع الأفراد والجماعات إما باتجاه الإنخراط في النظام السياسي وتأييد مخرجاته، أو تدفعهم باتجاه اللامبالاة والسلبية السياسية، وحسب تقدير غابريال ألموند فإن التوافق بين الثقافة السياسية والبنية السياسية ضروري لتحقيق الشرعية، واستمرار النظام السياسي، وإذا حصل التفاوت بينهما، يتعرض النظام للزوال.

وعلى هذا الأساس دول المغرب العربي في حاجة ماسة إلى إحداث قطيعة مع الثقافة السياسية السلطوية الموروثة عن الأنظمة البائدة، بمعنى أن تأسس ثقافة سياسية جديدة تؤطر العلاقة بين المواطن والسلطة السياسية، وذلك من خلال الاستثمار في بعض المنطلقات المحورية لتثبيت أساسيات تجديد الثقافة السياسية، وهي استنهاض الوعي السياسي وغرس قيم الديمقراطية من خلال قنوات التنشئة السياسية وتعزيز المشاركة السياسية للمواطنين، وتكريس دولة الحق والقانون، ومأسسة السلطة، وغرس قيم الثقافة الديمقراطية على مستوى الجميع[2]، على مستوى الدولة حيث تحررها من الطابع التسلطي لتجعلها إطارا للعيش المشترك، وعلى مستوى المجتمع حيث تقوي فيه روح الانتماء الجماعي، وتنمي شعوره بالمسؤولية والولاء للدولة – الأمة[3].

من نافل القول لا سبيل إلى بناء أنظمة الشرعية الديمقراطية من دون ثقافة ديمقراطية مجتمعية، كما لا سبيل إلى تأسيس العلاقة الجديدة بدون استكمال عملية بناء الدولة الحديثة، واستحضار ما يكفي من مقومات الثقافة السياسية الديمقراطية في المجتمع، الجديرة بتحويله طرفا وندا في دينامية صياغة العقد الاجتماعي الجديد، عقد يحفظ للدولة وجودها واستمرارها، ويضمن للمجتمع استقلاله بذاته.

ب/ الحداثة السياسية: دولة حديثة ومجتمع مدني حديث.

تتطلب العلاقة الجديدة بين الدولة والمجتمع للتجارب المغاربية الثلاث، الحداثة السياسية: دولة حديثة، قادرة وعادلة، ومجتمع مدني حديث، مستقل وقوي، إذ مهما كانت قوة الدولة إن لم يتزامن معها، مجتمع مدني حديث، وتوافق على أساليب وآليات التداول السلمي على السلطة، ستظل العلاقة بين الدولة والمجتمع علاقة صراعية، وسوف تسود حالة من عدم الاستقرار، وأزمة الشرعية الديمقراطية[4].

إن الشرعية الديمقراطية هي بمثابة النبتة التي لا تُنبت إلاّ في التربة الخصبة المتمثلة في الدولة الحديثة، وكما لا تنموا النبتة بدون ماء، لا يمكن بناء ونمو الشرعية الديمقراطية بدون مجتمع مدني حديث، فالدولة الحديثة والمجتمع المدني

---

[1] - المرجع نفسه، ص155-156.

[2] - عثمان الزياني، "تجديد الثقافة السياسية كمدخل للبناء الديمقراطي في دول الربيع العربي"، مركز الجزيرة للدراسات(الدوحة، 2015)، ص6-8.

[3] - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[4] - تعقيب عادل الشرجي على مقال: عبد الإله بالقزيز، الدولة في الوطن العربي وأزمة الشرعية، في: عادل مجاهد الشرجي(وآخرون)، أزمة الدولة في الوطن العربي، مرجع سابق، ص356.

الحديث شرطين أساسيين من شروط استنبات الشرعية الديمقراطية ونموها في أنظمة دول محل الدراسة وغيرها من أنظمة دول العالم الثالث، كما يمثلان مطلب من مطالب إعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع على أساس ديمقراطي.

على أساس ديمقراطي أي أن تزول فكرة الأبوة و الوراثة، هذا الزوال هو أساس ولادة الدولة الحديثة[1]، إذ الخطوة الأولى لبناء هذه الأخيرة هي الفصل بين السلطة السياسية والسلطة الاجتماعية، أو ما يسميه ماكس فيبر بالبقرطة، حيث السلطة السياسية هي سلطة بيروقراطية بعامة، وليست شأنا خاصا يخضع لعلاقات المجال الخاص، وهو ما يؤكده عالم الاجتماع الفرنسي جورج بوردو الذي يرى أن بناء الدولة يتم من خلال مأسسة السلطة السياسية، أي فصل السلطة عن الأشخاص الذين يمارسونها[2]، كما يقتضي الأمر هنا أن يكون مصدر تلك السلطة وشرعيتها هو الشعب المتجسد في هيئة الناخبين[3].

وفي هذه الحالة على دول المغرب العربي إعادة النظر في معادلة الدولة والمجتمع أُحادية الطرف، حيث مجتمعاتها تابعة للدولة، ودولها تابعة لذوي النفوذ، والمؤسسة المسيطرة على الحكم: المؤسسة العسكرية (الحالتين الجزائرية والتونسية)، أو المؤسسة الملكية (حالة المملكة المغربية)، لهذا ينبغي أن تعوض هذه المعادلة بأخرى تتضمن طرفين: مجتمعا مستقلا نسبيا ودولة منبثقة من مجتمع[4].

كما على دول المغرب العربي أن لا تكتفي بعملية بناء أسس الدولة الحديثة بل عليها أن تسعى أيضا إلى بناء أمة ومجتمع مدني حديث، فالاكتفاء ببناء الدولة يؤدي إلى دولة تسلطية تجرد المجتمع من قوته وتحوله إلى مجتمع حشود، وهذه الدولة على الرغم من امتلاكها قوة الغول هي دولة هشة، تحمل في أحشائها عوامل انهيارها، فهي تملك السيادة وتفتقر إلى الشرعية اللازمة لاستمرارها، وبالتالي بناء الدولة القابلة للاستمرار يتطلب بناء مجتمع مدني حديث يعمل على بناء الأمة وتحقيق الدمج الاجتماعي، أي تنفيذ عمليتين متوازيتين ومتزامنتين، بناء السيادة وبناء الشرعية[5]، بمعنى أن هذه الأخيرة لا يمكن لأي دولة بناءها على أساس ديمقراطي بدون وجود مجتمع مدني مستقل، يضم مواطنين تربطهم علاقات المواطنة وعلاقات قانونية تتضمن حقوقا وواجبات نحو الدولة وضمانات ضد تعسفها، وحق المشاركة المنظمة في الحياة السياسية بواسطة اختيار ممثليهم في مؤسسات الدولة[6].

---

[1] - ثمة اتجاه بارز في الدراسات الاجتماعية العربية برجع عوائق التحول الديمقراطي في البلدان العربية إلى طبيعة البنيات العصبية والقبلية التي تشكل في منظوراتها عقبات جوهرية دون تشكل وتجذر الدولة الحديثة وقيام المؤسسات المدنية، وأمثال هؤلاء المفكرين هشام شرابي (النقد الحضاري للمجتمع العربي)، ومحمد جابر الأنصاري (الجدلية المأساوية بين البداوة والحضارة)، ومحمد عاب الجابري (نقد العقل السياسي العربي)، وقبلهم بكثير ابن خلدون، إلى غير ذلك من المفكرين، لمزيد من التفصيل أنظر: - سعيد بن سعيد العلوي والسيد ولد أباه، عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي (دمشق: دار الفكر، ط1، 2006)، ص106-108.

- لمزي من التفصيل في كيفية تأثير المواريث التاريخية التي يعاد انتاجها في الاجتماع السياسي للدولة العربية، والمغاربي منها، في أنماط العلاقة بين مكونات المجتمع الأهلي وأهل الدولة، وعلى ذلك عل شرعية الأنظمة، أنظر: وجيه كوثراني، "أزمة الدولة في الوطن العربي"، المستقبل العربي، ع 390(اغسطس 2011)، ص97-100.

[2] - عادل مجاهد الشرجبي، أزمة عجز الدولة وخطر إنهيارها حالة اليمن، في: عادل مجاهد الشرجبي(وآخرون)، أزمة الدولة في الوطن العربي، مرجع سابق، ص126-127.

[3] - صالح بالحاج، مرجع سابق، ص35.

[4] - عمرو حمزاوي، تشريح أزمات الدولة في الوطن العربي: ملاحظات أولية، في: عادل مجاهد الشرجبي (وآخرون)، مرجع سابق، ص99.

[5] - عادل مجاهد الشرجبي، أزمة عجز الدولة وخطر انهيارها حالة اليمن، مرجع سابق، ص128.

[6] - صالح بلحاج، مرجع سابق، ص35.

كما لا يمكن بناء شرعية سياسية حسب العديد من الباحثين السياسيين إلاّ من خلال ترسيخ الثقة، فهذه الأخيرة هي البعد الأساسي لعملية انتشار الدعم السياسي، كما أن مفهوم الثقة يرتبط بالاستقرار السياسي، حيث ينتشر الاستقرار مع رضى المواطن عن النظام السياسي في الدولة، أي أن ترسيخ الثقة السياسية وانعدامها متغير مستقل، وبناء الشرعية أوتناقضها متغيرا وسيطا، وزيادة الاستقرار السياسي أو انخفاضه متغيرا تابعا، بمعنى أنه عملية بناء الدولة الحديثة تتطلب قدرا من الشرعية المجتمعية، كما تتطلب هذه الأخيرة درجة من الثقة والاستقرار السياسي.

على أساس ما سبق يمكن القول أنه لا يمكن فصل الدولة الحديثة عن المجتمع المدني الحديث، حيث قدرة هذا الأخير مرتبطة بقدرة الدولة، بمعنى أن الدولة القوية سياسيا تتفاعل مع مجتمع مدني قوي، ولكلاهما مسؤولية مشتركة في تشكيل المجال العام، وتحقيق المكتسبات وتطبيق العدالة، ورسم المخططات والتوجهات العلائقية، والمعاهدات والالتزامات، هذا هو الاستثمار السياسي الحقيقي الذي يضمن للدولة الشرعية الديمقراطية الحقيقية والاستمرار على أساس الثقة، كما يضمن للمجتمع الاستقرار على أساس العدالة الواقعية[1]، مثلما يوضحه الشكل الآتي:

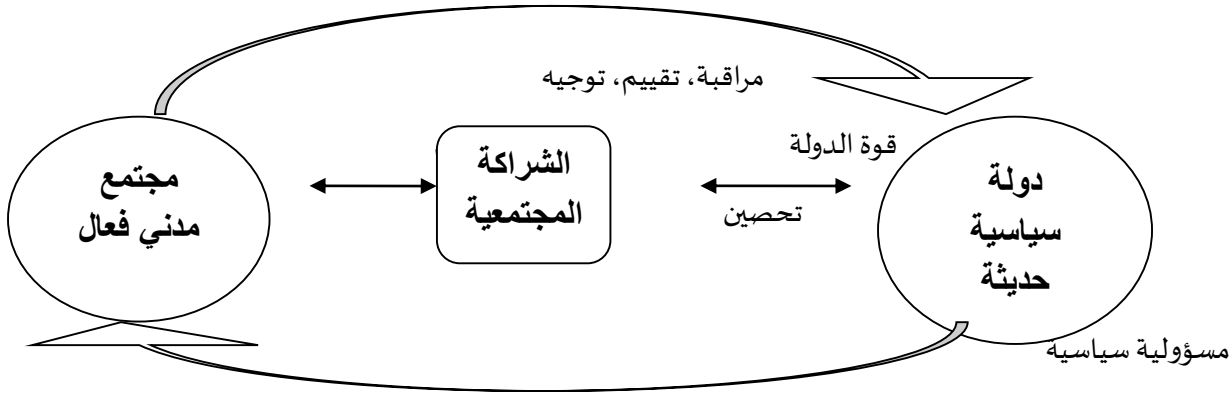

المصدر: محمد عبد الكريم الحوراني، المجتمع المدني مقاربة البنى المعيارية للمجتمع المرن(عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، 2013)، ص50.

استنادا إلى الشكل أعلاه نسجل ملاحظة أساسية جديرة بالذكر وهي أن في الدولة الديمقراطية الشرعية كعملية تبادلية تنكمش وتتضخم وفق عدالة الدولة في العملية التبادلية، خلافا للدولة التسلطية التي تتخذ فيها الشرعية نسقا ثابتا، ينهار مرة واحدة (وهي من بين النتائج المتوصل إليها في الفصل الأول)، الأمر الذي يجعل من دول المغرب العربي في حاجة ماسة إلى: أولا: بناء دولا حديثة وعادلة[2]، وثانيا: بناء مجتمع مدني عقلاني ومنظم، حيث يُعتبر بمثابة الماء الذي يجعل من نبتة الشرعية الديمقراطية تنمو وتزداد درجتها، كما يعمل على عقلنتها وديمقراطيتها.

وبمقتضى ذلك يكون المحتوى التفاعلي بين الدولة والمجتمع مكشوفا ويخضع للتقييم والمراجعة المستمرة في إطار المسؤولية الجمعية، الأمر الذي يحول دون تطور البُنى التقليدية وبنى الفساد السياسي والاجتماعي، وفي هذا السياق تبرز

[1] - محمد عبد الكريم الحوراني، المجتمع المدني مقاربة البنى المعيارية للمجتمع المرن(عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، 2013)، ص44.

[2]- يقدم الأستاذ المغربي سلمان بونعمان نموذج بديل لنماذج دولة ما قبل الربيع العربي الفاشلة (نموذج دولة ما بعد الاستعمار، نموذج الدولة المستورة التابعة، نموذج الدولة القطرية التحديثية)، وهو نموذج الدولة العادلة، والقادرة الفاعلة، نرى فيه الكثير من الموضوعية، حيث في ثنايا هذا النموذج الجديد يمكن لأنظمة المغرب العربي بناء الشرعية الديمقراطية وصياغة علاقة جديدة تربط بين الدولة والمجتمع على أساس ديمقراطي، لمزيد من التفصيل في ما يخص هذا النموذج الجديد أنظر: سلمان بونعمان، مرجع سابق، ص147-177.

الصلة الوثيقة بين المجتمع المدني وما يطلق عليه هابرماس "الديمقراطية الرسمية" التي تؤكد حاجة الدولة المتزايدة للشرعية في سياق تفاعلها مع البنى المدنية[1].

وفي الأخير لا بد من التأكيد أن التحول الديمقراطي لا يتحقق في غياب مجتمع مدني حديث، وهذه مهمة لا تتحقق بدورها في ظل غياب دولة حديثة، بيد أن بناء الدولة الحديثة يحتاج بدوره إلى نخبة عصرية متشبعة بأفكار الحداثة في جوانبها وأبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

خاتمة:

عملية بناء أسس الشرعية الديمقراطية عملية تطورية تاريخية حضارية مؤسساتية، تقتضي في حال الدول المغاربية لاسيما الأقطار الثلاثة (تونس، الجزائر والمغرب) ما قد تقتضيه العملية البنائية من شروط ومستلزمات، وأول هذه الشروط هو وضع قطيعة مع كل ما يتنافى مع المصادر التقليدية للشرعية، أي إعادة صوغ مصادر الشرعية على النحو المتعارف عليه عالميا، وتحكيم العقل في تدبير الشأن السياسي والأخذ بمبادئ الديمقراطية التي هي الوجه السياسي للحداثة في الوقت الراهن على المستوى العالمي، ولبلوغ ذلك على أنظمة المغرب العربي إعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع على أساس ديمقراطي، وإنجاز تحولا ديمقراطيا حقيقيا، أي الانتقال من أنظمة باتريمونيالية قائمة على المصادر التقليدية/ الرعوية إلى أنظمة ديمقراطية قائمة على مصادر حديثة مجتمعية.

فبناء أنظمة الشرعية الديمقراطية في المستقبل المنظور مرهون بإنجاز تحولا ديمقراطيا حقيقيا، ولتحقيق هذا الأخير على الأنظمة السياسية القائمة ومختلف القوى السلطوية والمجتمعية أن تَتقبل وتتخذ مبادئ النظام الديمقراطي كآليات وكمصادر عن طريقها تُستمد الشرعية والأحقية في الحكم، إذ لا يمكن الحديث عن ديمقراطية نِظام دون أن يتمتع بدرجة ما من الشرعية والمقبولية، فلكي تتوطد دولة ذات نظام شرعي ديمقراطي يجب أن يقبلها مواطنو البلد والمنطقة والعالم.

قائمة المراجع:

الكتب:

01- أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربي، 2000).

02- أحمد زايد، علم الاجتماع النظريات الكلاسيكية والنقدية(القاهرة: مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2005).

03- ابتسام الكتبي(وآخرون)، الديمقراطية والتمية الديمقراطية في الوطن العربي(بيروت: مركز راسات الوحدة العربية، ط1، 2004).

04- برهان غليون، المحنة العربية الدولة ضد الأمة(بيروت: المركز العربي للأبحاث والدراسات، ط4، 2015).

05- بالقزيز عبد الإله، في الديمقراطية والمجتمع المدني مراثي الواقع مدائح الأسطورة(المغرب: إفريقيا الشرق، ط1، 2001).

[1]- حضور البنى الوهمية للشرعية وغياب المجتمع المدني، يعمق الفهم بأبعاد انحطاط العلاقة بين الدولة والمجتمع، لمزيد من التفصيل في مشروطية المجتمع المدني الحديث لإعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني على أساس ديمقراطي أنظر: محمد عبد الكريم الحوراني، مرجع سابق، ص 60-66.

06- ـــــ ـــــ، في الإصلاح السياسي والديمقراطية(سورية: دار الحوار للنشر والتوزيع، ط1، 2007).

07- بلعبكي أحمد (وآخرون)، جدليات الإندماج الإجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي(بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2014).

08- بالحاج الصالح، أبحاث وآراء في مسألة التحول الديمقراطي بالجزائر(الجزائر: مؤسسة الطباعة الشعبية للجيش – EPA-، ط1، 2012).

09- حسين علوان، إشكالية بناء الثقافة المشاركة في الوطن العربي(بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2009).

10- حافظ عبد الرحيم (وآخرون)، السيادة والسلطة: الأفاق الوطنية والحدود العالمية(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2006).

11- حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية والاتجاهات الحديثة في دراستها(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2005).

12- خلدون حسن النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1991).

13- جين شارب، ترجمة: خالد دار عمر، من الدكتاتورية إلى الديمقراطية إطار تصوري للتحرر(بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2009).

14- سمير أمين(وآخرون)، المجتمع والدولة في الوطن العربي في ظل السياسيات الرأسمالية الجديدة – المغرب العربي- (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1998).

15- سلمان أبو ننعمان، أسئلة دولة الربيع العربي نحو نموذج لاستعادة نهضة الأمة(بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، ط1، 2013).

16- سعيد بن سعيد العلوي والسيد ولد أباه، عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي (دمشق: دار الفكر، ط1، 2006).

17- محمد حليم لمام، ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر الأسباب والأثار والإصلاح(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2011).

18- محمد عبد الكريم الحوراني، المجتمع المدني مقاربة البنى المعيارية للمجتمع المرن(عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، 2013).

19- غيورغ سورنسن، ترجمة: عفاف البطانية، الديمقراطية والتحول الديمقراطي السيرورة والمأمول في عالم متغير(بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2015).

20- صدفة محمد محمود، العلاقة بين الدولة والمجتمع في إطار الحكم الرشيد والمواطنة والثقة المتبادلة(القاهرة: مركز العقد الاجتماعي، ع3، جانفي 2009).

21- عادل مجاهد الشرجبي (وآخرون) : أزمة الدولة في الوطن العربي(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2011).

22- Rachid Bendib, L'eta rentier en crise elements pour une économie politique de la transition en Algérie(Alger : office des publications universitaires, place centrale de Ben-Aknoun,2006).

المجلات ومراكز بحث:

23- ثناء فؤاد عبد الله، "الإصلاح السياسي: خبرات عربية مصر دراسة حالة"، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع12(خريف2006).

24- هاشم نعمة، "نظرة في مستلزمات بناء الدولة الوطنية الديمقراطية"، طريق الشعب، ع79(2008).

25- ديدي ولد السالك، "الممارسة الديمقراطية مدخل إلى تنمية عربية مستدامة"، المستقبل العربي، ع356(اكتوبر 2008).

26- مصباح الشيباني، "الثورة التونسية والعدالة الاجتماعية"، العميد، ع01(مارس 2014).

27- محمد مالكي، "العلاقة بين الدولة والمجتمع في البلاد العربية المجال العام والمواطنة"، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع13(شتاء 2007).

28- عثمان الزياني، "تجديد الثقافة السياسية كمدخل للبناء الديمقراطي في دول الربيع العربي"، مركز الجزيرة للدراسات(الدوحة، 2015).

29- وجيه كوثراني، "أزمة الدولة في الوطن العربي"، المستقبل العربي، ع 390(اغسطس 2011).

المواقع الإلكترونية:

30- مناصر ماركسي، "حول الإصلاح الدستوري والسياسي في دول المغرب الكبير، قراءة في تجربة مجهضة". http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=46106.

التداعيات الأمنية لبناء الجسر الرابط بين المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية: دراسة استشرافية

د يحيى بن مفرح الزهراني – كلية العلوم الاستراتيجية – جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

ملخص

يحاول الباحث في هذه الدراسة بحث التداعيات الامنية الناتجة لبناء الجسر المزمع اقامته للربط بين المملكة العربية السعودية و جمهورية مصر العربية، و يحاول الباحث تسليط الضوة على الحالة الامنية في منطقة بناء الجسم و تقسيمها من حيث اولوياتها واهميتها.

يحاول الباحث كذلك تحليل نوع الخطر و التهديد الامني، مع تسليط الضوء على مختلف التهديدات مثل الارهاب، والتهريب، والمخدرات كأولويات امنية بناء على احصائيات موجودة، وبالتالي قد يأثر بناء الجسر عليها بحكم كونه وسيلة ربط بين البلدين، والاخطار الامنية التي قد تنشأ من خلاله، والتي تساهم في رفع القدرة الامنية وكذلك اخذ كافة الاستعدادات الامنية والبيئة و الاستراتيجية لتلافي مثل تلك المخاطر المتوقعة.

Abstract

This research aims to analyze the security implications arising for the construction of the planned bridge linking Saudi Arabia and Egypt, trying to focus on the security situation threats and challenges in front of the two countries.

This research also trying to investigate the type of crimes and the security threats, highlighting the various threats source such as terrorism, smuggling and drug & human trafficking, with other security breaches based on statistical data, how thus may affect the construction of the bridge by taking in consideration all measures to secures its premises and the role of the two countries. This research aims to help policy makers and security leaders to raise their awareness on potential risks aiding them to avoid future threats, raising the security as well as the ability to take all the security preparations and the strategy to avoid such potential risks.

مقدمة

تتعاون الدول فيما بينها على مستوى المجالات والاصعدة، و يعد الربط والتقارب الجغرافي بين الدول من اهم الوسال التي تساعد في دعم كلا البلدين اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا و عسكيا، و تعتبر فكرة الربط بين المملكة العربية السعودية و جمهورية مصر العربية (جسر الملك سلمان)، فكرة فريدة و مميزة، وستساهم بلا شك في التبادل والحركة بين البلدين؛ ومع ذلك، يترتب على مثل هذا الربط اخطار امنية، يمكن دراستها من خلال تحليل البيئة الامنية و الاحصائيات الخاصة بالجرائم، والتي يمكن بالتالي الاستفادة من هذا البحث خلال وبعد الانتهاء من انشاء الجسر.

ولا شك ان منظومة الامن اصبحت في وقتنا الحاضر اكثر تعقيداً وتحتاج الى مزيد من التنسيق و التعاون الجمعي، لا سيما مع الاخطار التي تحيط بدول الخليج والمملكة العربية السعودية خاصة، مثل اخطار الارهاب والاجرام المسلح وتهريب المخدرات.[1]

اعلن خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان ، الاتفاق على تشييد جسر يربط بين السعودية ومصر عبر البحر الأحمر فيما اقترح الرئيس المصري تسميه الجسر باسم الملك سلمان بن عبدالعزيز .وقال إن الجسر البري سيرفع التبادل التجاري بين البلدين وسيشكل منفذا دوليا للمشاريع الواعدة بين البلدين.

وتعد فكرة الجسر ليست بوليدة اللحظة، بل سبق طرحها من قبل لكنه المقترح لم يرى النور، في عام 2007،اقترحت المملكة العربية السعودية لبناء جسر وطريق من تبوك في المملكة العربية السعودية الى شرم الشيخ في مصر ولكن الرئيس المصري حسني مبارك لم يوافق عليه آنذاك.

وسيقوم الجسر بزيادة التواصل ليس فقط بين مصر والمملكة العربية السعودية؛ولكن بين آسيا و أفريقيا مع فائدةكبيرة للسوق العربية المشتركة. وسيوفر الطاقة والنفقات ويقلل من تكلفة النقل البضائع بين مصر والمملكة العربية السعودية. وسيسهم الربط في تقليل الاعتماد على العبارات والتي سبق وان كانت محفوفة بالمخاطر في بعض الأحيان على البحر الأحمر.

وقبل طرح الاشكالية ينبغي طرح عدد من التساؤلات الرفضية التي تساعدنا في الوصول لبعض الاستنتاجات، فالعلاقات والتبادل بين السعودية ومصر قائمة من القدم وستظل، والتنقل بين البلدين قائم عن طريق البر جزئيا، وعن طريق الجو، ولذا هل سيزيد ذلك الجسر فعليا نسبة التنقل؟ وماهي فعليا نسبة الزيادة اذا حصلت؟

لن يجعل ذلك الجسر ما لديه القدرة على السفر جواً، بالسفر براً، ولذلك لا تغيير في السلوك هنا.

ولكن هل سيزيد من رغبة المسافرين ممن ليس لديهم المقدرة على السفر جواً؟ هل سيزيد الجسر من حجم تنقل البضاعة بين البلدين؟ والاجابة هنا تبدو اكثر ايجابا حول ما يتعلق بالبضائع والمعدات بشتى انواعها، وهذا يستدعي سؤالا آخر حول ذلك:

هل زيادة التنقل في البضائع و المعدات قد تشكل خطراً امنيا في ذاتها، او بما قد تحدثه من سوء استخدام (تهريب بضاعة فاسدة – مقلدة – مواد مسرطنة – اغراق – مخدرات – ممنوعات – لحوم غير صحية – منتجات مجهولة المصدر). او كذلك (مطلوبين امنيا – اصحاب سوابق - عصابات– نشالين ومتسولين – افراد عصابات نشل بالحج والعمرة)

مشكلة الدراسة

ومن الاهمية بمكان في هذا المبحث التساؤل حول التداعيات والأخطار الامنية التي يمكن ان تحدث بسبب او خلال هذا الجسر والربط بين البلدين.

[1] يحيى مفرح الزهراني، مستقبل منظومة امن الخليج: التحاد والحلفاء والاخطار(اسطنبول: مجلة رؤية تركية ، العدد 15، 2016)

ومن هنا يمكن طرح التساؤل الرئيس:

ماهي التداعيات الامنية التي يمكن ان تحدث بسبب الجسر الذي يربط بين المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية.

تساؤلات الدراسة:

ويمكن تقسيم التساؤلات الفرعية عن طريق منهجية النظم بشكل ثنائي كالتالي:

1. ماهو مفهوم حماية المنشآت والواقع الامني للمنطقة حول الجسر بين البلدين؟
2. كيف يمكن تقسيم طبيعة الاخطار الامنية للجسر تداعياتها؟
3. ماهي الاخطار والواقع الامني للجسر قبل العبور واثناءه و بعدالوصول؟

اهداف الدراسة:

1. التعرف على مفهوم حماية المنشآت
2. تحليل الواقع الامنية للجسر والمنطقة المحيطة به
3. دراسة الخطر الامني والتداعيات الامنية المستقبلية المتعلقة بالجسر

منهجية الدراسة:

قام الباحث في هذه الورقة باستخدام المنهجية الوصفية التحليلة لمحاولة وصف الظاهرة، والتسلسل التاريخي لمحاولة انشاء الجسر، علاوة على تحليل الجريمة وطرح عدد من التساؤلات المتعلقة بالجسر، وكذلك تم عمل مقابلة مع عدد من الخبراء والمسؤوليين الامنين والاستراتيجيين من كلا البلدين بطريقة السؤال المفتوح. تمت الاستفادة كذلك من بعض الاحصائيات الخاصة بعدد الجالية المصرية المتواجدة بالمملكة.

حدود الدراسة:

تتحدد الحدود الموضوعية للدراسة من خلال التعرف على الخطر الامني والتداعيات الامنية لبناء الجسر الرابط بين مصر والسعودية، دون بحث الفوائد الاقتصادية والتنموية النابعة من الجسر.

تتحدد كذلك الحدود البشرية للدراسة لبعض الخبراء الامنيين من كلا البلدين واعضاء هيئة التدريس المختصين بموضوع الدراسة.

تتحدد الحدود المكانية في البلدين بين المملكة العربية السعودية و جمهورية مصر العربية، وتعتبر الحدود الزمانية في الدراسة حدود مستقبلية حيث تحاول الدراسة استشراف الخطر المستقبلي انطلاقا من بعض لاحصائيات الحالية. وتم اجراء الدراسة في عام 2016.

اهمية الدراسة:

تعتبر الدراسة ذات اهمية كونها تصب في منظومة الدراسات الامنية، وتسعى الى تطوير الفكر الامني عبر دراسات عابرة للتخصصات والتي تجمع بين التخطيط الاستراتيجي والمنهجيات المستقبلية وكذلك التحليل الامنية.

وتعتبر الدراسة اضافة للمكتبة العربية المتخصصة للعلاقات المصرية السعودية والتي ركزت في طياتها على سؤال محدد ومتخصص يتعلق بالربط بين المملكة العربية السعودية و جمهورية مصر العربية، مما تساهم في اثراء المكتبة العربية من ناحية، وكذلك اتاحة دراسات متخصصة للمسؤولين في البلدين.

مصطلحات الدراسة:

المقصود بأمن المنشأة : " المحافظة على سلامة المنشاة وإستمرار مسيرتها وتقدمها في بيئة آمنة ، بمعنى أن يتفرغ الكادرين الفني والإداري في المنشاة لأعبائهما ، وأن يكون عبء أمن المنشأة وتامينها مقتصراً على إدارة الأمن.[1]

التعاون الاستراتيجي: خيار تلجأ إليه الدول والمنظمات لضمان سند اضافي في مسار نشاطها، وتعبير غير محدد الاطر والمجالات. وعرف التحالف الاستراتيجي على انه سعي كيانين او اكثر نحو تكوين علاقة تكاملية تبادلية.[2]

الامن التعاوني: الامن التعاوني هو نشاط تمارسه الدول بالتعاون فيما بينها لخفض احتمالات الحرب او التقليل من الاخطار، ولامن التعاوني غير موجه ضد خطر او هدف مخصوص، وإنما ينطوي على تحسين البيئة التي تعمل ضمنها الدول.[3]

الدراسات السابقة:

دراسة رجب 2014: الابعاد المحتملة للدور الامنية لمصر في منطقة الخليج

توضح الدراسة ان العلاقات بين مصر و دول الخليج، تمر خلال الفترة الحالية، بعملية اعادة تشكل جديدة، ستحدد طبيعة الدور الذي يمكن ان تلعبه مصر في تعزيز امن دول الخليج خلال المرحلة المقبله. وتتأثر هذه لعملية بصورة كبيرة بالغوط التي تواجهها حاليا كل من مصر و دول الخليج بدرجات متفاوتى على امنها الوطني، سواء اكانت ضغوطا داخلية تتعلق بنشاط جماعة الاخوان المسلمين، او التيارات الليبرالية، او ضغوطا خارجية ناتجة عن تزايد نشاط الجماعات الارهابية والمتطرفة العابرة للحدود في المنطقة، وهو ما يبرر الحديث المتكرر في الدوائر المصرية، و بعض الدوائر الخليجية عن دور مصري محمل في تعزيز ثدرات دول الخليج في مواجهة مصادر التهديد المختلفة.

دراسة أ.د بهجت قرني 2016 العلاقات الخليجية – المصرية: جدلية العلاقات المحورية

تتحدث هذه الدراسة عن العلاقات الخليجية المصرية، والتفاوت الذي يعتري هذه العلاقات ونوعية القوة ومعدلاتها داخل الاقليم من الناحية الديموغرافية و الاقتصادية والعسكرية، وكثافة التفاعلات بين الحكومات و الشعوب، والذي يتيح فرصة للتكامل بين الاحتياجات المختلفة لدول و شعوب المنطقة، بحيث يمكن الحديث بوضوح عن علاقات محورية للجميع. تشمل تصدير الايدي العاملة، وتصدير رأس المال والاستثمارات، ولأن العلاقات مثلا (السعودية ومصر) ذات تأثير في المحيط الاقليمي ككل.

وقدمت هذه الدراسة فكرة المحورية في ثلاث اجزاء من ناحية التوثيق التاريخي المعاصر للعلاقات، وكذلك على احوال هذه العلاقت و النظام الاقليمي العربي في فترة الربيع العربي و ما بعدها، وثالثا المقارنة مع مناطق اخرة الالمانية الفرنسية كمثال للاتحاد الاوروبي و ذلك لتوضيح مفهوم وتأثير العلاثات المحورية في العلاقات الاقليمية و الدولية معاً.

[1] مصطفى ابو الفتوح، التخطيط لأمن المنشآت، القاهرة (غير منشور، ، 2010،ص 10)

[2] مصطفى احمد سيد، تحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجي، القاهرة (دار النهضة العربية، 2000 ص57)

[3] بو روبنسون، قاموس الامن الدولي، ابو ظبي (مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009 ص75)

دراسة الغرفة التجارية في المنطقة الشرقية 2008 : العلاقات الاقتصادية والتجارية بين المملكة العربية السعودية و جمهورية مصر العربية

وتتناول هذه الدراسة العلاقات التي تربط المملكة و مصر تجاريا والشراكة التجارية واستعرضت الحقائق للتبادل التجاري البيني والذي يشمل على عدد من الاتفاقيات الثنائية بين البلدين، علاوة على اشارتها الى اعفاء كافة الصادرات المصرية من الرسوم الجمركية منذ بداية عام 2005.

وكذلك تشير الدراسة الى الدور الذي يعلبها انشاء مجلس الاعمال السعودي المصري والذي يعزز التقارب التجاري والعلاقات التبادلية التجارية في شتى المجالات التجارية وتعزيز المناخ الاستثماري.

دراسة ايميلي داير و اورين كسلر 2014 : الارهاب في سيناء

وتتناول هذه الدراسة الارهاب في سيناء وطبيعته بناء على الاحصائيات الخاصة بالعمليات في المنطقة، والربط بينها وبين المقاتلين الاجانب المنظمين للجماعات الارهابية وبخاصة القاعدة وتصاعد عملياتها مؤخرا.

تتناول كذلك الدراسة التقسيم الجغرافي للعمليات ونوعيتها، وعلاقاتها وتأثيرهم على البدو وعلى الكيان المحتل، وعلى الدولة في مصر.

دراسة اسماعيل الاسكندراني 2014 الحرب في سيناء: مكافحة إرهاب أم تحوّلات إستراتيجية في التعاون والعداء؟

تناقش هذه الدراسة ظاهرة الجماعات المسلحة في شبه جزيرة سيناء المصرية وتعرض لتاريخ نشأتها والأوضاع التي أدت إلى حالة الصدام العنيف بينها وبين أجهزة الدولة، عبر فترة حكم الرئيس السابق حسني مبارك، مروراً بحكم الرئيس المعزول محمد مرسى، وانتهاءً بالفريق عبد الفتاح السيسي.

وتناقش مختلف العوامل التي قادت إلى حدة الصراع بين هذه الجماعات المختلفة وأجهزة الدولة، والى أسباب اتساع نطاق الصراع وازدياد وتيرة العنف فيه. كما تعرض الورقة الدور الذي لعبته الأجهزة الأمنية في تصعيد الص ا رع. وتستعرض الورقة المرجعيات الدينية التي تنطلق منها هذه الجماعات، إضافة إلى مختلف العوامل التي أثرت في توجهاتها السياسية. كما تناقش الورقة، أيضًا، ما بدا من تقارب وتنسيق مصري إسرائيلي في التعامل مع هذه الجماعات. لقد تجوّل الباحث بنفسه في أرجاء سيناء وأجرى العديد من المقابلات مع افراد هذه الجماعات المختلفة ومع السكان، واعتمد على الإفادات المختلفة التي جمعها في عرض المشهد في سيناء وتمدداته إلى الداخل المصري.

مفهوم الأمن والمنشئات الهامة

الأمن والحراسةSecurity&Guarding

تعتبر الحراسة أحد الإجراءات المتبعة لتحقيق الأمن وتوفير الحماية من الأخطار التى يمكن أن تلحق بالشخص او المكان أو النشاط المطلوب تأمينه وهى تختلف فى قواعدها وإجراءاتها وأهدافها بإختلاف النظام الأمنى القائم والذى يختلف بإختلاف نوع النشاط وحجمه ومكانه والإعتبارات الخاصة بالشخص أو المكان أو المنشأة أو النشاط المحروس وبإختلاف نوع وحجم وإتجاه الخطر المتوقع وبإختلاف الظروف والمتغيرات السياسية والإقتصادية والإجتماعية المحيطة.

كما أنه وفقاً لكل ذلك تختلف الوسائل والمعدات والأجهزة المستخدمة فى الحراسة وعددها وحجمها ودرجة التقنية العلمية المستخدمة فى هذا السبيل.

فالحراسة هى إحدى محاور النظم الأمنية وهى وحدها – مهما إتسع نطاقها وتعددت وسائلها – لا تحقق أمنا فعالاً إلا إذا تكاملت مع كافة المحاور الأمنية الأُ خرى التى تشكل فى النهاية نطاقاً أمنيا قادراً وفعالاً ومؤثراً.

وللحراسة دعائم ثلاثة لابد أن تتوافر لها فى إطار نظام أمنى متكامل :

-الفرد.

-المعدات والأجهزة.

-المعلومات.

وبقدر ما تتوافر فى هذه الدعائم الثلاث الأسس والمعايير الصحيحة ، بقدر ما يتكامل النظام الأمنى المحيط بهذه العناصر ، بقدر ما تحقق الحراسة الهدف المرجو منها.

-1الفرد:

يعتبر الفرد هو عصب نظم الحراسة، والإعتماد عليه فى هذه النظم لا يكفى فيه فقط التركيز على الكيف المؤهل ، وإنما يجب أن يوضع هذا الكيف المؤهل فى إطار نظام علمى دقيق ، تحدد فيه الواجبات والمسؤليات داخل نطاق التمكن والسيطرة ، وفى إطار ملائمة من خطوط السلطة ووفق تحديد دقيق لقواعد التفويض ، وتوازن فعال بين السلطة والمسؤلية مع الأخذ فى الإعتبار أن التحديد المفصل الواضح لقواعد وخطوط القيادة التنفيذية والقيادة الإشرافية لجميع أفراد الحراسة فى إطار من مركزية القيادة ، ضرورة علمية وعملية لفاعلية نظم الحراسة وتأثيرها[1].

كما أن الواجبات الموكلة إلى أفراد الحراسة يجب أن تراعى الملائمة للنطاقات الزمانية والمكانية للمهمة ، وأن تكون متسقة مع التنظيم العام للبناء الإدارى والفنى للهدف المطلوب حراسته ، متسقاً فى نفس الوقت مع باقى التنظيمات الآمنية المشاركة فى عملية التأمين وذلك فى دوائرها المتداخلة خارجياً وداخلياً.

-2المعدات والأجهزة : تعتبر إحدى العنار الداعمة فى نظم الحراسة ويقصد بها:

-المعدات والجهزة التى تساعد على فاعلية نظم الحراسة وكفايتها فى توفير الحماية للهدف المراد حراسته وسد الفجوة بين الأداء البشرى والقصور أو العجز البشرى.

-المعدات والأجهزة التى تتلائم مع مواجهة الأخطار المتوقعة وإفشال أثرها أو الحد منه.

-المعدات والأجهزة التى تساهم فى حفظ وإسترجاع وتحديث قاعدة معلوماتية كاملة لنظم الحراسة وتحليل هذه المعلومات وإسترجاعها وطرح البدائل والحلول والخطط الملائمة فى كافة الظروف بالإضافة إلى تنفيذ نظم دقيقة للصيانة المستمرة لهذه الأجهزة.

- المعدات والأجهزة التى تحقق إتصالات فعالة داخل نظم الحراسة ، وبينها وبين مختلف الحلقات الأمنية المحيطة .

طرق وانواع الربط في الجسر كالتالي:

[1]مرجع سابق، ص9

1. ان يمر من منطقة تبوك الى جزيرة صنافير ثم جزيرة تيران ثم الى منطقة النبق (اقرب نقطة في سيناء)
2. ان يمر من منطقة تبوك الى جزيرة صنافير ثم جزيرة تيران ثم يحفر نفق الى سيناء حتى لا يؤثر على الملاحة وخروج ودخول السفن الاسرائيلية والاردنية
3. ان يمر من منطقة تبوك الى جزيرة تيران ثم الى شرم الشيخ[1]

حالة الأمن في منطقة بناء الجسر State of the security :

ينبغي على التصور الأمني والدفاعي أن ينظر للصورة باتساعها، ولايقتصر على التخطيط التكتيكي على مستوى الجسر، وبهذا فالنظرة لسيناء وتوسعات الخطر الإرهابي والإقليمي لابد أن تكون حاضرة.

وكذلك يجب ان يحضر دائما ثلاثي الامن الاستراتيجي للربط وهو كل من[2]:

- العقل الاستراتيجي الامني
- الخطة الاستراتيجية الامنية
- البيئة الاستراتيجية الامنية[3]

ونقصد هنا بالعقل الاستراتيجي الامني، بطبيعته ان يكون استراتيجيا و مدربا وكذلك في عمليات تفكيره، ان ما يتعلق بالربط هنا يستلزم التفكير الاوسع في الجسر و موقعه وتداعياته السياسية والعسكرية والاقتصادية و الاجتماعية والامنية والبيئية، ومن هنا التداخل الذي يحصل في منظومة الامن، ولذا يتسرعي تخطيطاً متكاملاً، من أجل الا يتم حل مشكلة تأمين الجسر مثلا، مع عدم حل مشكلة توزيع و تنظيم تدفق الحشود له في اوقات الذروة، والا يغفل كذلك بنية الجسر وهندسته، على حساب البيئة المحيطة والاحياء المائية، والثروات السمكية، وكذلك تطوير المداخل والمحيط الخاص به، في وقت يقبع السكان المجاورون في المجتمعات القريبة، بمستوى تنمية اقل.

اما الخطة الاستراتيجية، فوجود خطط مكتوبة و يتم تدريب العاملين عليها تعتبر كذلك من الاولويات التي ينبغي العمل على صياغتها نظرا لدور الجسر من جهة وكذلك لموقعة الجيوستراتجي، وتشمل على سبيل الذكر لا الحصر: استراتيجيات النقل واستراتيجيات التعامل مع الحشود، ادارة الازمات، استراتيجيات وخطط الاخلاء، استراتيجيات الطوارئ، سيناريوهات الهجمات الارهابية، مستويات الردع والرفض والتأخير.[4]

[1] James F. Dunnigan, Austin Bay. From Shield to Storm: High-Tech Weapons, Military Strategy and Coalition Warfare in the Persian Gulf. iUniverse, 2009 p51.

[2] هاري آر يارغر، الاستراتيجية و محترفو الامن القومي التفكير الاستراتيجي وصياغة الاستراتيجية في القرن الحادي و العشرين، ابو ظبي (مركز الامارات للدرسات والبحوث الاستراتيجية، 2011، ص 56-86)

[3] المرجع السابق ص86

[4] http://www.securitymagazine.com/articles/82833-the-5-d-s-of-outdoor-perimeter-security

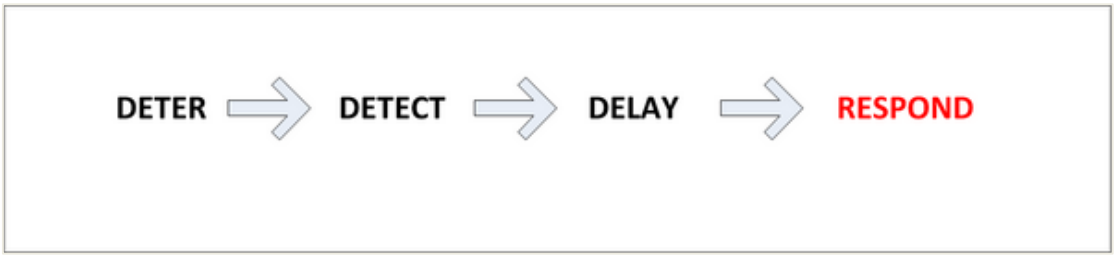

شكل واحد: منهجية حماية المنشآت. المصدر:

ttp://www.securitymagazine.com/articles/82833-the-5-d-s-of-outdoor-perimeter-security

وفيما يتعلق بالبيئة، فدراسة الظواهر الاقتصادية والاجرامية، والديموغرافية الخاصة بالبلدين، و نوع التبادل التجاري والثقافي القائم ومدى احتمالية زيادته، وعلى الرغم من التحديات الامنية فيما يتعلق بالبيئة الى انه كذلك سيكون هذا الجسر دعما هاماً للترابط و تعزيزه وتعزيز التبادل والتنقل.

تحليل الجريمة في المملكة العربية السعودية وفرضية اثر الجسر عليها

وبالنظرة لانعكاسات ذلك على الجسر تحديدا: فالاحتمال الأكثر حدوثا هو خطر أمني في مسألة تهريب البضائع والأشخاص، والاحصائيات تختلف من مرجع لآخر بخصوص عدد المصريين المتواجدين في المملكة، بعض الاحصائيات تشير الى 985 الف مصري، واخرى تشير الى مليون وستة آلاف، وتشير هيئة الاستعلامات المصرية الى مليون ونصف مصري مشكلة اكبر جالية خارج المملكة.[1]

وبالنظر الى مستوى الجريمة من هذه الجالية فنجد انه بحسب دراسة امنية اجريت من قبل وزارة الداخلية، ونظراً لكثرة جرائم العمالة الوافدة، وقد احتلت الجالية المصرية المركز الخامس بعد الجالية اليمنية والهندية والباكستانية والبنجلاديشية، وقد اشارت الدراسة ان اجمالي النسب الأربع للجنسيات: اليمانية، الباكستانية، الهندية، والبنجلاديشية بلغت "60.4%" وعددهم "2807" أشخاص وشكلوا ثلثي العينة المرتكبة للجرائم من اجمالي العينة والبالغة "4682" شخصاً.[2]

ولذا نستنتج انه من خلال الربط بين البلدين ستزيد عدد الجاليات بين البلدين و كذلك عدد العمالة المصرية بالمملكة لسهولة الوصول، وانتفاء الخطر الذي كانت تشكله العبارات وحوادث الغرق.

وكذلك ستدفع بعض المصريين، الى من ذوي الدخول المحدودة الى محاولة التسلل للوصول الى المملكة بشكل غير نظامي لمحاولة كسب العيش نظراً للاوضاع الاقتصادية المتردية في مصر.

[1] المصدر جريدة الرياض

[2] http://www.alriyadh.com/339969

تحدي تهريب المخدرات في المنطقة واثر الجسر على ذلك:

يعتبر نقل البضائع من اعلى الوسائل نقلاً للمواد المخدرة عن طريق النقل البري والبحري، وقد يساهم الجسر في "الاستساغه النفسية" لعمليات تهريب المخدرات وتحديدا الادوية المخدرة والتي شهدت قبل ذلك سوابق من مصر بجلب حبوب مخدرة والعكس كذلك.

والجدير بالذكر هنا حول تهريب المخدرات والذي قد يدخل عن طرق مصر، ان تقرير صادر عن لجنة غرب أفريقيا لمكافحة المخدرات أن دول غرب أفريقيا لم تعد منطقة عبور لتجار المخدرات فحسب، وإنما تحوَّلت إلى مركز لهذه التجارة غير الشرعية، ومن ابرز المواد التي تنتشر في تلك المنطقة هي الافيون القادم من ايران[1]، حيث تعتبر اكبر دولة مصدرة للافيون في العالم، بحسب تقرير الامم المتحدة للمخدرات، وكذلك يمكن الحديث عن نبات القنب والحشيش الذي يزرع في بعض الدول العربية، و اعتبار شرق افريقيا من اهم الدول لعبور الكوكايين الى اوروبا.

وجهة نظر ميدانية حول المنافذ الحدودية

للمنافذ الحدودية البرية إشكالاتها الأمنية تكاد تنحصر في عمليات التهريب، ولكون الجسر سينتهي بمنفذ بري في منطقة سيناء، يتوجب علينا حصر وتوقع ما قد يكون رائجاً للتهريب في هذه المنطقة، ومبدئياً سيتصدر القائمة السلاح والمخدرات[2] .

أيضاً لا يمكن عزل المشهد الإسرائيلي والفلسطيني عن الموضوع، وذلك لما لدى الفلسطينيين من شبكات تهريب ممتدة في الداخل المصري، إضافة إلى امتلاكها للخبرة الكبيرة في هذا المجال، والدوافع السياسية الخاصة بها .

ويمكن تصنيف عمليات التهريب بنوعين هما:

<u>التهريب ذو الآثار الاقتصادية:</u>

وسيكون هذا النوع موجهاً إلى مصر من المملكة (بضائع وخلافه).

<u>التهريب ذو الآثار الجنائية:</u>

وسيكون موجهاً إلى المملكة من مصر (سلاح ، مخدرات).

لا بد أن يكون المنفذ الجديد مجهز بأحدث التجهيزات الأمنية والتقنية، وذلك على صعيد الجانبين السعودي والمصري، حتى وإن استلزم الأمر أن تتولى المملكة تجهيز وتدريب الجانب المصري في هذا الخصوص .

ولذا لا بد أن يكون المنفذ السعودي متكامل من جميع الدوائر الأمنية والخدمية بالحد الأعلى من الطاقة التشغيلية البشرية والفنية .

ولا بد من دراسات مسحية لمعرفة الحجم المتوقع من المرور البشري والتجاري للمنفذ، للتمكن من الإعداد الجيد المبني على أسس علمية حتى لا يكون المنفذ معضلة أمنية جديدة على مستوى المنافذ البرية.

[1] https://www.unodc.org/documents/wdr2015/World_Drug_Report_2015.pdf

[2] مقابلة مع خبير امني

الارهاب خطر متعدي ومتعدد (استراتيجياً وامنياً)

وانتقالا الى ما يتعلق بالشأن الامني والارهاب فإن الاحتمالات الأخطر تتعلق بالشأن الدفاعي ومكافحة الإرهاب: هنا تأتي احتمالية نقل خلايا لداعش، أو استهداف الجسر بعمليات انتحارية أو مدافع هاون أو حتى صواريخ تكتيكية.

وبالإضافة للاعتبارات الأمنية في إجراءات ضبط المرور والتفتيش، فلاشك أن وجود حرم أمني على مدخل الجسر بما يكفي لامتصاص أي استهداف انتحاري مطلوب، وكذلك مهم وجود وسيلة للدفاع الصاروخي.

المشكلة أن بطاريات كباتريوت قد لاتكفي في مواجهة الصواريخ شديدة القصر إذا أطلقت بكمية كثيفة (التشبع) لافتقاده القدرة الفنية على الاختيار السريع تبعا للأهداف الحيوية، فضلا عن الثمن المرتفع للصاروخ، وهذا يطرح خيار آخر بالمقابل الوحيد المتاح هو القبة الحديدية الإسرائيلية، وإن كان الروس في معرض الانتهاء من تطوير نظام آخر مثل نظام (الأستاد) الكندي ومثيله جيد كذلك ولكن مداه لايتجاوز 10 كم.[1]

التنقل والتهريب، واوقات الذروة

تعتبر المملكة العربية السعودية في حال أمنية أفضل بالمقارنة مع المنطقة المقابلة لها في الجسر وهي منطقة سيناء، ومع ذلك قد يتجلى عدد من الاخطار الامنية مثل تهريب البشر خاصة[2]، مثل تهريب الافراد المتواجدين بالمملكة بشكل غير نظامي، او كذلك من اصحاب الفكر المتطرف من الراغبين للانضمام لداعش.

وقد يتزايد هذا التهريب كذلك بشكل موسمي لا سيما في موسم الحج[3]، باستغلال الاعداد المتزايدة للنقل في الجسر من ناحية و كذلك الرغبة في اداء مناسك الحج دون تصاريح رسمية، او باستغلال تلك الاوقات للخروج من المملكة.

ولذا يتسوجب التفكير من خلال منظومة قبل واثناء و بعد وجراء الاحترازات الامنية اللازمة.

---

[1] http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pdffiles/PUB1249.pdf

[2] إن أحد أكبر تحديات هذه الجريمة تتمثل في سهولة تكيفها مع الظروف المتغيرة للعرض والطلب و أيضا مع إختلاف قدرات العدالة الجنائية في بلدان المنشأ والعبور والمقصد. فالجهود تركز بشكل كبير على اعتقال وترحيل المهاجرين وتولي اهتماماً أقل لتفكيك الجماعات الإجرامية المنظمة المتورطة. يجب القبض على هؤلاء الذين يجنون الأرباح الحقيقية ومحاكمتهم. فتعزيز مراقبة الحدود قد يؤدي لوحده إلى زيادة الطلب على خدمات التهريب لدخول البلاد بطريقة غير قانونية.

إن تهريب المهاجرين جريمة عبر وطنية عابرة للحدود و المناطق. وما لم تتوحد جهود الدول للتصدي لها فلن يتأثر تواصل صناعة التهريب. ولمعالجة هذه الجريمة بنجاعة يجب أن يكون هناك تعاون بين الشرطة والقضاء في بلدان المنشأ والعبور والمقصد وكذلك تحقيقات مالية، واستهداف أرباح عصابات التهريب، واتخاذ موقف صارم ضد الفساد.

وتقدر المنظمة الدولية للهجرة أنه في الأشهر التسعة الأولى من عام 2014، مات 4077 مهاجراً على الأقل أثناء تهريبهم إلى الخارج بزيادة تفوق 70% عن حالات الوفاة المسجلة في عام 2013 بالكامل. وهذه الأرقام لاتزال غير قادرة على عكس العدد الحقيقي للضحايا بسبب حالات الاختفاء وصعوبة الإبلاغ عن حالات الوفاة والتأكد منها.

[3] تقدر اعداد الحجاج سنويا حوالي مليوني حاج

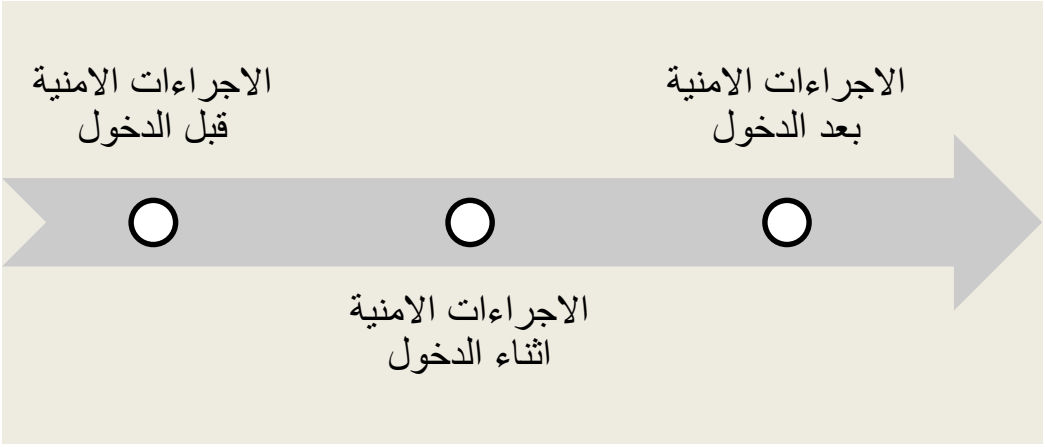

شكل 2 من عمل الباحث

من جهة اخرى يشكل كذلك تهريب الممنوعات وعلى رأسها المواد المخدرة والاسلحة، خطر كبير من والى المملكة، لا سيما مع النظر الى الطبيعة الاستراتيجية الامنية التي يشكلها الجسر والمتمثلة بالربط بين آسيا وافريقيا.

ومن ضمن الاخطار كذلك تعرض الجسر نفسه لعمليات تخريب او هجمات ارهابية بسبب مواقف سياسية او عسكرية لكلا البلدين، او استهداف اوقات الذروة من دول عدوة.

الاعتبارات البيئية لمنطقة الجسر

تعتبر منطقة بناء الجسر، من المناطق الغنية بالاحياء البحرية الحياة الفطرية البكر، وتشتهر كذلك بمزاولة هواية الغوص والاستكشاف البحر نظراً لصفاء المياه، و وجود الشعاب المرجانية[1]، والاسماك الملونة والفريدة، والاحياء البيئية، وقد يتشكل خطر يتعلق بعملية البناء ، وتلك الصعوبات والتحديات تتعلق بخسارة الحياة الفطرية والاضرار بها اذا لم يتم مراعاة الطبيعة المتميزة، والتكوين البيئي "البكر" لتلك المناطق، فمن الممكن ان يحدث اخطار تدمر البيئة والطبيعة وبالتالي اخطار على الامن البيئي ومنه الى السياحة، والدخل الاقتصادي، حيث لا تقدر تلك الثروات البيئية بثمن خاصة في البحر الاحمر لتميز طبيعته ومكوناته من الحياة الفطرية.[2]

الخطر الامني في سيناء

تواجه منطقة سيناء عديد من التحديات التي تم فرصها بسبب الموقع الجغرافي و نوعية الجرائم، وكذلك، عدم ادماج المجتمع في سيناء في الشرطة والجيش. وتواجه الحكومة المصرية عدد من التحديات في التعامل مع تلك المنطقة لا سيما و ان اهلها

[1] تعتبر المنطقة خصوصا والبحر الاحمر عموما من المناطق التي تجذب ممارسي رياضة الغوص.

[2] http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/ModoatAma1/naturallif/sec01.doc_cvt.htm

حاصلين على عدد من اوسمة المقاومة، وتشهد تباينا فيما تتعرض له من خسائر بشرية بسبب العمليات العسكرية من الجيش والشرطة.[1]

والحالة بالنسبة للوضع في سيناء، فهي تعتبر بوضعها الحالي هي مسرح حرب فعلية، وكذلك مستودع أساسي لشبكات التهريب ويمكن الحديث عن الخطر الامني كالتالي:

صحيح أن قضية الإرهاب والتمرد هي غالبا حاصلة في النصف الشمالي (الملاصق لإسرائيل وقطاع غزة، لأسباب التوزع السكاني لقبائل البدو، وسهولة الطرق ممايضعف السيطرة الأمنية، وضعف التواجد العسكري والأمني عموما، تبعا للوثيقة الأمنية الخاصة بمعاهدة السلام، وإن كان هذا تحسن بموافقة إسرائيلية تبعا لتمدد حركة التمرد، وكذلك ملاصقة الحدود الإسرائيلية وقطاع غزة والتي تمثل محطة وصول لشبكات التهريب)؛ إلا أن عملية تفجير الطائرة الروسية المقلعة من مطار شرم الشيخ توضح إمكانية تمديد التهديد الأمني لجنوب سيناء، (مع ملاحظة أن اختراق شرم الشيخ مع إحكام السيطرة الأمنية التامة على مداخلها يُعد أسهل كثيرا من التحرك في الطرق والمضارب والممرات غير المهدة).[2]

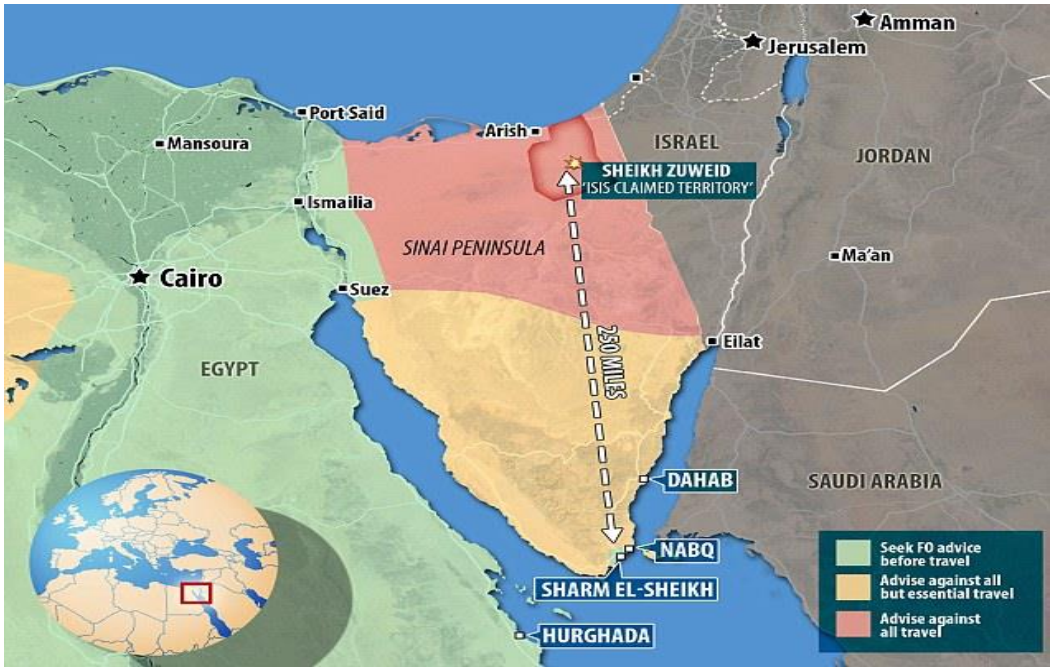

كذلك سيناء منذ أعوام هي منطقة ذات توتر عالي فيما يتعلق بشبكات التهريب، سواء تهريب الأسلحة والبضائع (لغزة) وتهريب البشر (لإسرائيل). واللافت - أن خط التهريب تقريبا واحد في بداياته وأوسطه وحتى نهاياته في شمال سيناء مابعد مدينة العريش وبعد ذلك يحصل الافتراق: غزة (أنفاق)، إسرائيل (الحدود البرية).

في هذا دلالة على تعقد وتشابك العلاقة والدعم المتبادل، بين مساحات الجريمة المنظمة والإرهاب، وأيضا بين شبكات التهريب (على المستويين التكتيكي والاستراتيجي)، ليس فقط بسبب وجود البدو كعامل مسهّل مشترك، ولكن لطبيعة العلاقة العضوية

[1] اسماعيل الاسكندراني الحرب في سيناء: مكافحة إرهاب أم تحوّلات إستراتيجية في التعاون والعداء؟، الدوحة (المركز العربي لدراسة السياسات والابحاث،2014 ص 27)

[2] http://www.eepa.be/wcm/dmdocuments/Small_HumanTrafficking-Sinai2-web-3.pdf

التي تنشأ مع الوقت والاستفادة المتبادلة (توفير حاجيات من قبل شبكات التهريب، ضرب السيطرة النظامية والإشغال الأمني من قبل التمرد والإرهاب).[1]

يمكن الوصول اذا الى نتيجة فيما يتعلق بالخطر الأولي بخصوص الجسر، ان يكون في استخدامه كأداة نقل لبيئة مطلوبة من قبل شبكات التهريب (بشر وبضائع وسلاح)، وأيضا كوسيلة لنقل خلايا داعشية للسعودية.

داعش واستهداف الجسر واختراق

ويمكن القول أن استراتيجية داعش في المرحلة المقبلة (بعد تصفية مركزها المؤقت في العراق والشام وهذا سيحصل بالتأكيد) هو العودة لفكرة (الخلايا) النويات اللامركزية وتكتيكات الإرهاب (لا التمرد) خصوصا في بيئات جديدة ولكن هامة في نفس الوقت (استراتيجيا وأيديولوجيا).

ومن الاهمية بمكان الاشارة الى خطر استهداف الجسر في عمليات تخريب، وهذا لأنه لايعتمد على القدرة في اختراق السياسة الأمنية على الجسر ومنافذه، بل هو يعتمد على القدرة على تمدد شبكات العمل الإرهابي في جنوب سيناء، وليس حتى بدرجة كبيرة، فمجموعة صغيرة قادرة على إحداث إيذاء كبير.

الخاتمة

يرى الباحث ان الخطر على الجسر يتشكل قبل عملية الوصول له، فيما يتعلق بالبيئة الامنية في كلا البلدين واهمية علاجها، وهي ترتكز على تهريب البشر والسلاح و المخدرات، علاوة على الاخطار الاقليمية التي تتعلق بالاهارب و داعش، و كذلك دور البدو في سيناء بالتهريب و امكانية استخدام الجسر، كادعم لوجستي، وجدير بالاشارة أن بقاء وضع سيناء كما هي عليه، هو خطر أمني كبير بلاشك على المملكة في حال بناء الجسر.

الجسر قد يمثل فرصا كبيرة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وله كذلك مخاطر وآثار جانبية محتملة أمنية أو اقتصادية أو اجتماعية وثقافية، فهل سعى أي من الطرفين أو كليهما معا للقيام بأي دراسات جدوى في هذه المساحات، وهل حصلت دراسات معمارية وإنشائية وبيئية؟ خصوصا مع تحفظات بعض الخبراء الهندسيين على فكرة وتطبيقية الجسر وتفضيلهم مثلا النفق؟

و خطر مشابه دفع إسرائيل أن تتساهل كثيرا وتسمح للمصري بخرق بنود الاتفاقية الأمنية وإدخال قوات عسكرية للمنطق ج - مع الدلالة الكبيرة استراتيجيا لهذه النقطة في نظرية الأمن القومي الإسرائيلي - على الأقل لأربعين سنة مضت، والسبب الوحيد هو تصاعد التهديد الأمني في سيناء.

المشكلة - أن سياسات واستراتيجيات جمهورية مصر العربية، تحتاج لمزيد من العمل و التطوير في تلك المنطقة، كي يتم تحييد ذلك الخطر، حيث ما تقوم به احيانا قد يسبب نتائج عكسية بالنسبة للوضع الامني في سيناء.

[1] عبدالرحيم علي، سيناء.. إلى أين؟ دلائل ومؤشرات: خريطة الجماعات الجهادية، القاهرة (المركز العربي للدراسات والبحوث ص1)
http://www.acrseg.org/2306/bcrawl

قام عدد من الخبراء الامنيين الأمريكيين والغربيين قد اشارو على ضرورة تحسين التكتيكات والاستراتيجيات الامنية فيما يتعلق بسيناء، (على الأقل لتحسين تكتيكاته فضلا عن تحول استراتيجي يقوم به) ليس حبا في تطور وضع إيجابي في مصر، وإنما لخطورة الأوضاع على مصالح وحلفاء أكثر أهمية، خصوصا مع ظاهرة التلاقح الإقليمي لداعش.

وختاما يجدر الإشارة ان الايجابيات الاقتصادية، والتجارية والتبادلية لكلا الطرفين، قد تكون عامل ايجابي و مؤثر في تحييد كثير من الاخطار الامنية اذا ماكانت مكاسب لا سيما حول البيئة المحيطة بالجسر والمناطق المجاورة له من جهة، وكذلك تسهيل الوصول و الربط بين البلدين، مع التركيز على الاجراءات الامنية، المباشرة والمتمثلة في نقاط التفتيش و تأمين الجسر والمنافذ والمداخل عبر منهجيات الردع والكشف والرفض والتأخير و الدفاع.

وكذلك الاجراءات الامنية غير المباشرة مثلا تغيير السياسات الامنية لجمهورية مصر فيما يتعلق بسيناء، و دفع المملكة كذلك تلك المناطق المجاورة للجسر من كلا البلدين لمناطق تبادل تجاري و تطوير، يسهم في تنميتها ويعمل على رفع دورها في التنمية و التبادل بين البلدين.

ختاما، يشكل الجسر ربط بين الشرق و الغرب وليس فقط، بين مصر و السعودية، ولذلك سيسهم في ربط الشرق العربي بالدول العربية في المغرب العربي عبر طريق بري، علاوة على تقصير وقت النقل بين الدول العربية، و تحقيق جزء من الامن العربي في ربط الدول العربية ببعضها، لا سيما كذلك السودان والتي تعتبر مخزن للأمن الغذائي، وتعزيز التجارة البينية بين دول المغرب العربي ودول الخليج، ويجدر كذلك الاشارة الى ان الجسر سيعزز العمل العسكري بين مصر و السعودية و يحقق جزءاً هاماً من الامن الاقتصادي بين الدول العربية.

المراجع:

- بول روبنسون، قاموس الأمن الدولي، (ابو ظبي:مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2009)
- تيري دي مونبريال، جان كلين، موسوعة الإستراتيجيا، (بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2011)
- جايمس غليك، نظرية الفوضى، ،(بيروت: دار الساقي ، 2008)
- جمال السويدي، آفاق العصر الامريكي السيادة و النفوذ في النظام العالمي الجديد، (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات و الابحاث الاستراتيجية ، 2014)
- هاري آر يارغر، الإستراتيجية ومحترفو الأمن القومي، التفكير الإستراتيجي وصياغة الإستراتيجية في القرن الحادي والعشرين. (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2011)
- يحيى الزهراني، التربلوماسي، صعود دور المؤسسات غير الحكومية في دارة العلاقات الدولية، مفاهيم المستقبل، ، (ابو ظبي: مركز المستقبل للابحاث و الدراسات المتقدمة ، 2014)
- يوسف زيدان، اللاهوت العربي و اصول العنف (القاهرة: دار الشروق، الطبعة السابعة ، 2013)

النـدوات والمؤتمرات

- وليد عبدالحي، ورقة بعنوان النظام الاقليمي العربي: استراتيجية الاختراق وإعادة التشكيل،المؤتمر السنوي لمراكز الدراسات السياسية و الإستراتيجية في الوطن العربي، تحولات جيوستراتيجية في سياق الثورات العربية(المركز العربي لدراسة السياسات و الابحاث، الدوحة،2012).

المراجع الاجنبية

- Anthony Cordesman, Securing the Gulf: Key Threats and Options for Enhanced Cooperation. Center for Strategic and International Studies. New York. 2013
- Huyghe, François-Bernard, "Terrorisme et medias", Visited on 5 July 2015

مواقع الانترنت

- http://www.start.umd.edu/gtd/search/Results.aspx?page=1&casualties_type=&casualties_max=&country=173&count=100&charttype=line&chart=overtime&ob=GTDID&od=desc&expanded=no#results-table
- https://www.gcc-sg.org/indexd2c3-2.html?action=Sec-Show&ID=351
- https://www.unodc.org/documents/wdr2015/World_Drug_Report_2015.pdf
- http://www.alriyadh.com/339969
- http://www.ginad.org/ar/info?id=7159
- http://henryjacksonsociety.org/wp-content/uploads/2014/05/HJS-Terror-in-the-Sinai-Report-Colour-Web.pdf
- http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pdffiles/PUB1249.pdf
- http://www.eepa.be/wcm/dmdocuments/Small_HumanTrafficking-Sinai2-web-3.pdf
- http://understandingwar.org/sites/default/files/ISIS%20Global%20Strategy%20--%20A%20Wargame%20FINAL.pdf
- http://www.securitymagazine.com/articles/82833-the-5-d-s-of-outdoor-perimeter-security

تحليل أهمية مشاركة المجتمع المدني في تنشيط التنمية السياحية المستدامة بالجزائر (دراسة وصفية في ولاية المسيلة)

Participation of local society in the development of sustainable tourism in Algeria. (Discovery study in the wilaya of M'sila)

ا.د/ الاخضر عزي استاذ التعليم العالي-جامعة محمد بوضياف-المسيلة-الجزائر.

ا.مساعد/الصالح بزة ، استاذ مساعد-جامعة البشير الإبراهيمي برج بوعريريج.

Abstract

Recent vision of sustainable tourism development considers local society as part of that development. Tourism cannot thrive without local citizens' participation in protecting cultural heritage, social values, touristic resorts, management of touristic projects as well as planning touristic development in their communities. In this way, they are seen as active and beneficial members for tourism. The employment of these citizens will improve their lives' conditions and salaries and their societies, too, will benefit from facilities and general services. In addition, we cannot talk about a real touristic development that harms and damages the values and cultures of local societies and fails to realize economic and social benefits for them.

The aim of this article is to show touristic capacities in Algeria, indexes of this sector, and mechanisms used for the realization of sustainable tourism development. The article sheds light on the touristic capacities of Msila, characteristics of its local population, and to what extent they play a role in developing tourism in their Wilaya. It tackles too international experiences in sustainable tourism development to view the main elements of their success.

Key words: tourism, touristic development, sustainable tourism, local society, touristic strategy, touristic product, touristic zones of expansion.

الملخص:

يبرز الاقتصاد التشاركي l'économie participative بفعاليته وديناميكياته القطاعية المرنة والمكيفة اسس المنظور الحديث للتنمية السياحية المستدامة ودور وأهمية إشراك المجتمع المحلي عبر المجتمع المدني la société civile في التنمية السياحية، فمن غير الممكن تطوير الانشطة السياحية؛ إلا بإشراك السكان المحليين وفق قيم المواطنة ومن خلال المساهمة في الحفاظ على الموروث الثقافي والقيم الاجتماعية والمعالم السياحية، وكذا تخطيط وتنفيذ التنمية السياحية بإقليمهم، وبذلك فهم يشكلون عنصرا داعما للسياحة، وبتشغيلهم يزداد دخلهم وتتحسن ظروفهم المعيشية، إضافة الى استفادة المنطقة من البنية التحتية والتسهيلات والخدمات العامة بدخول السياحة الى المنطقة، في المقابل، لا يمكن الحديث عن تنمية سياحية حقيقية يكون من تبعاتها إلحاق الضرر بقيم المجتمعات المحلية وثقافتهم وبيئتهم ؛مما يؤدي إلى العجز في تحقيق منافع اقتصادية واجتماعية لها.

يدور مضمون مداخلتنا حول إبراز ، اهمية الاقتصاد التشاركي والإمكانيات السياحية بالجزائر ومؤشرات أداء القطاع السياحي وكذا آليات تحقيق التنمية السياحية المستدامة، كما يتطرق للمؤهلات السياحية بولاية المسيلة وخصائص المجتمع المحلي ومدى مساهمة المجتمع المدني في تنشيط التنمية السياحية، كما توضح تجارب دولية في مجال التنمية السياحية المستدامة؛ لاستنباط أهم عناصر نجاحها ومحاولة تطبيق ذلك محليا.

الكلمات المفتاحية: السياحة، التنمية السياحية، السياحة المستدامة، الاقتصاد التشاركي، المجتمع المحلي، المجتمع المدني، استراتيجية السياحة، المنتوج السياحي، مناطق التوسع السياحي.

تمهيد:

تشكل السياحة أهمية خاصة لدى معظم الشعوب والأمم و تتضاعف أهميتها مع تزايد دورها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والتكنولوجي، وقد شهد قطاع السياحة في العالم خلال النصف الثاني من القرن العشرين نموا متزايدا، حيث باتت السياحة تمثل موقعا متميزا في اقتصاديات الدول لتصبح أول وأهم صناعة عالمية-على الأقل- من حيث رأس المال المستثمر والأيدي العاملة المستخدمة، و لصناعة السياحة تأثير في تطوير البنية التحتية مثل: الطرق وشبكة المواصلات... إلخ، وهي عامل مهم في حماية المعالم الأثرية والأماكن التاريخية والمنتجات السياحية و الطراز المعماري المميز للمجتمعات المضيفة، لكل هذه الأسباب وغيرها اهتمت اغلب الدول بهذه الصناعة الآخذة في النمو والتوسع الناجم عن ازدياد أوقات الفراغ والعطلات المدفوعة الأجر وتحسن مستوى المعيشة وارتفاع نسب التعليم والدخل، و التطور المستمر في وسائل النقل؛ لذلك دخلت دول العالم في منافسات متطورة للتسويق والدعاية الإعلامية لمنتوجها السياحي بغية جذب أكبر عدد من السائحين، مما انعكس على الزيادة في عددهم، حيث بلغ على المستوى العالمي أكثر من 1.138 مليار سائح سنة 2014م بزيادة قدرها 51 مليون سائح مقارنة بسنة 2013م، ومن المتوقع زيادة العدد الى أكثر من مليار ونصف بحلول عام 2020م.

يبرز المنظور الحديث للتنمية السياحية المستدامة دور إشراك المجتمع المحلي في العملية السياحية من خلال المجتمع المدني المحلي المزود بالثقافة المدنية، ويظهر الاختلاف بين مفهوم السياحة العادية أي النمط القديم للسياحة و السياحة المستدامة -أي نمط السياحة المعاصر، في انفصال مكونات العمل السياحي في النمط الأول واتصاله في النمط الثاني ويوجد في الأخير درجة كبيرة من التعاون والاتصال بين مكونات العمل السياحي، إذ أن السياحة المستدامة تعمل على المحافظة على الموارد البيئية الطبيعية وصيانة المباني الأثرية والمزارات التاريخية...الخ، من خلال مشاركة المجتمع المحلي في العملية السياحية حيث يكون له دور كبير وفعال في المحافظة على البيئة السياحية.

بغية اثراء موضوع مداخلتنا، اطلعنا على جملة من الدراسات السابقة، سواء التي دار موضوعها حول الجزائر او بقية بلدان العالم، وهذا ما ساعدنا في بلورة فرضيات بحثنا.

الدراسات السابقة:

- دراسة الباحثة :كفاح، فارع النهار الشواقفة، "البعدان المحلي والعالمي في السياحة التراثية في الأردن" ، أطروحة دكتوراه في الجغرافيا، الجامعة الأردنية، أيار 2011، تم التطرق الى الأسس المعتمدة في عملية اختيار وتحويل المعلم الحضاري الى منتج سياحي وتحليل أثر البعد العالمي والمحلي في السياحة التراثية، كما تم دراسة الأسباب الكامنة وراء اقتصار السياحة التراثية على مواقع دون غيرها وتركيزها على منتج دون آخر من السياحة التراثية في الأردن، وخلصت الدراسة الى ان عوامل اختيار مواقع السياحة التراثية في الأردن تشتمل ثلاث مجموعات: أصالة وتفرد المواقع، العامل الديني وقضية الهوية السياسية، كما أظهرت الدراسة ان المواقع السياحية التي تتميز بالأصالة والتفرد لها دور كبير في الجذب السياحي، كما تبين أن هناك تداخلا بين حفظ الموروث الثقافي والسياحة التراثية، واتضح أن هناك إمكانية لبروز وتطور الأقاليم في ظل العولمة ومن الممكن للمجتمع المحلية القيام بتنمية إقليمها السياحي كما هو الحال في البتراء والبحر الميت والعقبة، ومن أهم توصيات الدراسة الاهتمام بالتفرد والاصالة في الصورة السياحية من خلال إضافة البعد المحلي في التصميمات السياحية لكافة المواقع السياحية، ليصبح كل موقع سياحي له نمط مميز مرتبط بموروثه الثقافي، كما توصي بتوجيه الاهتمام للصناعات الحرفية واليدوية لأهميتها في تمثيل الهوية الأردنية.

- دراسة الباحث حافظ، بن عمر: "السياحة في تونس بين الضرورة الاقتصادية والضريبة الاجتماعية"، ط1، مطبعة دار نهى للطباعة، صفاقس، تونس،2013: تناولت أهمية السياحة في الاقتصاد التونسي والآثار الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنفسية للسياحة الدولية على المجتمع المحلي وتمحورت الإشكالية حول آثار التقاء قيم النظام الرأسمالي بقيم المجتمع المحلي من خلال الظاهرة السياحية، وخلصت الدراسة الى أن 65% من السواح يحترمون ثقافة وتقاليد المجتمع المحلي و أن هناك أسباب متعددة لتقليد السائح منها: جلب انتباهه ....، كما أن التفاعل بين المحلي والسائح يتم بصفة غير متكافئة فالسياح تتاح لهم فرصة التفاعل مع المحليين الا أن هؤلاء جميعا لا يمكنهم من القيام بذلك بل ان مجموعة صغيرة فقط 1% يمكنها التفاعل مع السياح ومن بين النتائج التي توصل اليها الباحث أن السياحة أضعفت قيم المجتمع المحلي من جهة، وحدث حراك اجتماعي من خلال عزوف الشباب عن العمل في قطاع الفلاحة واتجاههم لقطاع السياحة وهو ما يوفره هذا الأخير من فرص لتحسن الوضعية المادية بسرعة، في المقابل كانت لها أهمية على المجتمع المحلي حيث تحسنت وضعية السكان حيث أن 48.5% منهم يقرون بتحسن ظروف حياتهم.

بناء على ما ذكر؛ ننطلق في إعداد مداخلتنا على الفرضيات التالية:

الفرضية الاولىH1: يعمل الاقتصاد التشاركيEconomie participative على تنميةدعامات احلالية بديلة لإشراك المجتمع المدني في التنمية السياحية المستدامة من خلال التقاط الاشارات الدالة؛

الفرضية الثانية H2: يستفيد المجتمع المحلي من عوائد التنمية السياحية المستدامة من خلال المشاركة الواعية في تصور الإقلاع السياحي المحلي؛

الفرضية الثالثةH3: للجزائر مؤهلات وقدرات سياحية تمكنها من أن تصبح من أهم الدول السياحية في حالة إعطاء الأولوية لمساهمة المجتمع المحلي في التنمية السياحية المستدامة؛

الفرضية الرابعة:H4: لولاية المسيلة قدرات سياحية مميزة ، يمكن استغلالها برشادة ووعي المجتمع المدني لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة المحلية وإلغاء الاقصاء.

انطلاقا من الفرضيات السابقة، يمكن صياغة إشكالية البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

هل هناك اشراك ومساهمة للمجتمعات المحلية في عمليات التخطيط والتنمية السياحية المستدامة بالجزائر ، وكيف يمكن للمجتمع المدني بولاية المسيلة المشاركة في دفع التنمية السياحية المستدامة بأبعادها المحلية؟

من خلال هذا التساؤل السابق، يمكن طرح الاسئلة الفرعية التالية:

-ما مفهوم كل من التنمية السياحية المستدامة والمجتمع المحلي؟

- ما مفهوم الاقتصاد التشاركي والمجتمع المدني؟

-ماهي علاقة المجتمع المحلي بالتنمية السياحية المستدامة؟

-هل هناك توجه نحو تطبيق التنمية السياحية المستدامة في الجزائر؟

-ما مدى مساهمة المجتمع المحلي بولاية المسيلة في التنمية السياحية؟

-استخدمنا اسلوبا سرديا وصفيا مطعما بالاستنباط المنطقي، لذلك، فقد استفدنا من دراسات سابقة في الموضوع واحصائيات رسمية من مديرية السياحة لولاية المسيلة، والاطلاع على وثائق ؤسمية كما استخدمنا صورا واشكالا شارحة لاهمية المجتمع المدني في خدمة وتطوير السياحة بولاية المسيلة.

مخطط الدراسة

1- المقاربة الفكرية للميدان السياحي وعلاقته بالمجتمع المحلي.
2- التنمية السياحية المستدامة بالجزائر.
3- تجارب دولية في مجال التنمية السياحية المستدامة.
4- -اهمية الاقتصاد التشاركي في تنشيط مجتمع مدني يكفل مشاركة المجتمع المحلي في السياحة المحلية.
5- دراسة استطلاعية حول اشراك المجتمع المحلي بولاية المسيلة.

المقاربة الفكرية للميدان السياحي وعلاقته بالمجتمع المحلي.

أولا-تعريف السياحة والسائح:

تناول ماكنتوش Mcintosh (1984)السياحة بأنها نظام يضم مجموعة الظواهر والعلاقات المكانية الناجمة عن عمليات التفاعل بين السياح والدول والمجتمعات المضيفة وذلك بهدف استقطاب السياح[1]،أما جوير فرولرGUYER FREULLER (1905) فيعرف السياحة بكونها " ظاهرة من الظواهر العصرية التي تنشأ عن الحاجة المتزايدة للحصول على الراحة والاستجمام وتغيير الجو والإحساس بجمال الطبيعة وتذوقها والشعور بالبهجة والمتعة من الإقامة في مناطق ذات طبيعة

[1] إبراهيم بظاظو: السياحة البيئية وأسس استدامتها، ط1، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص41.

خاصة"[1]، أما روبار لنكر(Robert Lanquard) فقد أشار إلى أن السياحة عبارة عن مجموع الأنشطة البشرية التي تتعلق بالسفر، وصناعة تهدف إلى إشباع حاجات السياح،[2] في المقابل تناول كل من هوزكر HUNZIKER وكرافتKRAFT (1943) المفهوم بحيث أشارا إلى أن " السياحة هي المجموع الكلي للعلاقات والظواهر الطبيعية التي تنتج من إقامة السائحين وأن هذه الإقامة لا تؤدي إلى إقامة دائمة وممارسة أي نوع من العمل سواء كان عملا دائما أو عملا مؤقتا"[3].

يعرف الباحث الإنجليزي نور فال (Nourfal) السائح بأنه الشخص الذي يدخل بلدا أجنبيا لأي غرض من الأغراض عدا اتخاذ هذا البلد محل إقامة دائمة، أو العمل في هذا البلد عملا منظما ومستمرا والذي ينفقه في هذا البلد المقيم فيه إقامة دائمة تؤمن له ما لا يكسبه في مكان آخر.[4]ويجدر بنا هنا الإشارة إلى الفرق بين السائح الأجنبي وهو أي شخص يقوم بزيارة أي دولة غير الدولة التي يقيم ويعمل بها ولمدة لا تقل عن 24 ساعة، أما السائح المحلي فهو أي شخص يقوم بزيارة أي مكان داخل الدولة التي يقيم بها غير محل إقامته ولمدة لا تقل عن 24 ساعة.[5]

يلاحظ من التعاريف سابقة الذكر، أن الهدف الرئيسي للسياحة هو توفير الراحة والاستجمام، في المقابل فإن السياحة نشاط خدمي قادر على خلق فوائض القيم les plus-values وبالتالي العوائد les rendements، دون إنفاق كبير من جانب التكاليف، وأن هذا النشاط قادر على خلق مناصب شغل بصفة دائمة أو موسمية للتحكم في تسيير المرافق السياحية، كما أن انتقال السائح يكون لأي هدف باستثناء الوظيفة أو العمل بأجر وأن فترة إقامته تكون أكثر من 24 ساعة. اضافة الى ما ذكر وفي اطار المبادرات المحلية وللتعريف افضل بالنشاط السياحي في أي بلد كان: ينبغي الاستدلال بالمبادرات المحلية المنشطة من قبل المجتمع المدنيla société civile المزود بالثقافة المدنيةla culture civile النابعة من الاطر الفكرية للاقتصاد التشاركي économie participative [6]، ويتم تجسيد هذه الثقافة من خلال: الندوات، الحلقات النقاشية، الدورات التدريبية، الزيارات الميدانية، المسابقات والمباريات، بمعنى ان الاقتصاد التشاركي وعنصره الفعال المجتمع المدني النابع عن المجتمع المحلي هو المحرك الجديد للسياحة العالمية عموما والمحلية خصوصا، ولكن الضرورة المنهجية لتحقيق ذلك تبرز من خلال التوعية العلمية والفكريةبأهمية النظام السياحي التشاركي المتكامل- كما يوضحه الشكل التالي:

[1] كمال درويش، محمد الحماحمي: رؤية عصرية للترويح وأوقات الفراغ، مركز الكتاب للنشر، القاهرة، 1997، ص 249.

[2] خالد كواش: السياحة مفهومها. أركانها. أنواعها، ط1، دار التنوير، الجزائر، 2007.ص24.

[3] مثنى طه الحوري، إسماعيل محمد على الدباغ: مبادئ السفر والسياحة، مؤسسة النشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 41.

[4] مصطفى يوسف كافي: صناعة السياحة والامن السياحي، دار رسلان، دمشق،2009، ص18.

[5] سعيد البطوطي: شركات السياحة ووكالات السفر، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 2010، ص 27.

[6] ينظر المزيد في:محمد كريم:الاقتصاد الاجتماعي بالمغرب-التنمية المعاقة وجدلية الاقتصاد والمجتمع-،مطابع افريقيا الشرق،الدار البيضاء، المغرب،2012،صن ص:44-45.

شكل رقم 01: النظام السياحي المتكامل

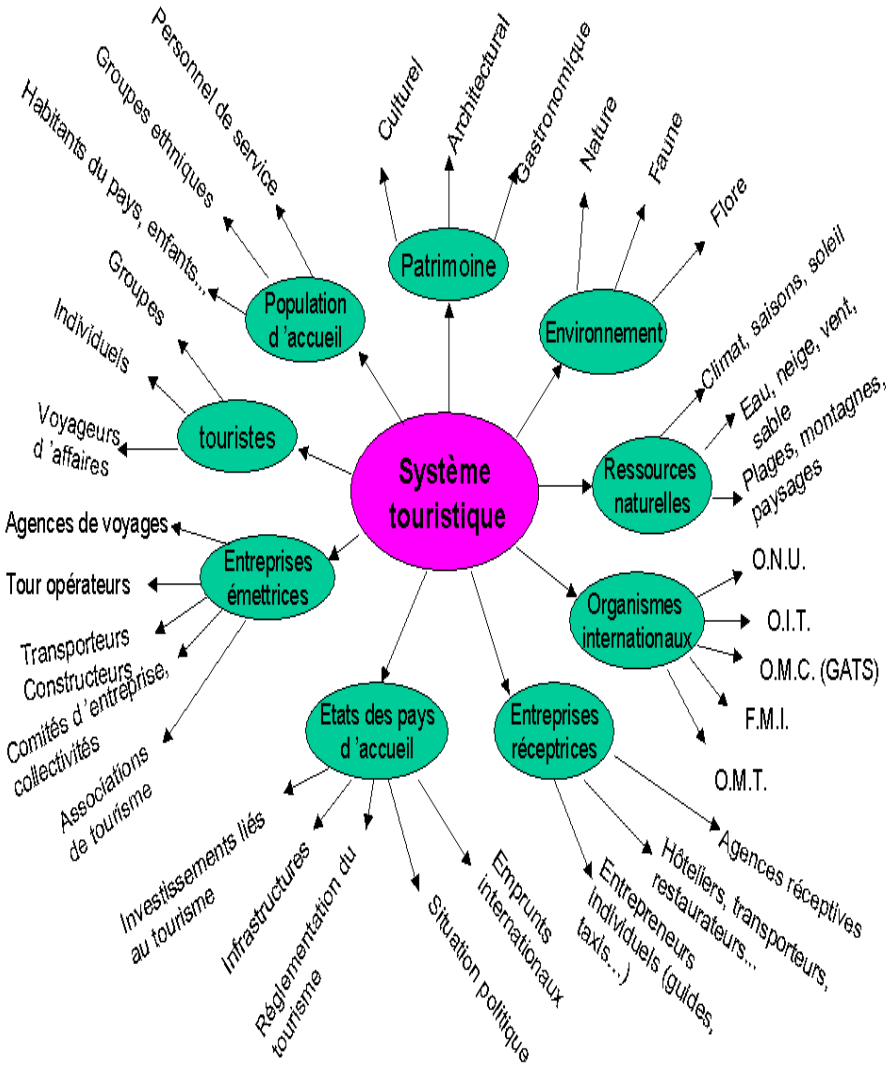

نستنبط من خلال الشكل -المبين اعلاه -ان مرتكزات النظام السياحي المتكامل ترتكز على تسع دعامات مترابطة: التراث، البيئة، الموارد الطبيعية، الهيئات الدولية، المؤسسات المستقبلة، وضعيات بلدان الاستقبال، المؤسسات والهيئات المرسلة، السياح، مجتمع الاستقبال المشكل من: الوكالات السياحية، الناقلون، السائقون المحترفون، الجمعيات السياحية ودورها التوعوي..... وفي كل هذه الدعامات تتجلى اهمية المشاركة المحلية من خلال المجتمع المحلي المزود بمعلومات حساسة وذات قيمة في الاتصال والتطوير واستغلالها بعد فرزها لتحقيق السيطرة النوعية في الحيز الجغرافي المحلي.

ثانيا-السياحة المستدامة.

هي التي تلبي احتياجات السياح والمواقع المضيفة إلى جانب حماية وتوفير الفرص للمستقبل، وهي القواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة تتحقق فيها متطلبات المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويتحقق معها التكامل الثقافي والعوامل

البيئية، التنوع الحيوي ودعم نظم الحياة[1]، كما تعرف بأنها السياحة التي تنمو بسرعة وتأخذ في الاعتبار الطاقة الاستيعابية وتلبي حاجات المجتمع المحلي والبيئة وتطور السياحة كاستثمار جديد مع المحافظة على حقوق الأجيال اللاحقة.[2]

توجد عدة أشكال بديلة للسياحة يمكن دمجها ضمن التعريف العام للسياحة المستدامة، تتميز هذه الأشكال بنقاط مشتركة إلا أنها تتضمن أيضا بعض الاختلاف (فوارق بسيطة) توجهها نحو إحدى الركائز الثلاث للتنمية المستدامة، وتؤثر سياقات ومعايير أخرى في تحديد أشكال السياحة، كالمستوى التنموي للبلد، تنوع وغنى مؤهلاته السياحية أو تموقع منتوجه السياحي، فعلى سبيل المثال، تتمحور السياحة البيئية حول المكون البيئي (نخص بالذكر هنا الطبيعة كمنتوج سياحي-مثال: الحفاظ على المواقع الطبيعية، حماية التنوع البيولوجي... الخ)، ويمكن توضيح ما سبق من خلال الشكل أدناه.

الشكل 02: مختلف الأشكال البديلة للسياحة

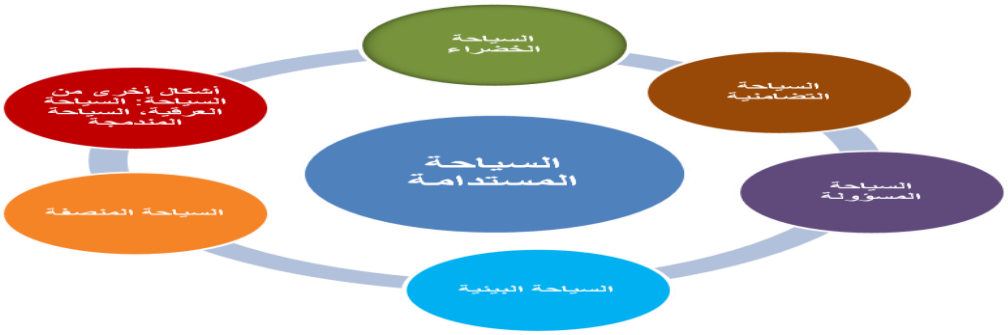

المصدر : موقع وزارة السياحة المغربية بتاريخ 2016/01/10 http:// www.tourisme.gov.dz

إن إقامة تنمية سياحية مستدامة أمر يترتب عنه الحفاظ على تنوع الأنظمة البيئية الموجودة لأنها تمثل في الغالب القاعدة الأساسية التي يقوم عليها هذا النشاط، فالتنمية السياحية المستدامة في جوهرها عملية تغيير يكون فيها استغلال الموارد واتجاه الاستثمارات ووجهة التطور التكنولوجي والتغير المؤسساتي أيضا في حالة الانسجام، وتعمل على تعزيز إمكانية ربط الحاضر والمستقبل لتلبية الحاجات الأساسية لان الحاضر اصبح يستنبط من اشارات مستقبلية، حيث تشمل متطلبات التنمية السياحية المستدامة ما يلي:[3]

- وضع سياسة هادفة وإرشادات تعليمية تثقيفية وبيئية تقدم للسائح.
- توفير برامج تدريبية على مستوى عال للعاملين من النواحي البيئية مع مشاركة المجتمع المحلي في عملية التخطيط والتشغيل.
- تخصيص نسبة من الأرباح للإنفاق على المشروعات في المجتمع المحلي.
- القيام بأبحاث مستمرة حول تحليل الآثار المختلفة المتوقعة للمشروعات السياحية وتصميم التسهيلات المختلفة وذلك للتأكيد عن أن التنمية تتم بأسلوب متوافق مع البيئة.
- الاستفادة من خبرات المنظمات غير الحكومية في مجال حماية البيئة.
- الأخذ في الاعتبار وضع مقاييس للتخطيط وتحقيق الحماية المناسبة للموارد وعدم الاضرار بالبيئة.

[1] صلاح الدين خربوطلي: السياحة المستدامة، دار الرضا للنشر، الطبعة الأولى، دمشق،2004، ص23.

[2] محمد شبيب الخصاونة، زياد محمد المشاقبة: التنمية السياحية المستدامة، دار جليس الزمان، ط1، عمان،2011، ص 38.

[3] نفس المرجع، ص-ص:44-45.

- توفير معايير وبرامج معينة يتم من خلالها تحديد المرحلة التي تهتم بها التنمية والمتطلبات اللازمة لهذه المرحلة.
- اعداد برنامج للتنمية السياحية المستدامة في المنحى السياحي.
- تزويد البنية الاساسية بما يتناسب مع الطاقة الاستيعابية.

ثالثا:الاقتصاد التشاركي والمجتمع المدني: مقاربات فكرية، وروابط متعددة

من بين التعاريف التي وقفنا عليها، ان مصطلح الاقتصاد التشاركي مشوب بتناقض في التعاريف المنهجية الدالة، فهناك من يسميه اقتصاد تضامني وآخرون الاقتصاد الاجتماعي والبعض الافتصاد التشاركي ومهما تعددت التعاريف؛ فان الاقتصاد التشاركي هو: نمط للضبط الاجتماعي الاقتصادي يسعى الى اكمال الثنائية:(السوق-الدولة)وهذا عبر تقييم اجتماعي دال للمبادلات غير النقدية[1] كما انه يعني الانشطة التابعة بالأساس من الانشطة الجوارية والمبادرات المحلية التي يتمثل هدفها الاساسي في تقوية الروابط الاجتماعية وخلق مناصب الشغل وهو كإجابة عن الاحتياجات غير الملباة، مثل مساعدة الاشخاص المسنين وتربية الاطفال وصيانة البيئة والمحيط في التجمعات والفضاءات الحضرية والريفية ومنها المواقع السياحية الخالقة للثروة[2] وللاقتصاد التشاركي مصطلحاته المتمثلة في: وجود بين الفعل والبحث ويشكل حقلا نظريا يبنى في حقل ثالث للاقتصاد والاقتصاديون وعلماء الاجتماع يعملون على اثراء هذا الحقل المعرفي الفكري بنظرة عامة وتكميلية تشكل مختلف تياراته الفكرية التي يمكن ان ندرجها على سبيل المثال من خلال افكار القدماء والمعاصرين، مثل ما ذكره دوركايم حول تقسيم العمل والفردانية، او ما اكده موس حول التبرع والتبرع المضاد بمعنى الهبة للمعبرة عن التبادل دون اللجوء الى منطق نفعي ومحاسبي للعلاقات الاجتماعية، وكذلك نجد في تراث كارل ماركس القائل بوجود روابط بين الاقتصاد والقوى الاجتماعية، اما ماكس فيبر فهو يوضح العلاقات بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، اما شومبيتر فهو يذكر ما يعرف موضوعيا ب التحطيم الابداعيDestruction creatrice وتبعا لذلك ما يعرف بعملية الابتكار التكنولوجي المرتبط بجماعة اجتماعية يطلق عليها :المقاولون المبدعون Entrepreneurs innovateurs[3].

انطلقت منذ ستينيات القرن العشرين ثقافة مضادة جديدة وهي ثقافة التشغيل الذاتي والمقاولة الشخصية كجواب عن ازمة التشغيل العام التي تسارعت وصارت تعرفها المجتمعات الغربية وهذه الثقافة كانت بمثابة القاعدة الضامنة للاندماج الاجتماعي والاقتصاد التشاركي -على هذا الاساس -يستند الى الرغبة في وضع الانسان في قلب العملية الاقتصادية والإنتاجية من خلال تفعيل مبدأ المساواة امام الانتاج والثروة وهو يعمل -كما ذكرنا -من داخل مفاهيم ثقافية واجتماعية مغايرة للمنظومة الاقتصادية التقليدية حيث يهدف الى تحقيق الاندماج الاجتماعي وخلق الروابط الاجتماعية وتفعيل انظمة انتاجية جماعية تعاونية كمبادئ بديلة عن المقاربة الرأسمالية الفردانية المبنية على الانانية والتنافسية وتراكم راس المال ،وعليه فان طموحات الاقتصاد التشاركي هي على حد سواء وتقوم على دعامات منطقية يمكن اختزالها في الاتي ذكره:

1-اجتماعية بالقضاء على الهشاشة والفقر من خلال خلق فرص عمل محلية؛

2- اقتصادية من خلال اقتصاد انتاجي تعددي وجماعي؛

---

[1] -ينظر: الاخضر عزي: تحليل اثار برنامج التعديل الهيكلي على النشاط الاقتصاد والاجتماعي لولاية المسيلة، مؤتمر الابداع الاداري،جامعة اليرموك، الاردن،افريل2005م ص ص 10-11

[2] -نفس المصدر ص17

[3] Voir :Charif mustapha,l'économie solidaire en quelques questions, résumes non publies,FSESG,université de Tlemcen,2005,p03

3- سياسية تهدف الى تحقيق بدائل مجتمعية مبنية على قيم التعاون والمشاركة والتضامن بدل المنافسة والجشع والأنانية، كما تعبر عنه الحركة العالمية البديلة، وفي هذا الاطار يعتبر الاقتصاد التشاركي الوعاء الذي يضمن انبعاث الالاف من المبادرات المحلية للإنتاج والتسويق والاستهلاك والادخار ،حيث لا يهدف الى خلق القيمة الاقتصادية المضافة فحسب بل بربطها بخلق قيمة اجتماعية مضافة ايضا كواحدة من اهدافه الرئيسية :انه نهج بديل ينبني على ديناميكية وحراك ينطلق من مشاريع محلية ترابية وإقليمية تعطى اهمية كبيرة للسياق والمحيط المحليين وهو ايضا يجعل ويحمل مقاربة جديدة لسوق الشغل اساسها المقاولة الاجتماعية من خلال مبادرات مواطنة في شتى مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية كالتامين والسكن والفلاحة والإنتاج والتسويق والسياحة كبديل استراتيجي للتنمية المستدامة. اذا ما تكلمنا عن الاقتصاد التشاركي ؛فان له مصطلحات مثل:المبادلات النقدية وغير النقدية- التجارة الجوارية- المبادرات التضامنية- الاقتصاد المنزلي- الادخار والمالية التضامنية- المؤسسة والتضامن- الضبط الاجتماعي الاقتصادي- المواطنة- الديمقراطية-الرابط الاجتماعي- المجال الابتكاري- المجال الاجتماعي الابتكاري- اقتصاد الشبكات الاجتماعية. وهنا يبرز دور القاعدة الذهبية التي اولتها السلطات المركزية للجامعات ومراكز البحوث العلمية المحلية اهمية فكرية وفق شعار: نحو بحث علمي يصغي لاسئلة المجتمع ومجتمع يسترشد بالبحث العلمي؛ لان هذه المراكز البحثية المحلية بمثابة منارات للمعرفة.، وهذا ما استنبطناه من دراسات حول وعي المجتمع المحلي بأهمية السياحة المحلية من واقع:تأثيرات المجتمعات المحلية على منشات السياحة البيئية مع التركيز على معايير تصميم الفندق البيئي[1] او"اثر الاستثمار السياحي على التواصل الحضاري للمجتمع"[2]-او تلك الاطروحة العلمية المقدمة من طرف الباحث سفيان محمد ايدير حول :تقييم الملكية السياحية والتنمية الاقليمية للجزائر- حالة مناطق بجاية في القبائل وجنات في الطاسيلي ناجر[3]- اضافة الى بحث استاذة الجغرافيا بجامعة باب الزوار الجزائرية البروفيسورة:نيكول ويدمان[4] وكخلاصة لما ذكر،فان الجزائر بلد قائد للعالم الثالث يطلب السياح من البلدان المصدرة لهم وهو بلد شاب صقلته حرب التحرير ،بلد نام يقوم على تنمية الصناعة الثقيلة باستغلال الثروات البترولية للحصول على موارد مالية معتبرة، لكن ثلث هذه الموارد من العملات الصعبة تسمح بشراء المواد الغذائية لضمان تغذية لسكان يتزايدون –انذاك- بواقع3.4 بالمئة وقد اشارت الباحثة السابقة الى جملة من الملاحظات مثل: وجود قدرات سياحية معتبرة: ساعتان من اوروبا الى الجزائر،جزائر ثرية بالإمكانات وسحر الطبيعة:الصحراء،الجبل،البحر،الساحل البكر،جبال مهيبة كجرجرة وغيرها ،نظرات على الخليج-،التزلج على الثلوج في حدود شهر الى ثلاثة اشهر،لكن هناك هياكل غير كافية ونقص في وسائل الاتصال وكذا قدرات الاستيعاب- والاستقبال اضافة الى وجود سياحة الجماعات والأفراد وتدفقات للسواح دون دليل وعدم فهم عقلانية السواح ومنافذ دخولهم وخروجهم والحركة الموسمية السياحية ، وهذه كلها اشارات ذات ابعاد تاريخية منذ سبعينيات القرن العشرين ينبغي اخذها في الحسبان، وينبغي تجند المجتمع المدني المحلي ، ذلك ان نمو السياحة واستدامة مواردها وزيادة عائداتها ومنافعها الاقتصادية يفرض توسيع وتعميق الاهتمام والرعاية الحكومية والمجتمعية لهذا القطاع.

[1] ليلى محمد محمد خضير:تاثيرات المجتمعات المحلية على منشات السياحة البيئية مع التركيز على معايير تصميم الفندق البيئي- ماجستير في الهندسة المعمارية، جامعة عين شمس،مصر،2005.

[2] نبيل فيصل موسى:اثر الاستثمار السياحي على التواصل الحضاري للمجتمع،مجلة كلية جامعة بغداد، العراق،2013..

[3] Mohamed,sofiane idir :Valorisation du patrimoine touristique, tourisme et développement territorial en Algerie.cas des régions de Bejaia en kabylie,de Djanet dans le tassili n'ajjer,these de doctorat, université Pierre mendess,Grenoble,2013.

[4] Voir :Nicole,Widmann :le tourisme en algerie,revue méditerranée,2eme serie,tome26-2-Paris-1976 pp 23-41

يعرف البعض الاقتصادي التشاركي -في سياق هذا النقاش- على انه :"قطاع لا يستهدف الربح" وهذا التعريف تتحكم فيه خلفية الاقرار بتقابله مع الاقتصاد الليبرالي، وهناك من يراه انه نمط ثالث على اساس التعبير عن القناعة بقدرته على خلق التكامل بين اليات الاقتصاد الليبيرالي وأهداف المساواة والعدالة الاجتماعية التي يتوق اليها الفكر الاشتراكي كما هو مجسد في المرجعيات المدرسية.

لا يجانب الفيلسوف شارل جيد الحقيقة في هذا النطاق، بل يعتقد ان هناك تناقضا بين الاقتصاد السياسي الليبيرالي والاقتصاد الاجتماعي التشاركي ،بحيث يعتبر ان ذلك تم مقابل"انانية علم الثروة الذي يقوم وينتصب على علم السلم والحياة السعيدة" ومن ثم اذا كان مجال الاقتصاد السياسي مرتبطا بمفهوم المنفعة الاجتماعيةl'utilité sociale واقتصاد السوق ؛فان مجال الاقتصاد الاجتماعي التشاركي مرتبط بمفهوم العدالة الاجتماعية[1] والتعاضد المتبادل والهبة la mutualisation et le don وعلى اساس هذا التصور لا يمكن توقع علاقة هاتين المنظومتين خارج سياق التعايش والمواءمة والتكامل..... ويمكن اختزال الاختلافات بين النسقين في الجدول التالي:

جدول رقم 01: التباينات والاختلافات بين الاقتصاد السياسي والاقتصاد التشاركي[2]

النسق	الاقتصاد السياسي	الاقتصاد التشاركي
المجال	علم الثروة	علم السلم الاجتماعي والحياة السعيدة
اطار الممارسة	المقاولة	جمعيات/تعاونيات/تعاضديات
نوعية العلاقات	ميكانيكية	ارادية/اختيارية
الغايات الاساسية	تحقيق اقصى مستوى من الربح	تحسين الاوضاع وتحقيق الاندماج
محدد السلوك	الاشباع الامثل للحاجيات الفردية	تحسين الاوضاع الاجتماعية
وظيفة المعرفة	عقلنة/تكميم	اداة للتنمية المستدامة

تطورت الممارسات ذات البعد التشاركي المختزلة في تمثل متقدم للمواطنة والإخاء والحرية والمساواة الى جعل هذه المبادئ محركا اقتصاديا وقاطرة للتنمية

المجتمع المدني قاطرة للتنمية المحلية

تتشكل منظمات المجتمع المدني من الهيئات التي تسمى المؤسسات الثانوية مثل :الجمعيات الاهلية والنقابات المهنية والعمالية وشركات الاعمال والغرف التجارية والصناعية والمؤسسات الخيرية والجمعيات المدنية والهيئات التطوعية وجمعيات حقوق الانسان وجمعيات حقوق المرأة والنوادي الرياضية وجمعيات حماية المستهلك وما شابهها من المؤسسات التطوعية، والمقصود ان نطاق المجتمع المدني[3] ينحصر في المؤسسات والمنظمات غير الحكومية التي يقوم نشاطها على

[1] محمد كريم:الاقتصاد الاجتماعي بالمغرب، مرجع سابق، ص41

[2] -استخدمنا هذا لتوحيد المصطلحات عبارة الاقتصاد التشاركي، بدل الاقتصاد التضامني.

[3] احمد ابراهيم ملاوي:اهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية،مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق،المجلد24،لعدد الثاني-2008،ص258.

العمل التطوعي، ومن ثم فهو مجتمع مستقل الى حد كبير عن اشراف الدولة، فهو مجتمع لا يتضمن اشراف الدولة المباشر وبشكل عام كثيرا، وهذه هي المصطلحات التي تتردد في الادبيات الفكرية ذات الصلة بالفكر الموضوعي التفسيري التاصيلي لبناء منظومات مرجعية في التنمية القائمة على عنصري: المواطنة والمواطن citoyen الذي يسعى كفرد لتحقيق العاطفة والسعادة والانتماء في اطار الاسرة بمفهومها الضيق، لكنه سيحقق مصالحه الذاتية والعامة في نطاق المجتمع المدني كما يحقق الامن والطمأنينة في اطار الدولة والعنصران الاخيران ضروريان في النشاط السياحي بما يكفلانه من راحة تامة وتفاعل حضاري في نطاق القيم المجتمعية المحلية، وهناك من يعتقد بفكرة المفهوم والطرح المبكر للمجتمع المدني والذي يعني حسبهم: المجتمع السياسي، اي المجتمع المتفاعل مع الدولة، وقد تطور هذا المفهوم وتمدد الى المنظمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافات والبيئية المستقلة عن الدولة والحكومة. كما يتضمن المفهوم المبكر للمجتمع المدني الظروف المعيشية للجماعة السياسية المتحضرة التي تشمل المدن أو الدول التي لديها نظمها القانونية ، لكن استقلالية المجتمع المدني عن الدولة لا يعني –بالضرورة- انه لا يتداخل ويتفاعل مع القطاعين العام والخاص، لاسيما إذا كانت مصالحه وأهدافه تتوافق وتتماشى مع هذين القطاعين وللمجتمع المدني ماهية يمكن ايجازها في:

"ينضم الافراد إلى تنظيمات المجتمع المدني لتحقيق منافع ومكاسب مشتركة، على اعتبار أن المجتمع المدني يشمل طوائف تنظيمات فرعية مختلفة تجمعها أهداف مشتركة ومصلحة واحدة". اذن هناك اقرار بان المجتمع المدني يحوي وجود خصائص محددة، وليس طبيعة موحدة فقط على غرار رابطة الدم الموجودة مثلاً في إطار الأسرة.

اما البعد البيئي للمجتمع المدني فيتمثل في: -البيئة السياسية: الدستور، القوانين، السياسة العامة، المؤسسات السياسية وطبيعة العلاقة بينها، الايدولوجيا السائدة، الثقافة السياسية، المشاركة السياسية، تأثير التنظيمات غير الرسمية، الاحزاب السياسية، الرأي العام، وسائل الإعلام والجماعات المصلحيةذات الصلة. وينبثق عن البعد البيئي كذلك: البيئة الاقتصادية الممثلة للبنية الهيكلية للنظام الاقتصادي القائم وما يرتبط بها من اجمالي الدخل الوطني ومتوسط الدخل الفردي و البيئة الاجتماعية الدالة على طبيعة وأنماط العادات والتقاليد السائدة : محافظة، متحررة أو معتدلة، البنية الهيكلية للنظام الاجتماعي القائم ومدى غلبة التنظيمات الأولية (الأسرة والقبيلة...) أو التنظيمات الثانوية (الجماعات المصلحية، والنقابات والروابط المهنية، وتنظيمات المجتمع المدني)، وهناك بعد استراتيجي لا يقل اهمية عن الابعاد السابقة: البيئة الثقافية المتمثلة في: البنية الهيكلية للنظام التعليمي السائد من حيث الكم والكيف، ونوعية النظام التعليمي القائم في المجتمع ومدى التركيز على التعليم النظري، أو التطبيقي، أو كليهما [1].

للمجتمع المدني أيضا واقع بأبعاد ثلاثية متكاملة في اطار العولمة تلخص في ثلاثة مستويات:

1- مستوى الدولة 2- مستوى النظام الاقليمي 3- مستوى النظام العالمي

للمجتمع المدني معايير قانونية شكلية ترتبط بالإطار الهيكلي الذي يتخذه هو- ذاتيا -في اطار التنظيمات المنتسبة للاقتصاد التشاركي من تعاونيات وجمعيات وتعاضديات تقابلها الشركات والمنشات الفرعية التي تبعد الفرد عن الابوية التي تكرس ثقافة الاستجداء والطلبة، حيث تسعى ممارسات المجتمع المدني في تمثل متقدم للمواطنة والإخاء والحرية والمساواة [2] الى جعل هذه المبادئ محركا اقتصاديا وقاطرة للتنمية في اطار الاقتصاد التشاركي المتمثلة معاييره القانونية الشكلية في النقاط البؤرية الملخصة في الجدول التالي:

[1] -مصطفى عبد الله ابو القاسم خشيم:المجتمع المدني بين النظري والتطبيقي،مجلة دراسات، العدد 24، ص ص: 7-8-9-16(بتصرف)

[2] محمد كريم: الاقتصاد الاجتماعي بالمغرب،مرجع سابق، ص 42

جدول رقم 02: المعايير القانونية للاقتصاد التشاركي

المؤسسات	الجمعيات	التعاونيات	التعاضديات
المهام	تقديم خدمات للأعضاء	توفير سلع وخدمات للأعضاء	تقديم خدمات للأعضاء ولأسرهم
الاهداف	غير ربحية	غير ربحية	غير ربحية
نوعية الانشطة	تكوين تاطير دعم	انتاج سلع وخدمات	انتاج خدمات
الاعضاء	اشخاص طبيعيون	اشخاص طبيعيون	اشخاص طبيعيون
الواجبات المالية	واجبات الانخراط	واجبات الاكتتاب	واجبات الاشتراك
استعمال الفائض	تطوير الاهداف الاجتماعية	تشكيل احتياطي،تحسين الخدمات،تكوين الأعضاء تطوير الانشطة	تحسين الخدمات- تخفيض الاشتراكات

تتمثل ميكانيزمات الاقتصاد التشاركي في بعد المجتمع المدني من خلال الميكانيزمات و الهوية لتتخذ شكل ضوابط ببعد معياري قانوني تؤطر صنف المؤسسات المشتغلة -وفق هذه المنظومة الفكرية- المدعمة للمجتمع المدني في وجود سبعة معايير[1] او مبادئ اساسية:

1-الانخراط الحر والتطوعي والتشاركي للمتعاونين والأعضاء؛

2-استقلالية تسيير الهياكل؛

3-اتخاذ القرار بشكل ديمقراطي وفق منطق الحوكمة الرشيدة[2] من خلال التصويت وفق مبدأ صوت واحد لكل عضو وليس صوت لكل سهم او حصة؛

4-ترجيح معيار المساهمة بالعمل عوض المساهمة براس المال؛

[1] - نفس المرجع، ص43

[2] - لا يمكن ان يكون للحوكمة الرشيدة وجود الا بتوفر العناصر التالية:ديمقراطية حقيقية، شفافية في ادارة الدولة، سلطة قضائية قوية،تعددية سياسية،معارضة حقيقية،رقابة شعبية(مجالس منتخبة)،حرية التعبير،حرية الاصلاح والاستقصاء والمساءلة..... ولا بد ان ترتبط المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بالحوكمة وفق مجموعة من القواعد مثل:احترام حقوق الانسان،احترام حق التنظيم والمفاوضة الجماعية، القضاء على كل اشكال التمييز،منع سوء استغلال عمل الاطفال،حماية البيئة، نشر التكنولوجيات غير الضارة بالإنسان.....كل هذه الاسس يساهم في اداء المجتمع المحلي لمهامه في الميدان السياحي المحلي وفي الاتصال المرن في نطاق العلاقات العامة وايصال انشغالات السكان والسواح على حد سواء.

5-حافز خدمة المجموعة عوض حافز جني الارباح؛

6-تخصيص جزء من الفائض للتاطير وتكوين الاعضاء من اجل المنفعة الاجتماعية؛

7-تكتل مكونات الاقتصاد التشاركي داخل اتحادات قطاعية بهدف تقوية القدرة على مواجهة مكونات نمط الانتاج الرأسمالي.

هناك رسالة حضارية للمجتمع المدني وتبعا لذلك المجتمع المحلي في تجسيد سياحة محلية رشيدة ومستدامة عبر العلاقات العامة التي تسمح بتحقيق نمو متوازن لعدد السياح وحجم الاستثمارات السياحية ؛مما سيساعد على تنمية المنشات السياحية وتحسين مستوى الاطارات البشرية وتأهيلها لأداء دورها في تطوير قاعدة السياحة الموجودة بولاية المسيلة مع الاستفادة من المقومات الطبيعية والحضارية والثقافية والموقع، مما سيخلق مناصب شغل مستديمة بدل الموسمية ورفع عائدات السياحة بالمناطق السياحية للولاية ....ولن يتأتى ذلك إلا من خلالك تحديث اجهزة الادارة الولائية السياحية ورفدها بالكفاءات مع تطوير المنتوج السياحي المحلي خاصة المصنوع من مواد محلية والذي يبرز ميزة تنافسية محلية قد لا توجد في مناطق اخرى اضافة الى تحفيز الاستثمارات السياحية المحلية والارتقاء بالمنتوج السياحي المحلي وتطوير التسويق والترويج السياحي ؛ذلك هو الهدف الامثل الواجب القيام به من قبل المجتمع المدني. ويجب ايلاء اهمية كبيرة للاتصال السياحي أي الاعلام الصاعد من المواطنين الى الادارة عبر البحوث والرسائل الموجهة من المجتمع المدني بهدف كسب التأييد والتفاهم .... وهذا ما نستشفه من افكار ادوارد روبنسون[1] حول العلاقات العامة كعلم اجتماعي وسلوك تطبيقي يتضمن ما يلي:

1-قياس وتقديم وتفسير اتجاهات المواطنين التي لها صلة بالمنظمة؛.

2-مساعدة الادارة في تحديد الاهداف الرامية الى زيادة التفاهم والوفاق بين المنظمة وجماهيرها؛

3-تحقيق التوازن بين اهداف المنظمة وأهداف ومصالح واحتياجات الجماهير؛

4-تخطيط وتنفيذ البرامج الرامية الى كسب رضا المواطنين؛.

وهنا نشير الى انه لا بد للفاعلين في المجالات الخاصة بالشؤون الترابية المحلية من اعتماد مقاربة تشاركية تسمح بدمج المواطنين بشكل مباشر في رسم مسار تحقيق اهداف التنمية الترابية المستدامة؛ الامر الذي لن يتم تحقيقه الا بإشراك حقيقي لمنظمات المجتمع المدني باعتبارها وحدات لتقريب المواطن في تسيير الشأن العام الترابي من جهة وتشجيع الشراكة بين القطاع العام والخاص الوطني المحلي من جهة اخرى.

رابعا: -علاقة التنمية السياحية المستدامة بالمجتمع المحلي.

المجتمع المحلي: جزء من المجتمع الوطني أو القومي يضم مجموعة من الأفراد في منطقة جغرافية معينة ينشأ بينهم تبادل اقتصادي أو تضامن اجتماعي solidarité sociale أو تنظيم سياسي، وتجمع بينهم خصائص مشتركة تميزهم عن غيرهم من أفراد المجموعات الأخرى وتوافق في المصالح والغايات الأساسية،[2] أما تنمية المجتمع المحلي فهي عملية فعل اجتماعي مقصود،

[1] -تعد مقاربة ادوارد روبنسون رئيس قسم البحوث بمعهد العلاقات العامة الامريكي من ابرز المحاولات التي قدمت لتوضيح مفهوم العلاقات العامة وقد قام بدراسة تحليلية لبعض الحالات التي صادفت رجال العلاقات العامة في عدد من المؤسسات ذات الانشطة المختلفة، وهذه المقاربة افضل خريطة طريق لاداء احسن في مجالات عديدة ومنها السياحة المحلية

[2] كامل عمران: مسائل وإشكالية تنمية المجتمع المحلي، في مجلة العلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر بسكرة-الجزائر، العدد 05، ديسمبر 2003، ص 10.

تقوم بها جماعات من الناس في مجتمع محلي بقصد احداث تغييرات في أحوالهم الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو البيئية، وتتميز التنمية في المجتمع المحلي بالخصائص التالية:[1]

- تولي اهتمامها كافة افراد المجتمع المحلي وتتناول كافة جوانب حياته.
- تهدف الى احداث تغيُر اجتماعي في المجتمع المحلي.
- تتناول المشكلات المحلية بالمعالجة والحل.
- تتضمن تقديم مساعدات فنية من قبل الهيئات الحكومية والتطوعية.
- التنمية عملية دائمة بدوام المجتمع المحلي.
- تؤدي الى منع الصراعات بين أفراد المجتمع المحلي.

يتطلب تفعيل مشاركة المجتمع المحلي في عملية التنمية أن تستجيب هذه التنمية لحاجاته وأن تكون شاملة لجميع فئاته، وأن تكون جزءا من عملية التنمية الشاملة وغير منغلقة على نفسها وانما متعاونة مع المجتمعات المحلية الأخرى. ان الاقتصاد التشاركي السياحي يعمل على تجسيد ثقافة جديدة تتمثل في انه الوعاء الذي يضمن انبعاث الالاف من المبادرات المحلية للإنتاج والتسويق والاستهلاك والادخار حيث لا يهدف الى خلق القيمة الاقتصادية المضافة فحسب بل ربطها بخلق قيمة اجتماعية مضافة ايضا كواحدة من اهدافه الرئيسية.

من بين أهم مبادئ التنمية السياحية المستدامة فيما يخص التنمية المحلية هو التطلع الى اشراك المجتمعات المحلية بعمليات التخطيط والتنمية والسيطرة على السياحة وتشجيعها على ذلك مع توفير الدعم الحكومي والصناعة لها، كما ينبغي ايلاء اهتمام خاص لإشراك السكان الاصليين اضافة الى النساء والاقليات لضمان التوزيع العادل للفوائد المتأتية من السياحة ويجب القيام بالبحوث في كل مراحل التنمية السياحية وتفعيلها لرصد الآثار وحل المشكلات والسماح للسكان المحليين بالاستجابة للتغيرات والاستفادة من الفرص.[2]

عندما يشارك السكان المحليون في تخطيط وتنفيذ التنمية السياحية بمنطقتهم، فانهم يشكلون عنصرا داعما للسياحة وبتشغيل أبناء المنطقة يزداد دخلهم وتتحسن ظروفهم المعيشية، إضافة الى استفادة المنطقة من البنية التحتية والتسهيلات والخدمات العامة بدخول السياحة الى المنطقة، لكن دمج السكان المحليين يحتاج الى بعض الجهود في مجال الارشاد حول كيفية مساهمته في التنمية السياحية وهنا تبرز الحاجة الى اعداد برامج توعية سياحية،[3]ومثلما تقدم السياحة الامتيازات والعوائد فقد تتسبب في بعض المشاكل والاعباء من بينها قلة الفوائد الاقتصادية للسكان المحليين إذا كانت المنشآت والخدمات تعتمد في تشغيلها على العمالة من خارج المنطقة، أو مستثمرو تلك المنشآت من خارج البلد وتؤمن احتياجات ولوازم من خارج المنطقة.[4]

وللدلالة على أهمية السياحة المستدامة، نذكر ما أقر به السيّد طالب الرفاعي الأمين العام لمنظمة السياحة العالمية في رسالته الرسمية بشأن اليوم العالمي للسياحة حيث يقول: "في كل مرّةٍ نسافر فيها من مكانٍ إلى آخر، أو ربَّما نستخدم وسيلة نقلٍ ضمن مقصدٍ محلّي معيَّن أو نبتاع المنتجات من أحد الأسواق المحلية؛ في كلّ مرّة نقوم بذلك نساهم في سلسلةٍ قيمية

[1] نفس المرجع، ص11.

[2] ريشارد شاربلي Richard Sharpley التنمية السياحية والبيئة ما بعد الاستدامة، ترجمة محمد طالب السيد سليمان، طلال نزاف عامر، دار الكتاب الجامعي، العين، دولة الامارات العربية المتحدة، 2012، ص 92.

[3] صلاح الدين خربوطلي: السياحة المستدامة، ط1، دار الرضا للنشر، دمشق،2004، ص134.

[4] نفس المرجع، ص57.

طويلة تخلق فرص العمل، وتؤمّن سبل العيش، وتبني قدرات المجتمعات المحلية، وتولّد في النهاية فرصاً جديدة لمستقبلٍ أفضل". ويضيف الرفاعي: "غير أنَّ السياحة لا يمكنها أن تزدهر إلاَّ إذا أشركت السكان المحليين عن طريق مساهمتها في القيم الاجتماعية مثل المشاركة والتعليم والإدارة المحلية المعزَّزة. وفي الوقت نفسه، لا يمكنُّنا أن نتكلَّم عن تنميةٍ سياحيةٍ حقيقية إذا كان من نتائج هذه التنمية إلحاق الضرر بأي شكلٍ من الأشكال بقيم المجتمعات المحلية وثقافاتها، أو إذا عجزت الفوائد الاجتماعية الاقتصادية التي تدرّها السياحة عن الوصول إلى مستوى المجتمع المحلي."[1]

التنمية السياحية المستدامة في الجزائر

أولا-الإمكانيات السياحية بالجزائر: تقع الجزائر شمال قارة إفريقيا وتبلغ مساحتها 2.381.741 كلم^2 ، وهي بذلك أكبر بلد في افريقيا و تتمتع بمؤهلات سياحية طبيعية وثقافية وتاريخية ودينية.

1-الموارد الطبيعية: تتمثل في العناصر الآتي ذكرها:

- الساحل الجزائري: يمتد الساحل الجزائري على مسافة 1644كلم^2 يتميز بارتفاعه وتكونه الصخري،^{2} وتوجد به عدة فضاءات سياحية نادرة، ومن أهم المناطق السياحية الممتدة على هذا الساحل نجد: القالة، تيقزيرت، سيدي فرج، تنس، بني صاف...الخ.

-المناطق الجبلية: أهم ما يميز المناطق الجبلية في الجزائر وجود سلسلتي الأطلس التلي والأطلس الصحراوي والتي تعطيان فرص الاكتشاف والصيد، وأهم المرتفعات السياحية نجد محطة الشريعة بولاية البليدة ومحطة تيكجدة بولاية البويرة والتي تمارس فيهما رياضة التزلج على الثلج.[3]

- المناطق الصحراوية: تبلغ مساحة الصحراء الجزائرية 2 مليون كلم^2 موزعة على خمسة مناطق كبرى هي: أدرار، إليزي، وادي ميزاب، تمنراست وتندوف.

- المحطات المعدنية : توجد الكثير من المنابع المعدنية بخاصيات علاجية مؤكدة ، وحسب الدراسة التي قامت بها المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية تبين وجود 202 منبعا للمياه المعدنية يتركز أغلبها في شمال البلاد[4]، ومن أهم هذه الحمامات نجد : حمام ريغة بعين الدفلى ، حمام بوحنيفية بمعسكر ، حمام قرقور بسطيف، حمام الصالحين بالمدية،حمام المسخوطين بقالمة*حمام دباغ-حاليا*ومركب البركة ،حمام السخنة بولاية سطيف، حمام البيبان ببرج بوعريريج،وهناك حمامات أخرى لاتقل عما ذكر، لكنها غير معروفة وبقيت في خانة النسيان أو الإهمال بسبب غياب الثقافة السياحية والإعلام الموضوعي.

2-الموارد الثقافية والتاريخية والدينية: تتوفر الجزائر على مواقع سياحية متنوعة ومن أهمها المعالم المصنفة من طرف منظمة اليونسكو والمتمثلة في: تيمقاد، تيبازة، جميلة، الطاسيلي، قلعة بني حماد، قصر ميزاب، القصبة، إضافة إلى هذه الموارد الثقافية فإن الحضارات التي توالت الجزائر على مر العصور تركت إرثا ثقافيا وتاريخيا ودينيا يتواجد في أغلب مناطق الجزائر، ويمكن ذكر أهم المراحل من خلال ما يلي:

---

[1] موقع المنظمة العالمية للسياحة، يوم 2015/12/30. www.unwto.org

[2] Http : ar.wikipedia.org n, 09/01/2016

[3] صالح فلاحي: النهوض بالسياحة في الجزائر كأحد شروط اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي، مداخلة علمية قدمت في الملتقى الدولي الأول: الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، الجزائر, 20-21 ماي 2002، ص05.

[4] الديوان الوطني للسياحة: الحمامات المعدنية منتوج خاص، في مجلة، الجزائر سياحة. العدد 33، مطبعة الديوان، بدون سنة نشر، ص 14.

- الحضارة الرومانية: عمرت قرابة الخمس قرون (من العام 146ق.م إلى غاية 439م)، وتوجد آثارها في العديد من المدن أهمها: تيمقاد، جميلة، تيبازة، شرشال، قالمة، المسيلة، تيارت وتبسة.....الخ

- الحضارة الإسلامية: من أهم المعالم القديمة للحضارة الإسلامية التي لا تزال متواجدة في العديد من المواقع الأثرية نجد قلعة بني حماد بالمسيلة والمنصورة بتلمسان والجزائر العاصمة بمساجدها العتيقة هذا دون إهمال الإشارة إلى الزوايا، والتي من أهمها: الزاوية التيجانية بالوادي، الرحمانية بالأغواط، وزاوية كونته بأدرار، الزاوية البوجمليلية بمدينة المسيلة.

- المرحلة الاستعمارية: أقام الاستعمار عدة فنادق كانت موجهة للمستوطنين الأوربيين، بالإضافة لهذه فإن المواقع الحربية والمعتقلات أصبحت مناطق أثرية تاريخية، ولا يقتصر ذلك على الفنادق والمواقع، وإنما هناك بنايات معمارية مميزة مثل الثانويات، جامعة الجزائر، والحدائق وعيون الماء...الخ

3-الحظائر السياحية الوطنية: تمتلك الجزائر العديد من الحظائر الوطنية المتواجدة في أرجاء الوطن ويبلغ عددها 11 حظيرة وطنية نذكر منها: الحضيرة الوطنية بالقالة، حضيرة جرجرة والحضيرة الوطنية بالشريعة، تازا بجيجل...الخ.

كما نشير الى أن التراث الحضاري والثقافي للجزائر يشمل المتاحف والتي نذكر منها المتحف الوطني الباردو بالجزائر العاصمة، المتحف الوطني للفنون الجميلة بالحامة، المتحف الوطني للفنون الشعبية بالقصبة، متحف سيرتا بقسنطينة، متحف تيمقاد، متحف هيبون بعنابة...الخ.

ثانيا -مؤشرات أداء السياحة بالجزائر: نبرز هذه المؤشرات من خلال ما يلي:[1]

-الاستثمار: بلغ عدد المشاريع السياحية 713 مشروع بطاقة 82 ألف سرير منها405 مشروع بطاقة 50000 سرير و23000 منصب شغل في طور متقدم 60% و120 مشروع بطاقة 12000 سرير 6000 منصب شغل متوقفة أساسا بسبب التمويل، و130 مشروع بطاقة 15000 سرير 7000 منصب شغل لم تنطلق أساس بسبب غياب مخططات التهيئة بمناطق التوسع السياحي، كما بلغ حجم الاستثمارات الخاصة في المشاريع السياحية 220 مليار دج منها 25 % استثمارات أجنبية كما تم رصد حوالي 70.5 مليار دج في شكل قروض من الخزينة العمومية لإعادة تأهيل وعصرنة الفنادق العمومية حوالي 70 وحدة منها 10 محطات حموية.

-التشغيل: بلغ حجم التشغيل في القطاع السياحي 430000 منصب شغل، أي حوالي 5% من اجمالي اليد العاملة الوطنية.

-المساهمة في الناتج الداخلي الخام: 265 مليار دج أي ما يقارب 2%.

- التكوين: يمتلك القطاع 04 مؤسسات تحت الوصاية بطاقة 880 مقعدا بيداغوجيا موزعة حسب الجدول التالي:

[1] وزير السياحة، وزارة السياحة والصناعات التقليدية، الجلسات الوطنية الثانية للسياحة، قصر الأمم، نادي الصنوبر، 14 أفريل 20013، الجزائر، ص04.

جدول 03: مؤسسات التكوين السياحي

المعهد	الطاقة	المستوى وفروع التكوين
معهد بوسعادة(المسيلة)	300 مقعد	تقني سام في الاستقبال، المطاعم والطبخ
معهد تيزي وزو وملحقته بتلمسان	380 مقعد	تقني سام في الاستقبال، المطاعم والطبخ، الحلويات، الإدارة الفندقية والسياحية.
المدرسة الوطنية العليا بالجزائر	200 مقعد	ليسانس في التسيير الفندقي والسياحي.

المصدر: من اعدادنا بناء على المعطيات السابقة.

نشير إلى أنه يوجد مشروع مدرسة وطنية عليا جديدة بتيبازة بطاقة 1200 مقعد بيداغوجي وأخرى بعين تيموشنت بطاقة 400 مقعد بيداغوجي، كما تم استحداث عروض تكوين على مستوى الليسانس والماستر في العديد من الجامعات ورغم هذا يبقى مشكل التكوين في المجال السياحي مطروح.

-قدرات الاستقبال: ورثت الجزائر مباشرة بعد الاستقلال، طاقات إيواء تقدر بـ: 5922 سريرا، وقد ارتفعت طاقات الإيواء لتبلغ 81000 سرير نهاية سنة 2005، أما في سنة 2012 فقد ارتفعت طاقات الإيواء لتبلغ 96.497 سرير موزعة حسب الجدول التالي:

جدول 04: توزيع طاقات الإيواء حسب الميل لسنة 2012

الميل	عدد الاسرة لسنة 2012
الحضري	47.508
البحري	31.238
الصحراوي	11.548
الحموي	5.095
الإقليمي	1.108
المجموع	96.497

المصدر: وزارة السياحة-الجزائر-2012

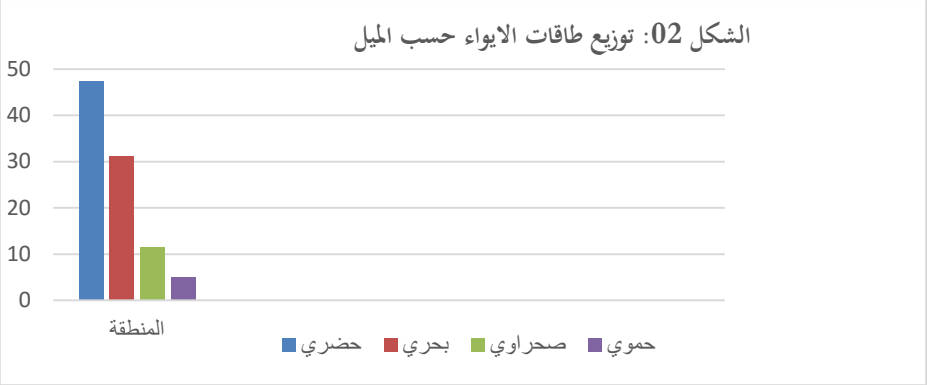

المصدر: من اعدادنا بناء على معطيات الجدول

من خلال الجدول نلاحظ أن 49.23 %من عدد الاسرة في المناطق الحضرية و32.37 %في المناطق الساحلية أما عدد الاسرة في المناطق الحموية والصحراوية لا يتجاوز 18.5%، ووصل تعداد الفنادق 1136 وحدة منها 18000 سرير تابع للحظيرة الفندقية العمومية أي بنسبة 19%، ونشير الى أن عدد الأسرة تجاوز 105000 سرير نهاية سنة 2014م حسب تصريحات وزير السياحة والصناعات التقليدية.

-الطلب السياحي: سجلت الجزائر تحسنا ملحوظا في عدد السياح والجدول أدناه يوضح ذلك:

جدول05: عدد السياح بالجزائر

السنوات	1995	2000	2005	2010	2012
عدد السياح	519.600	866.000	1443.000	2500.000	2 634 056

المصدر: وزارة السياحة-الجزائر-2012

نلاحظ من الجدول تطورا مستمرا في عدد السياح، أما مداخيل السياحة فقد بلغت 215.3 مليون دولار في 2006 بزيادة قدرها 3% مقارنة ب 2005، اما في سنة 2012 فقد بلغ عدد السياح في الجزائر 056 634 2سائح، بينما بلغت الايرادات السياحية 430 مليون دولار وبلغ خروج الجزائريين 558 910 1سائح انفقوا 490 مليون دولار (عجز في الميزان السياحي).

إن المشكل الذي يعرفه قطاع السياحة في الجزائر يعود إلى تفوق العرض على الطلب مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، مشيرا أن الجزائر أطلقت 700 مشروع لإنجاز هياكل استقبال وفنادق بطاقة استقبال تقدر بـ 83 ألف سرير حسب المعايير المعمول بها عالميا، يتم استلامها قبل نهاية 2014، تضاف إلى 95 ألف سرير الموجود حاليا، والتي نسبة 10 بالمائة فقط من هذه الأخيرة تستجيب للمعايير الدولية.

نشير الى أن تونس لديها طاقة استقبال ب 240077 سرير أي أكثر بمرتين ونصف من طاقة الاستقبال في الجزائر، وبلغ عدد السياح الأجانب 6068593 سائح منهم 1284278 سائح جزائري، وبلغ عدد الليالي السياحية 29107239 ليلة بمعدل اشغال يقدر ب 44.9%، وبلغت الإيرادات السياحية 3625.6 مليون دينار تونسي ما يعادل 1663.11 مليون أورو.[1]

4-مناطق التوسع السياحي(ZET): نشير إلى أن الجزائر تحصي حوالي 205 منطقة توسع سياحي، تغطي مساحة قدرها 53132.63 هكتار، موزعة كما يلي: 155 منطقة توسع بحرية، 30 منطقة توسع صحراوية، 11 منطقة توسع مناخية، 09 منطقة توسع حموية، كما شرع في الدراسة لتهيئة 20منطقة توسع سياحي تتوزع بين 19 منطقة توسع سياحي على الشريط الساحلي و03 مناطق توسع سياحي بالصحراء.

ثالثا-آليات تحقيق التنمية السياحية المستدامة في الجزائر: من أجل تطبيق مبادئ التنمية السياحية المستدامة وتحقيق استغلال عقلاني لموارد السياحة المتاحة من أجل تلبية الطلب السياحي الحالي والمستقبلي تم تطبيق استراتيجية التنمية السياحية لآفاق 2025، بالإضافة الى اصدار عدة قوانين واتخاذ إجراءات لتطبيق برامج التنمية السياحية المستدامة والتي نتطرق اليها من خلال النقاط التالية:

1-المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030: يساهم في مسعى شامل ومنسجم في تنمية الإقليم الجزائري ويستهدف تسهيل بروز سياسة حقيقية للتنمية السياحية المستدامة، وترقية اقتصاد بديل للمحروقات، ويهدف الى تثمين صورة الجزائر وذلك لجذب الأنظار بعدما عانت العزلة خاصة في العشرية السوداء وتثمين التراث التاريخي، الثقافي والشعائري وكذلك التوفيق بين ترقية السياحة والبيئة.[2]

2-قانون التنمية المستدامة للسياحة: يحدد القانون قم 03-01 المؤرخ في 17 فيفري 2003،[3] شروط التنمية المستدامة للأنشطة السياحية وكذا التدابير وأدوات تنفيذها ويهدف الى احداث محيط ملائم ومحفز من أجل:

- ترقية الاستثمار وتطوير الشراكة في السياحة.
- ادماج مقصد الجزائر ضمن السوق الدولية للسياحة من خلال ترقية الصورة السياحية.
- إعادة الاعتبار للمؤسسات الفندقية والسياحية قصد رفع قدرات الايواء والاستقبال.
- تنويع العرض السياحي وتطوير أشكال جديدة للأنشطة السياحية.
- المساهمة في حماية البيئة وتحسين إطار المعيشة وتثمين القدرات الطبيعية والثقافية والتاريخية
- ترقية وتنمية الشغل في الميدان السياحي.

3-قانون استعمال واستغلال الشواطئ سياحيا: يحدد القانون 03-02 المؤرخ في 17 فيفري 2003 القواعد العامة المتعلقة بالاستعمال والاستغلال السياحيين للشواطئ،[4] ويهدف هذا القانون الى حماية وتثمين الشواطئ قصد استفادة المصطافين منها بالسياحة والاستجمام والخدمات المرتبطة بها وتوفير شروط تنمية منسجمة ومتوازنة للشواطئ تستجيب لحاجات

[1] Office nationale du tourisme et de l'artisanat, le tourisme tunisien en chiffres 2014, p: 2, 30.

[2] وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية: تشخيص وفحص السياحة الجزائرية،2008، ص26.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، : القانون 03-01 يتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة. الجريدة الرسمية، العدد 11، فيفري 2003

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 03-02 يحدد استعمال واستغلال الشواطئ .الجريدة الرسمية، العدد 11، فيفري 2003، ص-ص:9-13.

المصطافين من حيث النظافة والصحة والأمن وحماية البيئة، وتحسن إقامة المصطافين وتحديد نظام تسلية مدمج ومتناسب مع نشاطات السياحة الشاطئية.

4-القانون المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية: يحدد القانون رقم 03-02 المؤرخ في 17 فيفري 2003 مبادئ وقواعد حماية وتهيئة وترقية وتسيير مناطق التوسع والمواقع السياحية، ويهدف الى الاستعمال العقلاني والمنسجم للفضاءات والموارد السياحية قصد ضمان التنمية المستدامة للسياحة، وحماية المقومات السياحية والمحافظة على التراث الثقافي من خلال استعمال واستغلال التراث الثقافي والتاريخي والديني والفني لأغراض سياحية وكذلك انشاء عمران مهيأ ومنسجم ومناسب مع تنمية النشاطات السياحية للحفاظ على طابعه المميز.

5-شروط وكيفيات منح امتياز استعمال واستغلال المياه الحموية: يحدد المرسوم التنفيذي رقم 07-69 مؤرخ 19 فيفري 2007 شروط وكيفيات منح امتياز استعمال واستغلال المياه الحموية،[1] كما حدد المياه الحموية وصنفها وكيفية مراقبتها وحمايتها، وبموجبه تم انشاء اللجنة التقنية للمياه الحموية وحدد مهامها وأعضاءها، وتضمن دفتر شروط نموذجي يتعلق بالحقوق والوجبات المرتبة بامتياز استعمالها واستغلالها.

6-المزايا الضريبية الممنوحة لقطاع السياحة في الجزائر: من بين أهم المزايا الجبائية الممنوحة للقطاع السياحي إعفاء مؤقت لمدة 10 سنوات للمؤسسات السياحية التي تم إنشاؤها من طرف مستثمرين وطنيين أو أجانب باستثناء وكالات السياحة والسفر، وكذا الشركات الاقتصادية المختلطة التي تمارس نشاطها في قطاع السياحة، كما تستفيد من اعفاء لمدة 03 سنوات ابتداء من بداية تاريخ ممارسة النشاط وكالات السياحة والاسفار وكذا المؤسسات السياحية حسب حصة رقم أعمالها المحقق بالعملة الصعبة[2]، بالإضافة لإعفاء عقود تأسيس الشركات التي تزاول نشاطها في المجال السياحي وكذا عقود رفع رأسمالها من أداء حقوق التسجيل.[3]

تجارب دولية في مجال التنمية السياحية المستدامة: توجد الكثير من الأمثلة والتجارب الناجحة التي قامت بها بعض الدول في تطبيق مفهوم السياحة المستدامة، والتي يمكن الاستفادة منها والاسترشاد بها في مناطق أخرى نذكر منها تجربة منطقة تكاكس في المكسيك، تجربة محمية ضانا في الأردن، تجربة واحة سيوة في مصر، وتجربة محمية أرز الشوف في لبنان، وتجربة منتجع كينغ فيشر في استراليا، ولأهمية هذه التجارب نقوم بعرض التجربتين التاليتين:[4]

1-تجربة ضانا (الأردن): قبل المباشرة بتنفيذ المشروع، كان لابد من التخطيط الدقيق له، وذلك بتحديد أهداف المشروع الأساسية، والتي تمحورت حول النقاط التالية:

- إدارة الموقع بصورة مستدامة.
- تحديد نوعية الزوار المستهدفين.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ، القانون 07-69 يحدد شروط وكيفيات منح امتياز استعمال واستغلال المياه الحموية ،الجريدة الرسمية،العدد 13، فيفري 2007،. ص-ص:7-12.

[2] المادة 138 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2015، ص 61.

[3] المادة 43 من الأمر رقم 09-01 المؤرخ في 22 جويلية 2009 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009

[4] جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الادارية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة: الدليل الإرشادي للسياحة المستدامة في الوطن العربي، دار الكتب المصرية، القاهرة، 2007، ص-ص:22-27.

المنظمة العربية للتنمية الادارية: الدليل الإرشادي للسياحة المستدامة في الوطن العربي، مرجع سابق، ص-ص: 22-27.

- إشراك المجتمع المحلي في المشروع.

وفي النهاية خرجت خطة التطوير السياحي البيئي لمحمية ضانا لتحدد عناصر الإدارة، والتي تم تنفيذها على الشكل التالي:

- تم تأسيس جمعية لإدارة المشروع.
- تم دراسة الإمكانية الاقتصادية لنجاح المشروع.
- تم دراسة الفوائد الاقتصادية التي يمكن أن يوفرها المشروع للموقع وللسكان المحليين.
- تم دراسة أساليب وطرق تسويق الموقع سياحيًا، داخليًا وخارجيًا.
- تم تحديد طرق الوصول للمحمية، والتي تهدف لتحديد طريقة السيطرة على تدفق الزوار ودخولهم للموقع وخروجهم.
- تم منع دخول أي نوع من وسائل النقل إلى داخل المحمية، وتم بناء مواقف للسيارات والحافلات تتناسب وطبيعة الموقع، وعدد الزوار.
- تم توفير خدمة نقل للزوار وأمتعتهم، من نقطة الاستقبال إلى داخل المحمية بواسطة حافلة سميت حافلة الطبيعة.
- تم تحديد ممرات محددة للمشاة، وتحديدها بعلامات خاصة.
- تم تحديد أماكن التخييم.
- تم دراسة وتحديد أنواع النشاطات التي يمكن للزوار القيام بها.
- تم تحديد طرق البيان التي يجب استخدامها، مثل اللوحات الإرشادية والتوضيحية والتعليمية والمطويات والكتيبات، وكذلك توفير قاعة خاصة لعرض الصور والأشكال التوضيحية لطبيعة المشروع.
- تم تحديد السعة الاحتمالية من أعداد الزوار لكل من المخيمات وممرات المشاة، وبشكل قطعي صارم لا يتم تجاوزه.
- تم توظيف عدد من السكان المحليين، وتدريبهم للقيام بتقديم مختلف أنواع الخدمات السياحية
- تم تحديد خطة مراقبة لتأثير السياحة على طبيعة الموقع.

ففي محمية ضانا الاردن يعمل حاليًا ما يقارب 50 موظفًا، جميعهم من السكان المحليين، و80% منهم يعملون في مجال السياحة البيئية في المحمية كموظفي دلالة وموظفي استقبال وفي خدمة الاطعام، فبالإضافة لما يحققونه كدخل مالي، فإنهم يكتسبون خبرة وثقافة عامة من خلال التدريب المتواصل الذي تقوم به الجمعية لتأهيلهم علميًا وعمليًا، ومن خلال اتصالهم بالزوار من مختلف أنحاء العالم، وقد استطاعت مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي قامت بها المحمية من توفير مصادر دخل بديلة لما لا يقل عن 70 عائلة من سكان المنطقة.

2-واحة سيوة للتنمية المستدامة – مصر: تقع واحة سيوة في قلب صحراء مصر الغربية، يقطنها مجموعة من السكان المحليين الذين انقطعوا عن العالم بالرغم من تاريخهم الطويل، وكان الهدف من المشروع هو التعريف بحضارة وطبيعة هذه المنطقة من خلال مشروع اقتصادي كبير يهدف إلى إبراز الجانب الثقافي والتراثي والبيئي للمنطقة، لقد قام القطاع الخاص والمؤسسات الدولية غير الربحية بدعم المشروع من أجل تدريب المهارات والكفاءات المحلية، وتعريف وتثقيف السكان المحليين، للاستفادة من المعطيات المتوفرة، ولكن بشكل لا يؤثر على استدامة الحياة والتراث في المنطقة وبيئتها، وقد أطلقت المجموعة على نفسها اسم المجموعة النوعية للمحافظة على البيئة، لقد تم الاستفادة أولاً من الأماكن السكنية التي قام القدماء ببنائها منذ أكثر من 2500 سنة والتي تبنى من الصخور الملحية، لقد خلق المشروع مئات من فرص العمل للسكان المحليين، وعمل على تشجيع التجارة الحرفية والتقليدية القديمة، بالإضافة إلى تعريف العالم بحضارة سيوة التي تعد من أكثر البيئات الحساسة في العالم. كما شجع المشروع الحكومة المصرية ممثلة ببلدية سيوة والعديد من الهيئات الدولية على الانخراط في المشروع، لقد أثار

المشروع اهتمام العديدين لقدرته على خلق فرص العمل وتنمية السكان المحليين والمحافظة على تراثهم واطلاع العالم على هذه المكنونات. كما ساهم المشروع في تطوير مهارات الصناعات التقليدية لدى النساء وخاصة فيما يتعلق بالصناعات الغذائية، وقامت المجموعة النوعية للمحافظة على البيئة بدعم مشروعات التدوير والاستفادة من المواد العضوية وتحليلها، وكذلك تثقيف السكان بعدم استعمال الأكياس البلاستيكية واستبدالها عنها بالأكياس الورقية المدورة والتي لا تؤذي الطبيعة أو الإنسان.

- كيف حقق المشروع عناصر الاستدامة: يعتبر المشروع من أفضل المشاريع الاقتصادية المستدامة التي تعود بمنافع اقتصادية ويغطي كامل نفقاته ويحقق أرباحًا، لقد استفاد السكان المحليون من فرص العمل المتاحة، كما حافظ المشروع على الإرث الطبيعي والثقافي للمجتمع، كما بدأ السكان يعتمدون على أنفسهم في توفير وتصنيع احتياجاتهم بدلاً من استيراد الكثير من المواد من خارج المنطقة ، كما استقطب المشروع افتتاح أول بنك في الواحة هو بنك القاهرة والذي بدوره قدم خدمات للسكان، لقد ساهم المشروع أيضًا بتطوير الصناعات الحرفية والتقليدية بين السكان المحليين، وقد وجدت بعض الصناعات طريقها إلى الأسواق الأوربية مثل إيطاليا، وفرنسا، وبريطانيا، كما ساهم أيضًا في تنقية المياه العادمة والصرف بطريقة عضوية لا يحتاج فيها إلى أية مواد كيميائية، وذلك من أجل المحافظة على البيئة، ولقد نفذ هذا المشروع بشكل يحافظ على عادات وتقاليد وممارسات السكان المحليين، وبالتالي فإن الأثر السلبي الاجتماعي الذي حققه المشروع كان ضئيلاً للغاية، مما شجع الحكومة على تطبيق نموذج سيوة على العديد من المناطق السياحية تحاشيًا لأي تأثيرات اجتماعية سلبية.

-النتائج والآثار التي حققها المشروع: لم تظهر حتى اليوم تأثيرات سلبية للمشروع، بل وفر المشروع أكثر من 200 فرصة عمل دائمة ومباشرة في المشروع للسكان المحليين، ونحو 400 فرصة عمل غير مباشرة كالعمل في الصناعات الحرفية، كما ساهم أيضًا في إعادة الاهتمام بالتراث المعماري القديم حيث تم إنشاء أكثر من 50 مسكنًا قام السكان المحليون ببنائها مستخدمين الأدوات والمواد الأولية المحلية، كما حافظ المشروع على عادات ومعتقدات حضارة أهل سيوة وتعريفها للعالم الخارجي.

من خلال التجربتين نلاحظ أن هناك اشراك ومساهمة للمجتمع المحلي في التنمية السياحية المستدامة، مما خلق فوائد للمجتمع المحلي كالتوظيف، التكوين، المحافظة على الإرث الثقافي، في المقابل تم تنمية المنطقتين بشكل مستدام(الحافظ على البيئة، الإرث الطبيعي...) .

<u>دراسة استطلاعية حول إشراك المجتمع المحلي في التنمية السياحية بولاية المسيلة.</u>

أولا- جغرافية ولاية المسيلة: ولاية المسيلة تقع في الجزء المركزي في منطقة: الوسط-شرق، وتتواجد على بعد حوالي 240 كلم عن العاصمة، وقد رقيت مدينة المسيلة إلى عاصمة ولاية-على اثر التقسيم الإداري لعام 1974م وأصبحت جزء من منطقة الهضاب العليا للوسط، تمتد على مساحة 18175 كلم^2 بين سلسلتي الأطلس التلي والأطلس الصحراوي، وهي معروفة بالصبغة الرعوية الزراعية الممزوجة بالصناعة والسياحة، سكانها تجاوز عددهم 1200.699 نسمة سنة 2015م بكثافة سكانية قدرت بأكثر من 66نسمة في كلم^2 الواحد،[1] مساحتها موزعة بين 47 بلدية ضمن 15 دائرة، يحد الولاية من الشمال ولاية برج بوعريريج ومن الشمال الشرقي ولاية سطيف ومن الشمال الغربي ولاية البويرة ويحدها من الشرق ولاية باتنة ومن الغرب ولاية المدية ويحدها من الجنوب الشرقي ولاية بسكرة ومن الجنوب الغربي ولاية الجلفة، أما مناخ الولاية فهو مناخ قاري يتأثر بالمؤثرات الصحراوية، الصيف حار جاف أما الشتاء فهو بارد.

[1] الموقع الرسمي لولاية المسيلة بتاريخ 2016/01/13

ثانيا-تاريخ المسيلة: مازيلة، ماسيليا، زابي، المحمدية، الحضنة هي أسماء أطلقت على مدينة المسيلة، ويرى الباحثون أن تسمية المسيلة ارتبط بقبيلة ماسيليا، كما يرجع البعض الآخر أن أصل التسمية بربري ارتبط بالمسيل على اعتبار ان المدينة تشكل حوض منبسط ذو مجاري مائية.

إن الشواهد المادية المنتشرة بالولاية تعود لفترة ما قبل التاريخ ومن بينها الرسوم والنقوش الصخرية المتواجدة بالصخر ببلدية محمد بوضياف وبالعرائس ببلدية بن سرور، كما نجدها بمنطقة عين الريش والكهوف والمغارات مثل مغارة كاف العسل بمنطقة حمام الضلعة ومغارة حوض المقري جنوب بلدية تامسة،أما في عصر الممالك البربرية فاستولى عليها الملك ماسينيسا مابين سنة193 و200 قبل الميلاد كما احتى بها الملك (يوغرطا) هروبا من ملاحقة الرومان له سنة 106 قبل الميلاد، سميت في العهد الأمازيغي بمملكة نوميديا الشرقية مازيلة، وأثناء العصر الروماني البيزنطي بنيت على أنقاض خرائب تعرف بخربة تليس بالقرب من خربة بشيلقا الرومانية واعتبرت نقاط عبور بين زابي الرومانية واراس Aras أو تارمونت ومقرة Macri وبين قرطاجة القيصرية وخلال الاحتلال الروماني اصبحت المسيلة جزءا من مقاطعة موريطانيا.

عرفت المسيلة دخول الاسلام خلال النصف الثاني من القرن السابع ميلادي، وبمجيء الفاطميين تأسست "المحمدية" المسيلة حاليا سنة 315 هـ (927-926م) ، وبعدها جاء الحماديون وبنو "قلعة بني حماد" سنة 1007م،تمخض على التأثيرات العرقية والسياسية في القاهرة هجرة الهلاليين الى بلاد المغرب ،أما في العصر الحديث فدخلت المسيلة ضمن الامبراطورية العثمانية في بداية القرن 16م ودامت أربعة قرون حتى سقوطها على يد الاستعمار الفرنسي يوم 11 جوان 1841م.

ثالثا -إمكانيات الاستغلال.

1-الفنادق: بولاية المسيلة 07 فنادق بطاقة إيواء تقدر ب 702 سرير، وتوفر 136 عمل دائم و94 عمل مؤقت، ومن بينها فندق القلعة(3نجوم) وفندق القائد (4نجوم)، الجدول أدناه يبين أسماء الفنادق وعدد الاسرة بالولاية.

جدول 06: الفنادق بولاية المسيلة

الرقم	اسم الفندق	العنوان	درجة التصنيف	عدد الغرف	عدد الأسرة
01	القلعة	طريق برج بوعريريج	*03	141	284
02	حضنة SARL مرحبا	حي العرقوب مقابل ساحة الشهداء	01* نجمة	27	52
03	كردادة	شارع الجمهورية ببوسعادة	مقترح3 *	42	67
04	القائد	حي إيتيان ديني ببوسعادة	مقترح 4*	74	148
05	الإقامة الطيبة	شارع الجمهورية ببوسعادة	غير مصنف	18	23
06	الفتح	حي 05 جويلية سيدي عيسى	غير مصنف	24	72
07	النصر	حي 05 جويلية سيدي عيسى	غير مصنف	28	54

المصدر: مديرية السياحة والصناعات التقليدية-ولاية المسيلة- 2015

نشير إلى أنه توجد العديد من الفنادق المغلقة لظروف مختلفة مثل فندق القصب ببلدية المسيلة، فندق الناقة ببلدية سيدي عيسى، فندق قلعة بني حماد ببلدية المعاضيد.

صورة رقم 01: فندق القلعة بمدينة المسيلة

2-بيوت الشباب:

يوجد بولاية المسيلة ثلاثة بيوت شباب بطاقة إيواء قدرها 150 سريرا كما يوضحه الجدول التالي:

جدول 07: بيوت الشباب بولاية المسيلة

المؤسسة	طاقة الاستيعاب	مدى التجهيز بالوسائل الترفيهية
بيت الشباب جبل مساعد(بوسعادة)	50سرير	مجهز
بيت الشباب بوسعادة	50سرير	مجهز
بيت الشباب سيدي عيسى	50سرير	مجهز

المصدر: مديرية السياحة والصناعات التقليدية-ولاية المسيلة-2012

كما تم إنشاء بيت شباب ببلدية المعاضيد والذي أصبح مقصدا لكثير من السياح المحليين للمبيت وهذا نظرا للخدمات المقدمة وأسعاره المعقولة.

3-المنظمات السياحية بولاية المسيلة

-مديرية السياحة: أنشئت سنة 1995م وهي مكلفة بالمبادرة بكل تدبير من شأنه تنمية السياحة خاصة على المستوى المحلي.

-الوكالات السياحية: الوكالة السياحية هي مؤسسة سياحية هدفها توفير خدمات للسواح منها: تسليم سندات السفر، كراء السيارات، حجز الأماكن في الفنادق، تنظيم الرحلات، وتمثيل وكالات أخرى مقيمة بالخارج، تتواجد 15 وكالة سياحية بالولاية.

-مركز السياحة والفندقة ببوسعادة: يعتبر هيكل التكوين في الفندقة والسياحة لبوسعادة مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة السياحة، يتوفر على قدرة استقبال ب 150 مقعد بيداغوجي، بالإضافة إلى أن المركز يوفر لصالح المؤسسات السياحية دورات تكوينية حسب الطلب.

- الجمعيات السياحية كركن من اركان المجتمع المدني: تلعب الجمعيات ذات الطابع السياحي دورا كبيرا في النهوض بالسياحة وتوجد 28 جمعيات بالولاية، من بينها 11 جمعية لم يتم تجديد نشاطها، ونشير إلى أن الإدارات العمومية للدولة والجماعات الإقليمية وكذا الهيئات العمومية في إطار اختصاصاتها تلزم بإدراج ترقية السياحة ضمن سياساتها القطاعية.

صورة رقم 02 : جمعية محلية تنشط في التوعية السياحية

صورة رقم 03: تبين مدى وعي المجتمع المدني المحلي في صيانة المعالم السياحية

صورة رقم 04:تطوع جمعية محلية لتنظيف محيط قلعة بني حماد واضفاء طابع جمالي عليها

رابعا-المؤهلات السياحة بولاية المسيلة: تتمتع الولاية بمؤهلات سياحية متنوعة نبرزها من خلال ما يلي:

-المؤهلات السياحية الطبيعية.

-السياحة الجبلية : تعتبر جبال المسيلة حلقة ربط بين سلسلتي الأطلس التلي و الصحراوي وهي ممثلة في جبال ونوغة غربا و جبال المعاضيد شرقا هي والتي تضم الموقع الاركيولوجي لقلعة بني حماد، توجد بها العديد من البيوت القديمة المشكلة كالعناقيد والمبنية بالحجارة المحلية والمغطاة بالقرميد المصنوع بالطين مشكلتا منظرا رائعا فريد من نوعه ويزداد المنظر روعة بجريان المياه العذبة والصافية ووجود بعض الشلالات ومجموعة الحدائق والمزارع، كما نجد بالولاية جبال كل من بوسعادة و سالات و أولاد نايل على الحدود الجنوبية للحضنة، وتشكل هذه الجبال لوحة متفردة بألوانها و أشكالها حيث يمكن للسائح اكتشاف جمال المناطق الجبلية.

-السياحة الغابية: تتواجد بالمسيلة عدة غابات يمكن للسائح استكشافها فبجنوب الولاية نجد كل من غابة مناعة بأشجارها الكثيفة وكذلك غابة عين غراب بجبل مساعد والتي تفوق مساحتها 26000هكتار وقد اعتبرت غابة نموذجية والتي تعتبر مقصد تنزه وترفيه للعائلات الحضنية، اما في الشمال الغربي نجد غابة الحوران بحمام الضلعة والتي تقصدها العائلات خاصة فصل الربيع وتعتبر مكانا يفضله الرياضيون من كل فرق المنطقة لإجراء تربصاتهم التحضيرية.

-السياحة المناخية.

المحميات: أنشئت بالولاية سنة 1988م ما يعرف بمحمية المرقب الواقعة ببلدية عين لحجل والتي تغطي مساحة 12500هكتار مما جعلها تحتوي تنوع حيواني من أبرزه غزال الأطلس وطائر الحبار بالإضافة إلى 83نوع من الطيور منها 50 نوعا من الطيور المهاجرة.

شط الحضنة: صنف سنة 2001 ضمن القائمة العالمية للمناطق الرطبة وهو مستنقع شاسع يمتد على مسافة 97 كلم طولا و80 كلم عرضا، وتصب به كل الامطار والفيضانات المتدفقة من أكثر من 22 واد مما جعله يشكل حوضا مائيا مغلقا بمساحة تقدر ب 26000كلم^2، يحتوي الشط على أنواع نادرة من الكائنات الحيوانية والنباتية وهذا ما يحافظ على التنوع البيولوجي للمنطقة، كما أن استغلال الملح من شأنه توفير فرص عمل بالمنطقة، وتزويد السوق المحلية والوطنية بهذه المادة.

السدود : من أقدم السدود الموجودة في الجزائر سد القصب الذي انجز سنة 1939 ويقع في قرية بوخميسة التي تبعد ب10 كلم عن مدينة المسيلة وهو مستعمل للسقي الفلاحي حاليا اذ تقدر طاقته ب 50 مليون متر مكعب، كما يوجد بالولاية سد سوبلة الواقع في الجهة الشرقية للولاية وهو في طور الاشغال ويعد من أضخم السدود الجزائرية والذي سيشكل في المستقبل منطقة استثمار سياحي وترفيه للعائلات.

الشلالات: تزخر ولاية المسيلة طبيعيا بالعديد من الشلالات الساحرة التي تهر عين السائح وتتركه يتمتع بمياهها المتدفقة في وسط جمال واخضرار غاباتها وعلو جبالها فنجد مثلا بمنطقة عين الريش شلالات قمرة وبمجدل شلال الشرشارة وبالمعاضيد شلال أولاد سيدي منصور.

الواحات: تشبه واحة بوسعادة بشكل ما متحفا في الصحراء والهضاب العليا، فهي مدينة مبنية على الأعالي تشبه مسرحا حقيقيا يحيط به عند القاعدة حدائق من النخيل، وسط محيط من الرمال تحدها جبال زرقاء، حيث تمتع العشرات من الرسامين بالجمال الطبيعي، ومنهم شارل دوفرسن الذي رسم مائياته وانطباعاته المشرقة للواحة، والرسام اتيان ديني الذي مازالت لوحاته تخلد جمال واحة بوسعادة.

صورة رقم 05: النخلة الباسقة المباركة في بساتين بوسعادة السعيدة(ولاية المسيلة)

-الرمال: تعتبر الحضنة فسيفساء طبيعية تجمع بين جميع المتناقضات الطبيعية اذ بالمنطقة يمكنك ان تتمتع بمنظر الجبال المكسوة بالثلوج وفي نفس الوقت يمكنك ان تشاهد الكثبان الرملية وتتمتع بالجو الصحراوي في كل من الخبانة وأمجدل وسيدي عامر، كما أنها تستعمل في البناء على مستوى الولاية ويتم نقلها لولايات مجاورة، كما تصنع منها تحف فنية كوردة الرمال، لوحات فنية.

2-السياحة الحموية: يوجد بالولاية ثلاثة حمامات معدنية اثنان مستغلان ويعتبران مقصد الكثير من العائلات للاستحمام والراحة والعلاج الطبيعي من جهة وينعكس إيجابا على سكان المنطقة نتيجة الحركية التجارية من جهة أخرى.

حمام بلعربي: يقع على بعد حوالي 10 كلم شمال مدينة المسيلة ويوجد على الضفة اليسرى من وادي القصب، ماء الحمام ممزوج بالكبريت ذو سيل متوسط، يمكن وصف ماء هذا النبع لمداواة أمراض داء المفاصل، أمراض الجلد، أمراض الأعصاب، بإمكان استغلاله أن يفضي إلى أرباح معتبرة.

حمام الشهيد محمد صالح: يقع وسط ببلدية حمام الضلعة أما الطبيعة القانونية للمنبع فهو ملك عائلي ويتميز بالخصائص التالية: العمق على بعد (04) أربعة أمتار يوجد الماء، التدفق متوسط 1.25 ل/ثا، درجة الحرارة 60°، المؤشرات العلاجية: أمراض الكبد، والكلي، والروماتيزم والأمراض الجلدية.

المنبع الحموي الخرايشة: يقع الحمام المعدني في وسط المدينة حمام الضلعة أما الطبيعة القانونية للمنبع فهو ملك عدة عائلات، يتميز بالخصائص التالية: العمق على بعد ثلاثة (03) أمتار يوجد الماء، التدفق متوسط 2 ل/ثا، درجة الحرارة 47°، المؤشرات العلاجية: أمراض الكبد، والكلي، والروماتيزم الأمراض الجلدية.

3-المؤهلات السياحية التاريخية والأثرية

- معالم وآثار قلعة بني حماد: تتواجد ببلدية المعاضيد شمال شرق المسيلة وتبعد عنها ب 34 كلم مساحتها 264 كلم2، المدينة الأثرية تأسست سنة 398هـ/1007م على يد حماد بن بلكين في موقع حصين (في منحدر جبل تقربست 1418م)، ويقصد بكلمة تقربست**السرج** ويعبر عنه الأهالي بكلمة**القربوص* حيث كانت تضاهي كبريات العواصم الإسلامية في عهدها و تمثل مركز إشعاع فكري وحضاري ، وتعتبر منطقة توسع سياحي(ZET) بمساحة قدرها 12 هكتار[1]، أهم مكونات هذه المدينة نجد:المسجد، باب جراوة، قصر المنار، باب الأقواس، قصر البحر، قصر السلام، قصر النجمة، باب الجنان، وصنفت القلعة كمعلم أثري ضمن تراث الانسانية من طرف اليونسكو سنة 1980، وللإشارة فان القائمين على تسيير المتحف أو منارة القلعة هم من السكان المحليين كما أن حمايتها أثناء الأزمة الأمنية كان من طرف السكان المحليين كذلك، وتعرف البلدية حركية تجارية خاصة في فصل الربيع نتيجة توافد السياح.

[1] Hachimi MADOUCHE : le tourisme en Algérie, Edition Houma, Alger.2003.p169.

صورة رقم 06:استلهام المهندسون المعماريون لجمالية قلعة بني حماد وتجسيدها في جمالية المسجد الاعظم للجزائر

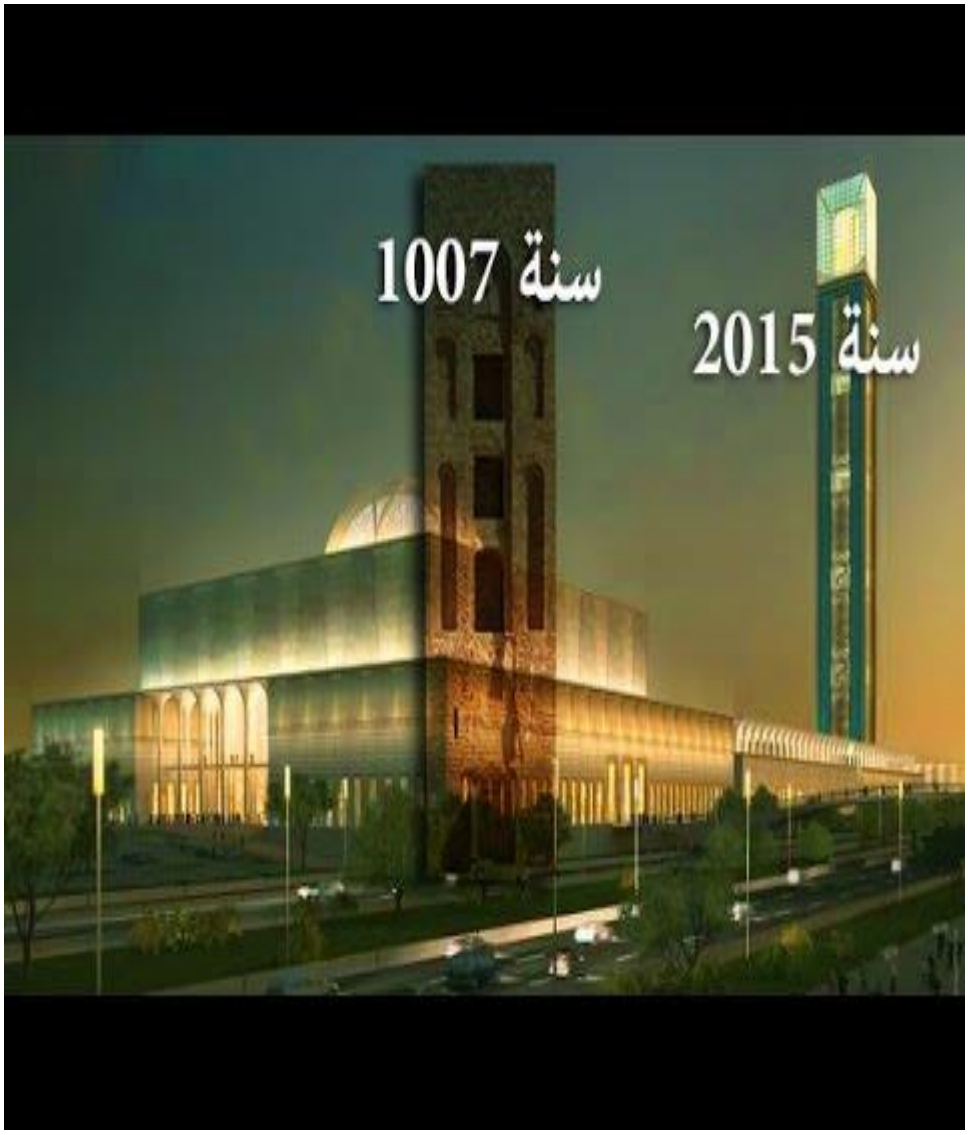

شكل رقم 04: معماري لقلعة بني حماد

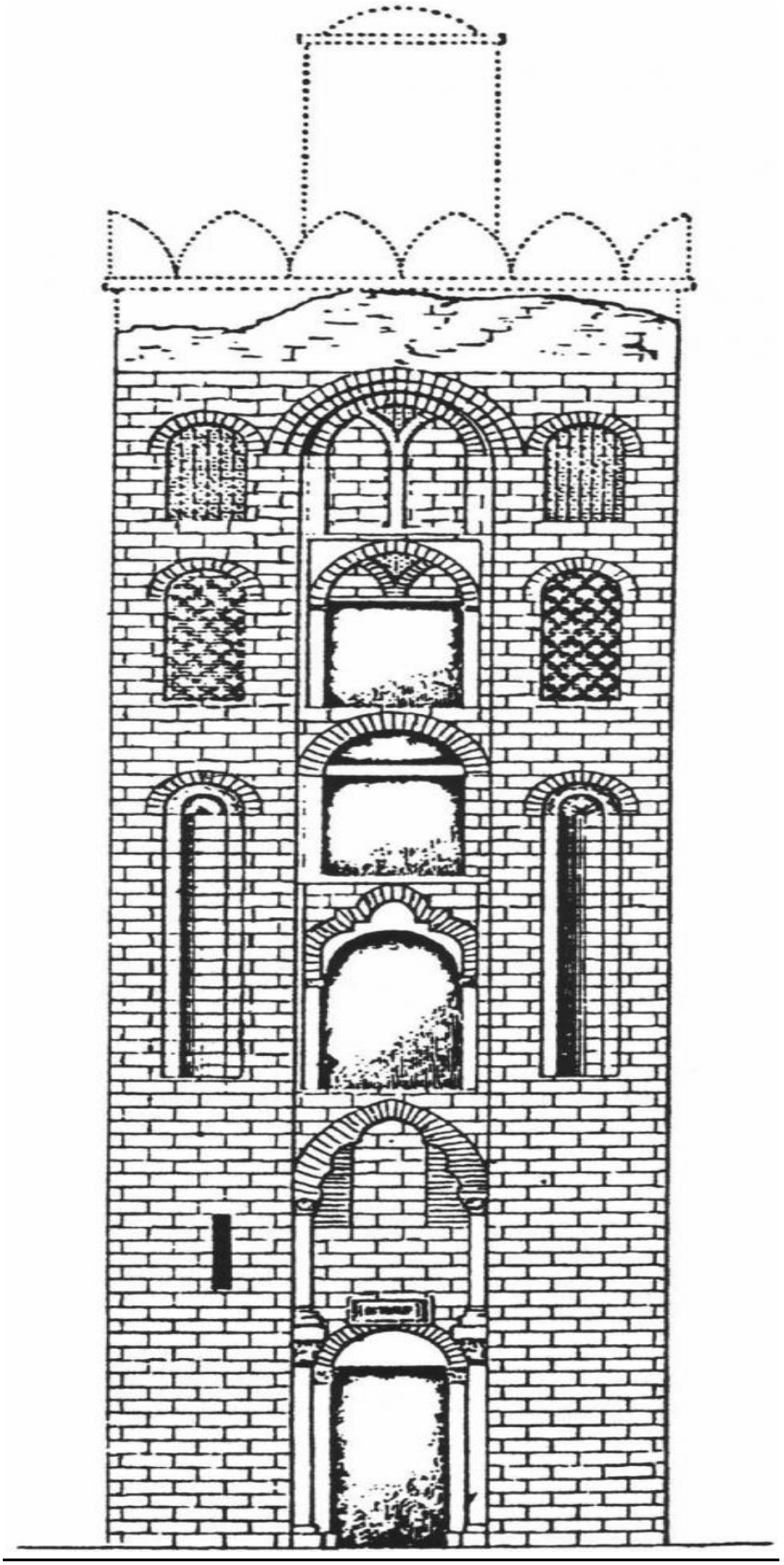

صورة رقم 07: طابع اشهاري لقلعة بني حماد خلال ستينيات القرن العشرين

شكل معماري رقم 05: منار قلعة بني حماد

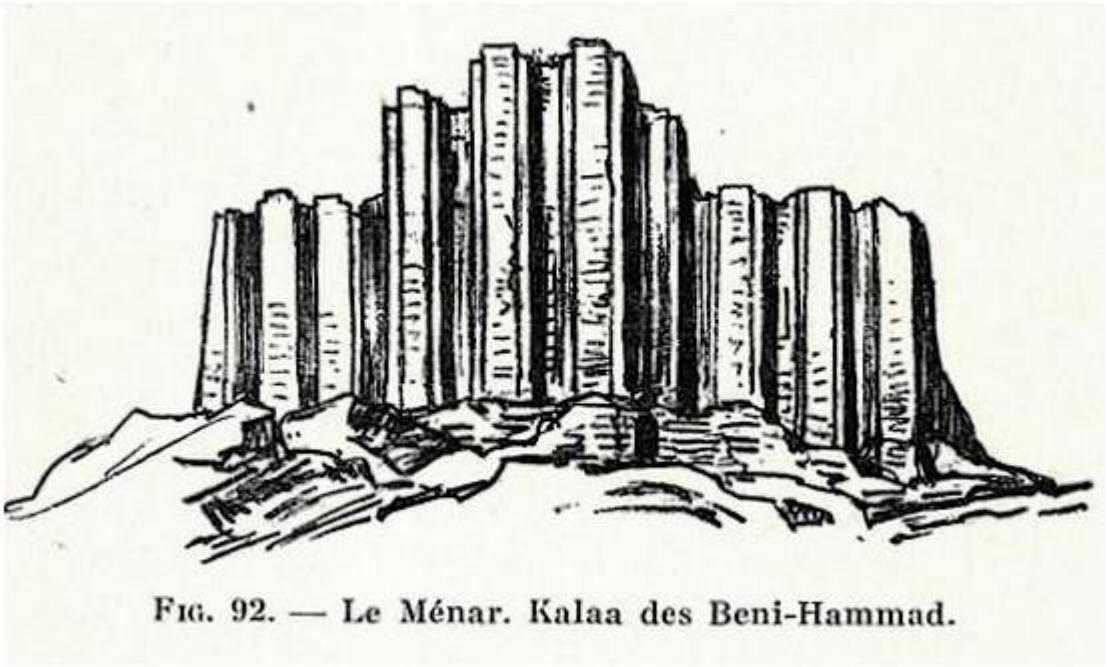

Fig. 92. — Le Ménar. Kalaa des Beni-Hammad.

صورة رقم 08:طبيعة ساحرة وبيئة نظيفة بقرية الدريعات شمال المسيلة

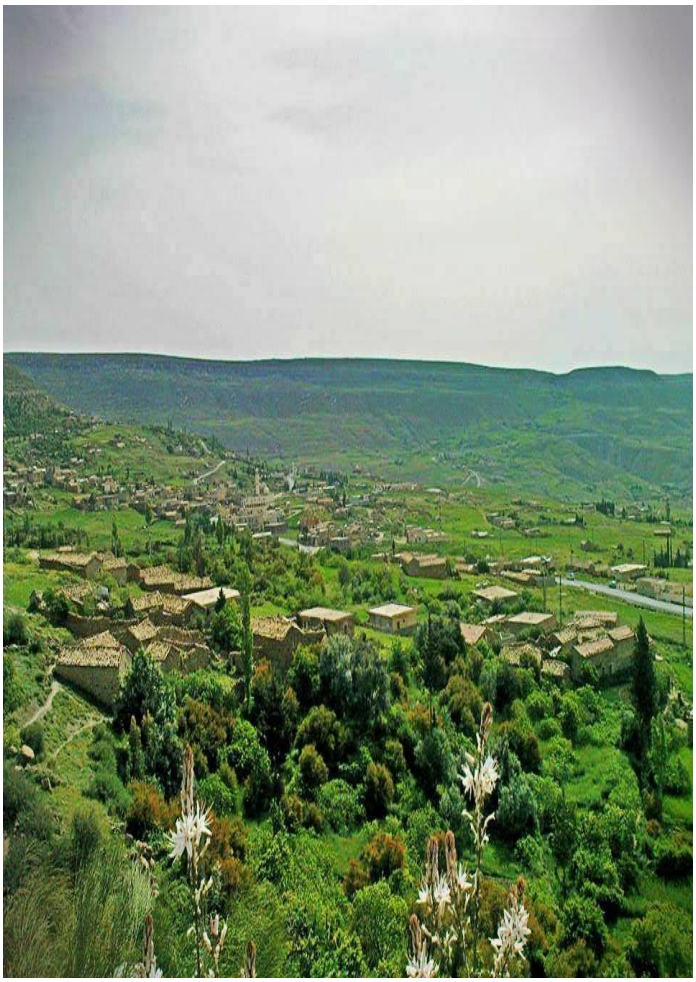

صورة رقم 09 مدرسة ومرشدة قرانية بالدريعات-شمال مدينة المسيلة- والمرشدة التعليمية تدرب التلاميذ على الحفاظ على البيئة

صورة رقم 10: غابة الحوران وبقايا النفايات بعد الزيارات السياحية، اين تنبيه المجتمع المدني وثقافته؟

- قلعة ذياب الهلالي: يعود تاريخ " القليعة " وهو الإسم الحقيقي المتواتر عن أهالي المنطقة ببلدية أولاد سيدي إبراهيم، من الذين سكنوا المكان قبل خمسة قرون إلى القرن الثالث الميلادي وقد توغل الإحتلال الروماني بالمنطقة الداخلية، حيث استعملها كحصن إسناد ونقطة تموين، وسميت هذه القلعة في العهد الوندالي " إديستيانا " والذي اشتقت منه كلمة " الديس " التسمية القديمة للبلدية.

- طاحونة فيريرو: تقع على بعد 2 كلم من بوسعادة، وهي بقايا طاحونة قديمة بناها أنطوان فيريرو أحد الايطاليين المولودين بمحافظة طورينو في 1849، وقد هاجر إلى الجزائر سنة 1867، شتغل بمختلف المطاحن، ونظرا لاكتسابه الخبرة؛ فقد قام بإنشاء طاحونة فيريرو ببوسعادة، بعد ذلك استطاع امتلاك طاحونة أخرى بمدينة المسيلة اسمها طاحونة الورود.

-مدينة بوسعادة القديمة:تتميز بشوارعها و أزقتها و بناياتها القديمة ذات الطراز المعماري الاصيل اصالة مدينة بوسعادة العريقة منذ القدم ، حيث تم العثور على مسافة 4 أو 5 كيلومتر جنوب المدينة على العديد من الآثار التي تدل على وجود سكان على ضفاف وادي بوسعادة منذ العهد الايبيروموري IBERO MAURUSIEN ثمانية آلاف أو عشرة آلاف سنة .

-حي العرقوب وحي الكوش: من أقدم الاحياء العتيقة المتواجد بمدينة المسيلة ويعتبران من بين الشواهد التاريخية للمنطقة حيث ان العائلات المسيلية منذ القدم استوطنت بهذيين الحيين، وحي العرقوب كان يطلق عليه في السابق ذاكرة المسيلة

التاريخية وولد فيه الرئيس الراحل محمد بوضياف ويوجد فيه عدد من المساجد القديمة كمسجد النخلتين المحاذي للواد ومسجد العنبة الذي كان في وقت سابق عبارة عن مصلى للجالية اليهودية التي تقطن بالحي نهاية 1800 وإلى غاية الاستقلال.

-قصبة بني يلمان: تعتبر من أبرز المدن العتيدة في العالم، إذ تحوي معالم أثرية جد هامة يعود تاريخ تشييدها إلى عصور ضاربة في عمق التاريخ الإنساني، ومن تلك المواقع القيمة "القصبة" أو" قصبة بني يلمان" التي شيدت قبل قصبة الجزائر العاصمة بأربعين سنة، وتعد كقطب سياحي وموقع أثار يسهم في جلب أكبر قدر من السياح، كما يعتبر وجها من أوجه الحضارة الإسلامية التي تعاقبت على المنطقة.

-معتقل الجرف: يقع هذا المعتقل ببلدية أولاد دراج(17 كلم شرق مدينة المسيلة) وبني في أواخر الحرب العالمية الثانية، يتكون من 18بناية أرضية كل بناية بها 4 مساكن كل مسكن به 5 غرف، لكن هذا المعلم تدهور بفعل الإهمال والتخريب الذي طاله.

4-المؤهلات السياحية الدينية

المساجد:"مسجد الحُجَّاج"،مساحته مايقارب (50متر مربع)، يقع بالقرب من زاوية الهامل وحسب إمام المسجد فقد تم بناؤه منذ عشرة "10" قرون، فالمعلم يشهد توافد عدد كبير من الزوار والعائلات، خاصة في المناسبات الدينية كالمولد النبوي الشريف خصوصا وفي فترة الربيع

-مسجد البشير الابراهيمي ببوسعادة: معلم من معالم المدينة أبدع تصميمه الراحل الحاج المسعود لقليطي (بن زيان) رحمه الله.

- المسجد العتيق أو مسجد النخلة: يشكل اليوم منارة علمية وسياحية ممتازة، وهو مقصد كل زائر لبوسعادة، وتم تصنيفه كمسجد وطني من قبل وزارة الشؤون الدينية، وأهم ما يميز المسجد هو هندسته المعمارية الإسلامية الخالصة ومداخله وممراته الحجرية.

- مسجد سيدي بوجملين: بني من طرف سيدي بوجملين وهو محمد بن عبد الله الشريف، الفاسي، الإدريسي من ذرية مولاي إدريس الأصغر بن إدريس الأكبر الذي ينتهي نسبه إلى الإمام علي كرم الله وجهه، وعمل زلزال عام 1965 على هدم بناية الزاوية كباقي مباني الأحياء الأخرى ما عدا ضريح سيدي بوجملين فلم يتضرر بأثر الزلزال وبقي شامخا إلى يومنا هذا.

زاوية الهامل :تقع ببلدية الهامل التي تبعد بـ 12 كلم جنوبا عن بوسعادة أسسها الشيخ محمد ابن أبي القاسم الهاملي سنة 1848م، لعبت هذه الزاوية وبجدارة دورها الديني والاجتماعي والنضالي إبان فترة الاستعمار الفرنسي، ولزاوية الهامل الفضل في تخرج الكثير من الفقهاء وحفظة كتاب الله ، ودرس فيها الكثير من علماء المشرق والمغرب، ويوجد في زاوية الهامل متحف آثار تاريخية تعود لفترة الأمير عبد القادر والشيخ المقراني مثل قطع أسلحة حقيقية ومكتبة مهمة تشمل أكثر من ألف مخطوط قديم تضم جل فنون المعرفة ، ولزاوية الهامل إشعاع على المستوى الوطني ، الجهوي والإفريقي، إذ تكون طلبة من كل جهات الوطن ومن الدول المغاربية ومن دول إفريقية مثل مالي والنيجر وموريتانيا.

ضريح ابو الفضائل النحوي: يوجد ضريحه بجنب قلعة بني حماد وهو يوسف بن محمد بن يوسف التوزري التلمساني أو أبو الفضل 433 هـ - 513 هـ/ 1041 - 1119 م، عرف بابن النحوي التوزري نسبة إلى توزر مسقط رأسه في الجنوب التونسي.

صورة رقم 11: ضريح سيدي ابو الفضل النحوي

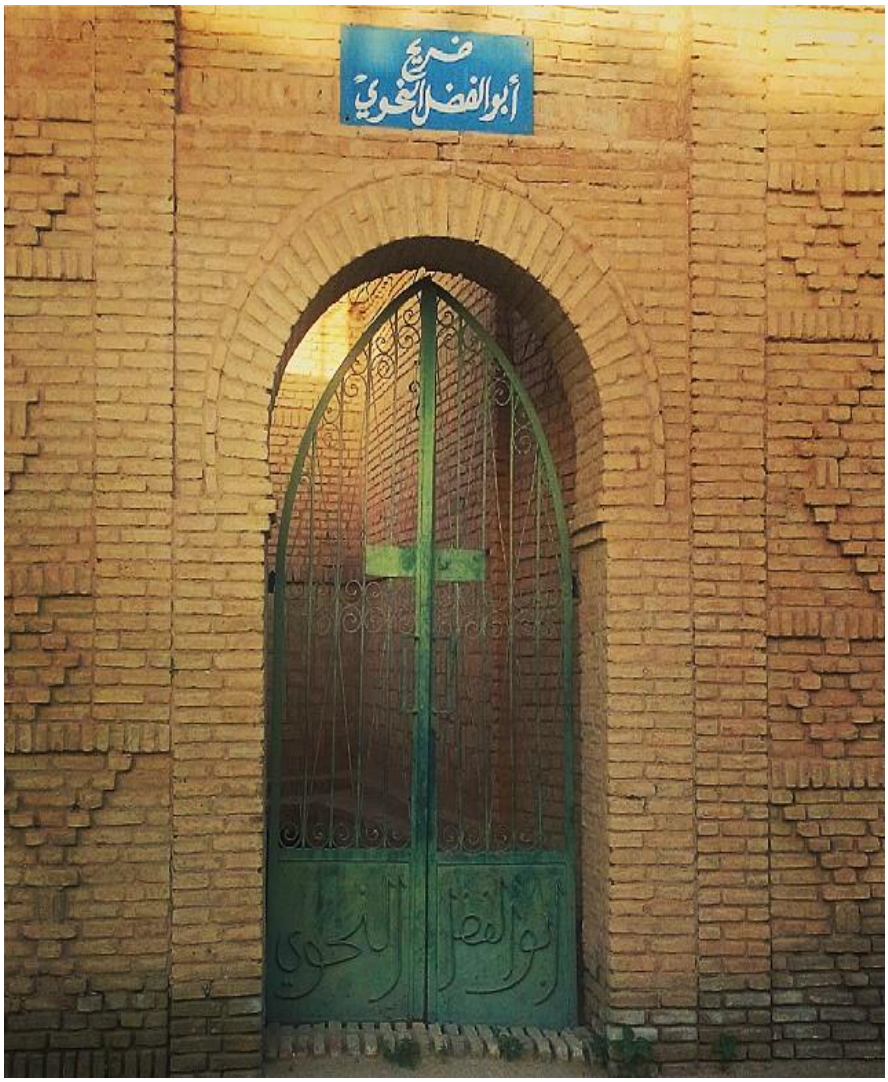

5-المؤهلات السياحية الثقافية.

الموروث الثقافي الفكري: كالشعر الملحون والأغنية البدوية الحضنية والرقص المحلي على أنغام القصبة والزرنة وصوت البندير، وكذا الأمثال والألغاز والقصص الشعبية.

عروض الفروسية (الفنطازية) : في مختلف المناسبات الاجتماعية من زواج وختان وغيرها ، والاحتفال بالتظاهرات الدينية والوطنية ، و الأنشطة التي تنظمها السلطات و الإدارات العمومية في كل القطاعات (السياحة ، الثقافة ، الشباب و الرياضة ، الجامعة ..)

الخيمة التقليدية: التي أصبحت تؤدي دورا سياحيا كبيرا على المستوى الشعبي والرسمي على حد سواء، بل وازداد الطلب عليها من طرف السياح الوطنيين والأجانب والوفود المختلفة الرسمية والأكاديمية، والمؤسسات السياحية من فنادق ووكالات سياحة وأسفار .

التظاهرات المحلية: تشتهر الولاية بعدة تظاهرات محلية أهمها: ربيع قلعة بني حماد، عيد المشمش، وعيد البرنوس.

- المتاحف: يوجد بالولاية أربعة متاحف هي:

المتحف الأثري للحضنة أنشئ متحف الحضنة سنة 1993 بمدينة المسيلة وبه بقايا الحيوانات والنباتات القديمة جدا، مجموعة ما قبل التاريخ و مجموعة عريقة تمثل العهد الروماني والبيزنطي والمشكلة من بعض البقايا المعمارية، القلل، فوانيس، قطع نقدية وبعض الأثاث الخاص بطقوس الموت،كما يحتوي على مجموعة حديثة تتكون من المخطوطات، و بعض الأواني المطبخية التقليدية و الأسلحة النارية.

المتحف الوطني نصر الدين ديني :أنشئ هذا المتحف تكريما للرسام ديني ولأعماله الذي يعد من الرسامين المستشرقين المغرمين بجمال بوسعادة، في 1905 امتلك منزلا بسيطا في بوسعادة حيث صيّره مرسما يقيم فيه من 8 إلى 10 أشهر في السنة، ولقد أصبح جزء من ذلك المنزل اليوم متحفا يضم أعمالا ثرية منها 11 لوحة للفنان ديني.

المتحف الأثري قلعة بني حماد: يقع المتحف قرب الموقع الأثري قلعة بني حماد ولقد تم إنشاؤه في سنة 1995م لاحتواء مقتنيات اركيولوجية، ويتربع المتحف على مساحة 400م^2 للعرض ضمن ديكور يوحي بالعمران الحمادي.[1]

متحف المجاهد: يقع متحف المجاهد ببلدية المسيلة يقوم جمع المادة التاريخية.تسجيل الشهادات الحية.تنظيم ندوات ومحاضرات.

صورة رقم12: مركز ثقافي بمدينة سيدي عيسى-مركب الشهيدة خديجة دحماني

[1] - مديرية السياحة لولاية المسيلة: الدليل السياحي، مسيلة الحضنة بجمالها الطبيعي، ص11.

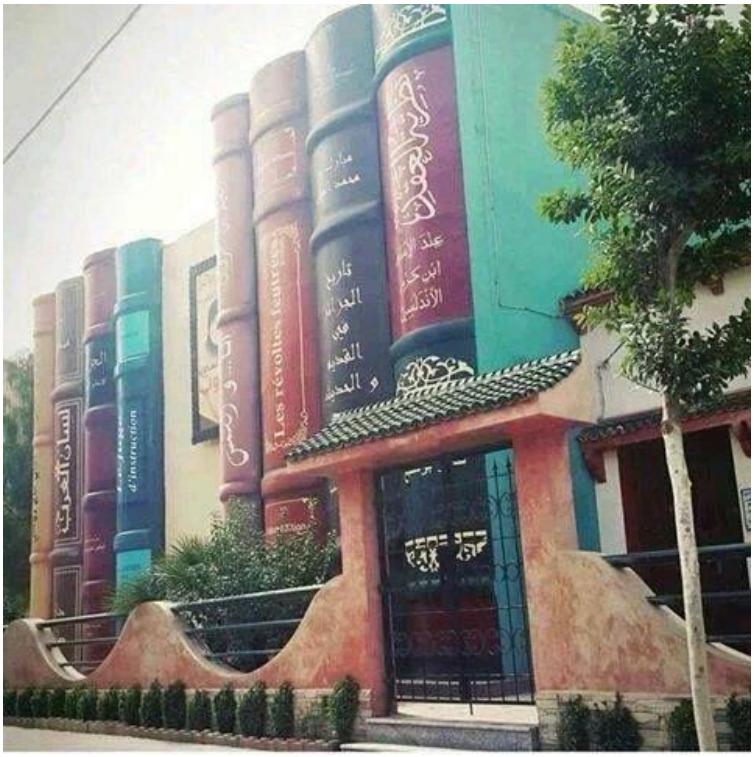

صورة رقم: 13-نفس المكتبة في امريكا: بنوا فاستفدنا وسبقناهم في البنيان فاستفادوا ، لنشاهد المحاكاة العمرانية والابداع؟

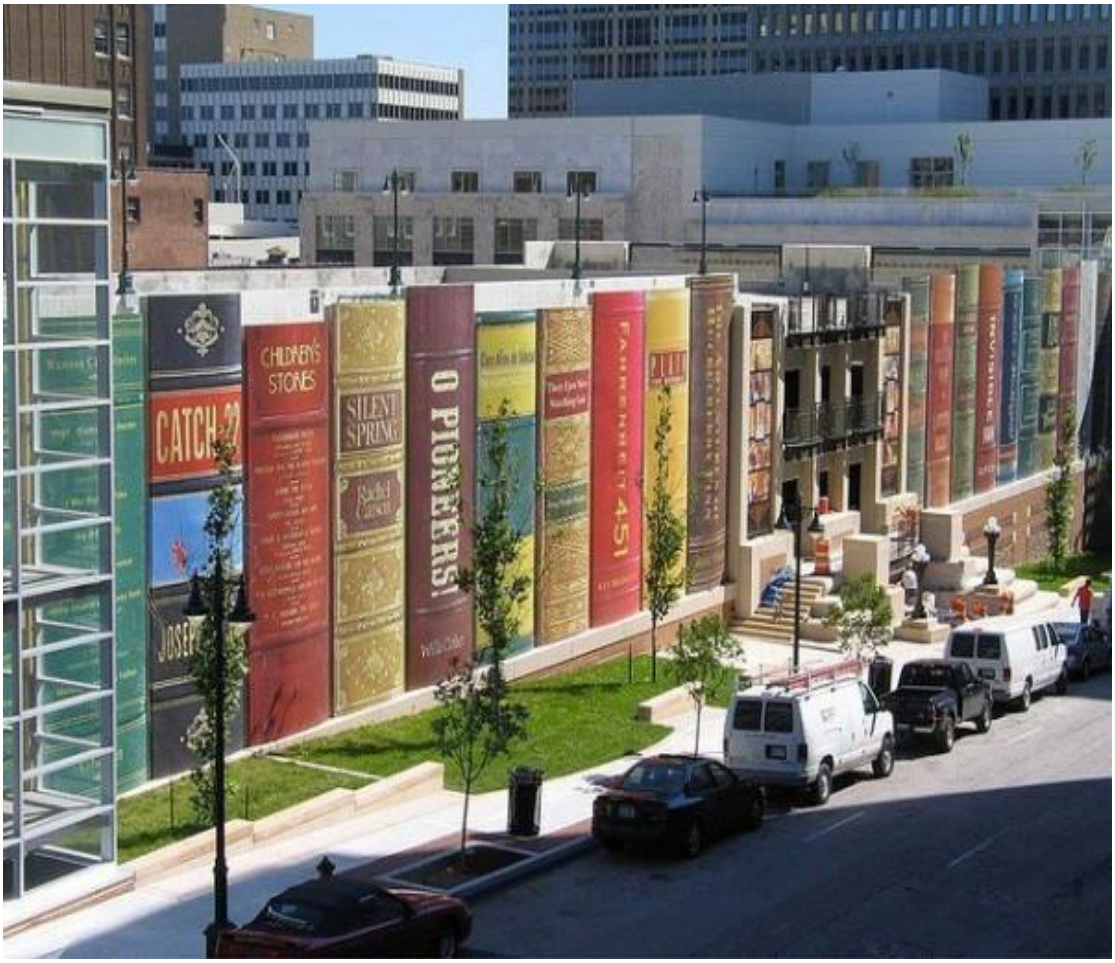

6-المؤهلات السياحية التنموية (الصناعة وسياحة الأعمال): الى جانب كونها منطقة فلاحية تعد ولاية المسيلة كقطب صناعي بامتياز، حيث أن أهمية موقعها الجغرافي الواقع في الوسط الجزائري ونظرا لثرواتها الطبيعية هذا ما أهلها لأن تكون منطقة جذب للمستثمرين خاصة في مجال البناء إذ يوجد في الولاية أكبر مصنع لصناعة الاسمنت بمنطقة حمام الضلعة وأكبر مصنع للألمنيوم ومصنع الأنابيب في المنطقة الصناعية بالمسيلة ومصانع الأجر، أما في مجال الفلاحة يعد مصنع الحليب للحضنة من المصانع الرائدة في توفير منتجات الألبان في كامل ربوع الوطن، بالإضافة الى مصنع المصبرات الغذائية بالخبانة، كل هذه الاستثمارات الناجحة بالمنطقة تعد تحفيزا لسياحة المال والاعمال.

7-الصناعات التقليدية: تعتبر ارث ثقافي يساهم في تنمية القطاع السياحي، وحسب تصريحات الوزيرة المنتدبة المكلفة بالصناعات التقليدية فانها ساهمت ب 230 مليار دج في الاقتصاد الوطني سنة 2015م، ومن أهم الصناعات التقليدية بالولاية نجد:

النسيج: تتميز حرفة النسيج بأشكالها ورسوماتها المميزة وبالمواد الأولية الطبيعية المستعملة في الإنتاج وأشهر هذه المنتوجات زربية المعاضيد، زربية بوطالب، الحنبل والملحفة حيث تتنوع أشكالها وألوانها من منطقة لأخرى بالإضافة لصناعة البرنوس والقشابية.

الخياطة التقليدية: تشمل الألبسة التقليدية بصفة عامة وتعرف هذه الحرفة رواج كبير جدا خاصة بالمناطق الجنوبية للولاية حيث لا يخلو منزل من امرأة تمارس هذه الحرفة، ويندرج تحت حرفة الخياطة التقليدية صنفان رئيسيان للألبسة وهما:

-اللباس النسوي: المسيلة غنية في هذا المجال حيث أنه لا يمكن حصر أنواع الألبسة النسوية المنتجة بالمنطقة من حيث الكم والنوع لأن هذا النشاط له ارتباط مباشر بأسلوب حياة المرأة الحضنية.

-اللباس الرجالي: يرتدي الرجال القندورة والسروال العربي التي تتميز بكونها مصنوعة من قماش قطني تكون فضفاضة وخياطة البرنوس والقشابية.

الأواني التقليدية: أشهر منتجات هذه الحرفة القصعة الخشبية والمهراس والملاعق والموس البوسعادي وهي حرف عريقة متأصلة بالمنطقة يمارسها عدد قليل من الحرفيين يتمركز أغلبهم بمنطقة بوحمادو ببلدية السوامع وببلدية بوسعادة بالإضافة لمجموعة صغيرة متمركزة ببلدية المسيلة.

صناعة الفخار: الفخار والطين من الحرف المتأصلة بالمنطقة وتنتشر هذه الحرفة على امتداد قرى المنطقة لكن لا تمارس بطريقة تجارية إلا بمنطقة بوسعادة وحمام الضلعة أما باقي المناطق فتمارسها النسوة بطريقة تسد الحاجات المنزلية فقط ومن أهم المنتجات نجد: الطاجين والمزهريات والقصعة (التاجرة) والقلال.

الحلي التقليدية: هذه الصناعة تأثرت كثيرا في المدة الأخيرة وطغت عليها المنتجات الحديثة وانحسر تواجدها ببعض المناطق حيث يمارسها عدد صغير من الصاغة وغالبا ما تكون الحلي فضية حيث يتفنن الحرفيون في صناعة مجوهرات تتزين بها سيدات الحضنة.

التحف الفنية: هي حرفة تشمل طيف واسع من المنتجات يمارسها حرفيون مهرة حيث يحولون مواد مختلفة إلى تحف فنية جميلة بأشكالها ورسوماتها التزيينية وتنجز من عدة مواد كالخشب والرخام والبلاستيك

منتجات الحلفاء: هي حرفة متوارثة بالمنطقة ترتبط مباشرة بالبيئة الحضنية حيث أن استغلال نبات الحلفاء يدخل في عدة أوجه من الحياة اليومية لسكان المنطقة نذكر من هذه المنتجات: المظلات، السجادات، القفف، الحصير، القنونة...

صناعة الجلود: هي حرفة تشمل عدة منتجات وأشهرها صناعة الأحذية، صناعة تحف جلدية وأشهرها على الإطلاق هي صناعة السرج المسيلي الذي كان أيقونة الصناعة الحرفية بالمنطقة وله صيت واسع بين مربي الخيول وانحسرت هذه الحرفة بطريقة كبيرة ولا يمارسها حاليا إلا عدد صغير من الحرفيين المتخصصين في صناعة السروج.

الطبخ التقليدي: يعد المطبخ المسيلي من بين أغنى المطابخ الوطنية ويشمل أطباق متنوعة وأشهر الأكالات التقليدية نجد: الشخشوخة، طبق الكسكس، العيش، مهراس سلاطة أو الزفيطي ...

هياكل الصناعة التقليدية: تبرز دار الصناعات التقليدية ببوسعادة والمستغلة من طرف غرفة الصناعة التقليدية والحرف والموزعة على سبع (07) ورشات على الحرفيين (الإنتاج المحلي) لهذه المنطقة ومن خلالها يقوم الحرفيون التقليديون بإبراز تراث المنطقة حيث يتم صناعة القشابية بنوعيها من الصوف والوبر وكذلك صناعة السكين المحلي والمعروف بالموس البوسعادي، بالإضافة الى الجناح المخصص لرسم اللوحات الفنية التي تعبر عن واقع المنطقة خصوصا وكذلك عرض وبيع الأحذية الجلدية، و نشير الى أنه يوجد مشروعين في طور الانجاز هما: دار للصناعة التقليدية ببلدية المسيلة ومركز للصناعة التقليدية ببلدية المعاضيد، أما عدد الحرفيين بالولاية فبلغ عددهم قرابة 6000 حرفي يمارسون أنشطة مختلفة والجدول ادناه يوضح ذلك.

جدول08: إحصائيات قطاع الصناعة التقليدية:

السنة	القطاع			المجموع
	فني	إنتاج	خدمات	
2014	1576	1409	3007	5995

المصدر: مديرية السياحة والصناعات التقليدية – ولاية المسيلة-2015

نلاحظ من الجدول أن الأنشطة الحرفية بالولاية معتبرة ومتنوعة، وهي تساهم تشكل مصدر دخل للكثير من العائلات، كما تساهم في تدعيم السوق المحلية بعدة منتجات، وللإشارة فانه توجد الكثير من العائلات التي تمارس أنشطة تقليدية وتحافظ عليها ومساهمتها معتبرة الا أنها لا تلقى الدعم والاهتمام من الجهات المعنية، أما عدد المناصب الشغل في قطاع الصناعات التقليدية فيمكن التطرق من خلال الجدول الموالي:

جدول09: عدد مناصب الشغل المحدثة خلال سنة 2014:

السنة	عدد المناصب حسب كل قطاع			المجموع
	فني	إنتاج	خدمات	
2014	2480	353	1217	4050

المصدر: مديرية السياحة والصناعات التقليدية –ولاية المسيلة-2015

أما بخصوص عدد الحرفيين المستفيدين من وكالات الدعم فبلغ عددهم 155 مستفيد سنة 2014 والجدول أدناه يوضح ذلك.

جدول 10: استفادة الحرفيين من أجهزة الدعم خلال سنة2014

طبيعة الدعم	العدد
الحرفيون المستفيدون من دعم الصندوق الوطني للصناعة التقليدية خلال سنة 2014	38
الحرفيون المستفيدون من دعم الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب ANSEJ	31
الحرفيون المستفيدون من الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر ANGEM	68
الحرفيون المستفيدون من الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC	16
المجموع	155

المصدر: مديرية السياحة والصناعات التقليدية –ولاية المسيلة-2015

نلاحظ من خلال الجدول مساهمة مؤسسات الدعم لعدد معتبر من الحرفيين، وتعود بالنفع على السكان المحليين من أجل المحافظة على تراثهم التقليدي الا أن شساعة الولاية وكثرة الحرف والحرفيين يتطلب جهود ودعم أكثر من عدة جهات.

خـــاتمة

تبعا للدراسة التي قمنا بها؛ توصلنا الى النتائج التالية:

- إن القدرات السياحية التي تمتلكها الجزائر تؤهلها لتحقيق تنمية سياحية مستدامة إذا تم استغلالها أحسن استغلال، حيث من غير الممكن تطوير القطاع باعتماد مالي ضئيل هو من بين أدنى اعتمادات ميزانية الدولة.

- قدرات التكوين التي يملكها القطاع لا تسمح له بالاستجابة للطلب الناجم عن حجم التشغيل في القطاع.

- تمتلك ولاية المسيلة مؤهلات سياحية متنوعة تؤهلها لأن تصبح قطبا سياحيا.

- توجد العديد من المعالم السياحية المختلفة على مستوى الولاية يمكن تصنيفها على أساس مناطق توسع سياحي، واستغلالها ينعكس بالإيجاب على السكان المحليين.

- هناك مساهمة للمجتمع المحلي من خلال قطاع الصناعات التقليدية، والعمل لدى المؤسسات الفندقية وكذلك المطاعم التي تقدم أكلات تقليدية، أما المشاريع السياحية الخاصة فعددها محدود.

- الطلب السياحي موسمي خاصة خلال فصل الربيع بالإضافة الى توافد سواح من جنسيات أجنبية (المانية، يابانية، بولندية).

- التراث القائم بولاية المسيلة عموما على الكرم والترحيب بالضيف حيث أن القيم والسلوكيات لها دور إيجابي مع السياح.

- الوضع الأمني بالجزائر عموما وبالولاية خصوصا في تحسن حيث لم يتم تسجيل أي حوادث أمنية ضد السياح مما يشجع على تطور القطاع السياحي.

المقترحات:

- الحفاظ على المعالم السياحية بولاية المسيلة. من خلال جمع المواطنين والمواطنات دون فرق في السن او المستوى التعليمي او المادي او المهنة والمركز الاجتماعي بغية المشاركة الواعية والفعالة في مشروع برنامج مدينة سياحية مزدهرة ومولدة للثروة الاجتماعية المكملة للثروة المادية.

- الحفاظ على الطابع العمراني للأحياء القديمة بولاية المسيلة مثل الكوش والعرقوب وبني يلمان والدريعات وبوسعادة والمرقب وقلعة بني حماد وغيرها،وذلك بإعادة ترميمها، ولن يتاتى ذلك الا بنشر ثقافة مدنية عنصرها الفعال المواطن le citoyen بحيث يتدرب على مكافحة اللامبالاة لما حوله وجعله يشارك بالافعال والسلوكات الايجابية في المجتمع، وخير دليل ما تقوم به ولاية المسيلة في بداية كل شهر في دائرة معينة وبالتنسيق مع الاذاعة المحلية والجمعيات المعتمدة والمواطنين تحت شعار:"البداية لنا والاستمرارية لكم" وهذا ما يجعل المواطن يعي ضرورة المشاركة في العمل التضامني السياحي.

- تشجيع السكان المحليين على إقامة المشروعات السياحية الصغيرة.

- إشراك ومساعدة المجتمعات المحلية على المساهمة والاستفادة من التنمية السياحية.

- مساعدة المجتمع المحلي على تحقيق قدر من طموحاته الاجتماعية والثقافية والاقتصادية بواسطة السياحة، وذلك عن طريق تحسيس الطبقة اليائسة الصامتة بالدور الريادي لها في صناعة التغيير الايجابي والتفاعل مع جميع فئات المجتمع.

- إشراك المجتمع المحلي في الحفاظ على البيئة ومميزات المناطق الطبيعية.

- تحفيز الاستثمار في مجال السياحة الجبلية بولاية المسيلة.

- دعم الحرفيين للحفاظ على الصناعات التقليدية المتواجدة بالولاية.

- تفعيل دور الجمعيات السياحية فرغم تأسيس العديد منها إلا أن دورها في ترقية السياحة يبقى محدود.

مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية ISSN 2410-3926

جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي © 2017